Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

BnF Gallica

.. Ms. du XVIe siècle.

1/ Les contenus accessibles sur le site Gallica sont pour la plupart des reproductions numériques d'oeuvres tombées dans le domaine public provenant des collections de la BnF. Leur réutilisation s'inscrit dans le cadre de la loi n°78-753 du 17 juillet 1978 :
- La réutilisation non commerciale de ces contenus est libre et gratuite dans le respect de la législation en vigueur et notamment du maintien de la mention de source.
- La réutilisation commerciale de ces contenus est payante et fait l'objet d'une licence. Est entendue par réutilisation commerciale la revente de contenus sous forme de produits élaborés ou de fourniture de service.

CLIQUER ICI POUR ACCÉDER AUX TARIFS ET À LA LICENCE

2/ Les contenus de Gallica sont la propriété de la BnF au sens de l'article L.2112-1 du code général de la propriété des personnes publiques.

3/ Quelques contenus sont soumis à un régime de réutilisation particulier. Il s'agit :

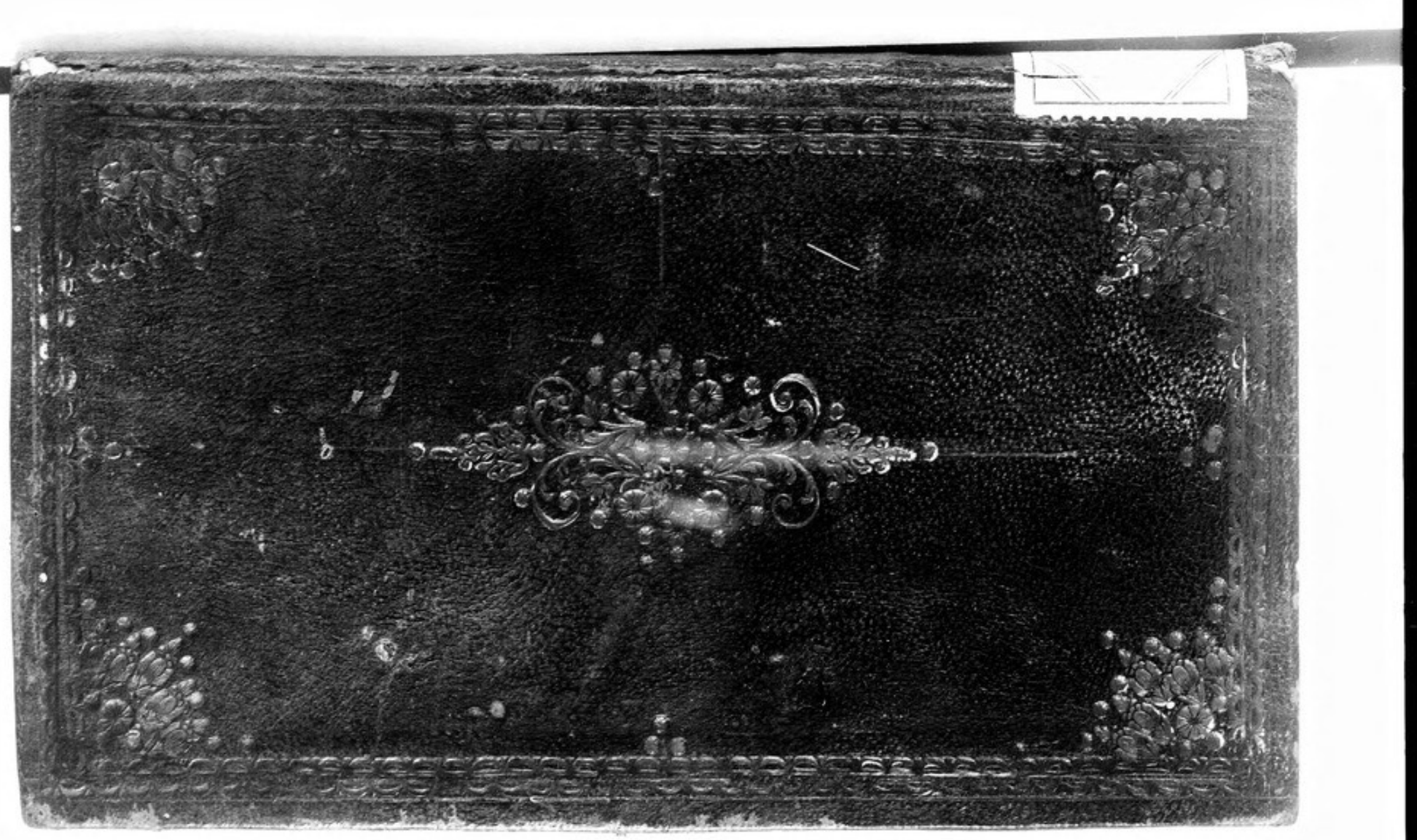
- des reproductions de documents protégés par un droit d'auteur appartenant à un tiers. Ces documents ne peuvent être réutilisés, sauf dans le cadre de la copie privée, sans l'autorisation préalable du titulaire des droits.
- des reproductions de documents conservés dans les bibliothèques ou autres institutions partenaires. Ceux-ci sont signalés par la mention Source gallica.BnF.fr / Bibliothèque municipale de ... (ou autre partenaire). L'utilisateur est invité à s'informer auprès de ces bibliothèques de leurs conditions de réutilisation.

4/ Gallica constitue une base de données, dont la BnF est le producteur, protégée au sens des articles L341-1 et suivants du code de la propriété intellectuelle.

5/ Les présentes conditions d'utilisation des contenus de Gallica sont régies par la loi française. En cas de réutilisation prévue dans un autre pays, il appartient à chaque utilisateur de vérifier la conformité de son projet avec le droit de ce pays.

6/ L'utilisateur s'engage à respecter les présentes conditions d'utilisation ainsi que la législation en vigueur, notamment en matière de propriété intellectuelle. En cas de non respect de ces dispositions, il est notamment passible d'une amende prévue par la loi du 17 juillet 1978.

7/ Pour obtenir un document de Gallica en haute définition, contacter
utilisationcommerciale@bnf.fr.



Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France



4046

Volume de 218 Feuillets
13 Septembre 1876.

1

Suppl. ar.
N: 1202

Bordx - Ducamboy

1 Obl. (rabe)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتأدبين
بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية في حل مشكلات
الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء
الدين يوسف حفظ الله سبحانه عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع
والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر
المستدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو
حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رح لم يصدر رسالته
هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها متضمنا لنفسه
بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله تعالى حتى يصور به على سننها ولا يلزم

من

من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه
وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها
جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في
النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تاثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلث فصاعدا والكلم
الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بان ارادت الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ

اللفظ فى اللغة الرمى يقال لفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة لما تلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد تلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما تلفظ به البتة وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدول الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال لفظ ولم يقل لفظة ليعلم ان المقصود الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص وضع اى وضع تخصيص شئ بشئ متى اطلق او حس الشئ

الاول

الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ باذاء لفظ اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وسواء من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة

ج

كلفظ الجمد والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بازاء مفهوم كلي افراد
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولايخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد او مركب
على انه صفة لمعنى ومعناه مالايدل جزء لفظه على جزء
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب فيه بحد كان يقال
في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
مالايدل جزء لفظه على جزء معناه ولابد من بيان
نكتته في ايراد واحد الوصفين جملة فعليه والاخر بمفرد

وكان

وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحة ان يوصل
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه متقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري ومثالب
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد شدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل
عبد الله علما واضافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل
في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لايقال له لفظة
واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واضافيه فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه

بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستدعي
الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستدعي الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستدعي الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن
في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها للاستقلاله بالمفهومية او
من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل
على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى

اليها

اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تع القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها
اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او
من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها
مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ
من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تتركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه و القسم الاول وهو ما يدل على
معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم ذلك
اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها
اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم اى بوجه
الحصر لان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على
معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم استقلاله فى الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
باقترانه والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف
جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولنه در المص

حيث

حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطلاب
الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى
اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اى بكون كل واحدة منهما فى ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل وهو المجموع والمتضمن اسم
مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله بلفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات
الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل
وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

ثم

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اهم من ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل
في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه وقائم
ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل حبق
مهل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها ليس
بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر
في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى
في تعريف الكلام بذكر الاسناد ومطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده بهذا

يصدق

٧

يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه
يعني ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي
بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه

فالمسند مفقود وكوبازيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذى هو المنوى فى ادعو الاسم ما دل اى كلمة
دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل
يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دل على
معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى
باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتباره
امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا
اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف
ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار
متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما فكره
بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح شئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل

قصدا

قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل
على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائن فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقل
من يذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلى ولفظ هو موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعريف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن
ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيتصف بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها

او بها اذ لابد فی کل منها ان تکون ملحوظا وقصدا
یمکن ان یعتبر النسبة بینه وبین غیره بل تلک الخصوصیات
لاتعقل الا بذکر متعلقاتها لتکون آلة لملاحظة احوالها
وبهذا سوالمراد بقولهم ان الحرف یدل علی معنی فی غیره
فاذا عرفت هذا علمت ان المراد بکینونة المعنی فی نفسه
استقلاله بالمفهومیة وبکینونة المعنی فی نفس الکلمة دلالتها
علیه من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها لاستقلالها
بالمفهومیة فرجع کینونة المعنی فی نفسه وکینونته
فی نفس الکلمة الدالة علیه الی امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومیة ففی هذا الکتاب الضمیر المجرور فی نفسه
یحتمل ان یرجع الی ما الموصول التی هی عبارة عن الکلمة
وبهذا سوالظ لیکون علی طبق ماسبق فی وجه الحصر
من کینونة المعنی فی نفس الکلمة ویحتمل ان یرجع
الی المعنی تنبیها علی صحة ارادة کلا المعنیین ولکن
عبارة المفصل ظاهرة فی المعنی الاخیر وارجاع الضمیر الی
المعنی لعدم سبوقیتها بما یدل علی اعتبار کینونة المعنی
فی نفس الکلمة ولهذا جزم المص مناک برجوعه الی المعنی

وبماسبق من التحقیق ظهر انه لایحتل به حد الاسم جمعا
ولا حد الظرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل
ذو فوق وتحت وقدام وخلف الی غیر ذلک لان
معانیها مفهومات کلیة مستقلة بالمفهومیة ملحوظ
فی حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غیر
حاجة الی ذکرها لکن لما جرت العادت باستعمالها
فی مفهوماتها مضافة الی متعلقات مخصوصة لانه هی
الغرض من وصفها لزم ذکرها لفهم هذه الخصوصیات
لا لاجل فهم اصل المعنی فهی دالة علی معانیها معتبرة
فی حد انفسها لا فی غیرها فهی داخلة فی حد الاسم
لا الحرف ولما کان الفعل دالا علی معنی فی نفسه
باعتبار معناه المتضمن اعنی الحدث وکان ذلک المعنی
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة ای
غیر مقترن مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم عن اللفظ
الدال علیه فهو صفة بعد صفة للمعنی فبالصفة الاولی
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانیة الفعل والمراد

بعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان الفعل صريحا نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن فوقات مصدر فوق او عن المصادر التي
كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح
في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه ثم يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة
من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال

ومن

ومن خواصه تبنيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي
اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للبم في مثل قوله عم
ليس من امبر امصام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
عليها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى
مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا

لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة بجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا و منها دخول الجر وانما اختص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا
او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لاقتضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل الى الاسم واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يخص
بما يخالف به ما يخص الاصل اعني الفعل او يزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل و منها دخول التنوين
باقسامه الاثنين المترنم ويجيء في اخر الكتاب
ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه على وجه
يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين المترنم به وجهة عدم
اختصاص تنوين المترنم به و منها الاسناد اليه سو
بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر

من

من الدخول الذكر في الاول او التحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص بهذا المعنى بالاسم
لان الفعل وضع ابدا لا يكون مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وصفه و منها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
وجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تاويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف
الجر لئلا ينقض بمثل قولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل
اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل

من

سوالعرب وماعداه اعنی غیرالمرکب والمرکب الذی
لم یشبه مبنی الاصل سوالمبنی فالمعرب الذی سوقسم
من الاسم المرکب ای الاسم الذی رکب مع غیره
ترکیبا یتحقق معه عامله فیدخل فیه زید وقائم وتوآء
فی قولک زید قائم وقام توآء بخلاف مالیس
بمرکب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زید
عمرو بکر وبخلاف ما سومرکب مع غیره لکن لاترکیبا
یتحقق معه عامله کغلام فی غلام زید فان جمیع ذلک
من قبیل المبنیات عندالمص الذی لم یشبه ای لم
یناسب مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب مبنی الاصل
ای المبنی الذی سوالاصل فی البناء فالاضافة بیانیة
وسوالماضی والامر غیر اللام والحرف وبهذا القید خرج
مثل هؤلاء فی مثل قام هؤلاء لکونه مشابها
لمبنی الاصل کما یجئ فی بابه ان شاء الله تع اعلم
ان صاحب الکشاف جعل الاسماء المعدودة العاریة
عن المشابهة المذکورة معربة ولیس النزاع فی المعرب الذی
سواسم مفعول من قولک اعرب فان ذلک

تلخیص

لایحصل الا باجراء الاعراب علی اخر الکلمة بعد الترکیب
بل فی المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحیة
لاستحقاق الاعراب بعد الترکیب وسوالظاهر من کلام
الامام عبدالقاهر واعتبر المص مع الصلاحیة حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریفه
تنبیها وجود الاعراب بالفعل فی کون الاسم معربا
فلم یعتبره احد فلذلک یقال لم یعرب الکلمة وهی معربة
ولما عدل المص عما هوالمشهور عندالجمهور من ان
المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوین علم النحو ان یعرف به احوال اواخر الکلم
فی الترکیب من لم ینبع به لغة العرب ولم یعرف احکامها
بالسماع منهم فان العارف باحکامها کذلک مستغن
عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فی معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصد من معرفة المعرب مثلا ان یعرف انه مما
یختلف اخره فی کلامهم یجعل اخره مختلفا فیطابق کلامهم
فمعرفة متقدمة علی معرفة انه مما یختلف اخره فلو کان
معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعریفه

وجب ان يعرف اولاً بانه مما يختلف آخره ليعرف انه
مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي
ان يعرف اولاً بغير ما عُرّف به الجمهور ويجعل ما عرّفوه
من جملة احكامه كما فعله المصرح وحكمه اى من جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف اخره اى الحرف الذى هو انه اخر المعرب ذاتاً
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقةً او حكماً اذا كان
اعرابه بالحروف او صفةً بان يتبدل صفة بصفة اخرى
حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان
يعمل بعضٌ منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا
اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيداً
مضروبٌ وانى ضربت زيداً وانى ضارب زيداً فان
العامل فى زيد فى هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظاً
او تقديراً نصب على التمييز اى يختلف لفظ اخره او تقديره
او على المصدرية اى ان يختلف اختلاف لفظٍ او تقدير

والاختلاف

والاختلاف لفظاً كما فى قولك جاءنى زيدٌ ورأيت
زيداً ومررت بزيد وتقديراً كما فى قولك جاءنى فتىً ورأيت
فتىً ومررت بفتىً فان اصل فتىً فتىٌ وفتياً وبفتىً
انقلبت الياء الفاً فصار الاعراب تقديرياً والاختلاف
اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً
حكماً اشار اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد ونحو قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنىً
ومجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
فى اخر احمد حقيقةً بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة المنصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى
التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكماً لا حقيقةً فان قلت لا تحقق الاختلاف
لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداءً
وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر

فلاف د فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم يذكر ههنا
فليكن هذا الحكم ايضًا من هذا القبيل غاية الامر ان
هذا الحكم لا يكون من خواصّ الشاملة الاعراب نا
اى حركة او حرف اختلف اخره اى آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتًا او صفة به اى تلك الحركة
او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف
لا يراد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرجا
بالسببية المفهومية من قوله به فان المتبادر من السبب
السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة
وبقيد الجثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختلاف المص
لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل يا المتكلم وبهذا القيد
تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله
ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عنه
واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع

الاعراب

الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى
اختلف آخره ليدل الاختلاف او مآبه الاختلاف
على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على مثل
يعنى الودود او الكسبلاء يقال اعتوروا الشئ
وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانه
اذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف
فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب
ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه

وسوما خوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح
المعانى المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا
فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فسادالتباس بعض
المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابيه ولاتطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات
البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا
كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا
علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها
كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل

والنصب

والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانه جملة فاعطى الخفيف للكثير
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
العامل لفظيا كان او معنويا ما به تقوم اى يحصل المعنى
المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففى جائنى زيد جاء عامل اذ به
حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى
رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
فى زيدا فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء
عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا
الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن الواحد فيه
سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة

والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلثة في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة
الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجلٌ ورأيت رجلًا ومررت برجلٍ والقسم
الثاني مثل جاءني طلبةٌ ورأيت طلبةً ومررت بطلبةٍ
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعًا
والكسرة جرًا ونصبا فان النصب فيه تابع للجر جرًا
للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابعٌ للجر كما سيجيء ذكر مثل جاءني
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعًا والفتحة نصبا وجرًا فالجر فيه
تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمدُ ورأيت احمدَ

ومررت

ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستحيى
ذكره كالعورة والصفات الزميمة والافعال القبيحة وهذه
الاسماء الاربعة منقوصات واويّة وفوك وهو اجوف
واويّ لامه هاءٌ اذا صار فوهٌ وذومال وهو ليف
مقرونٌ بالواوين اذا صار ذَوَوٌ وانما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والف نصبا والياء جرًا
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت
باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
المثنية والجمع وانما لم يصح بهذين القيدين اكتفاء بالاشارة
مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير

یاء المتکلم لانها اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها
کسائر الاسماء المضافة الیها ولم یکتف فی هذا الشرط
بالمثال لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکونها الی الکاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحرف ارادوا ان یجعلوا
اعراب بعض الآحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینهما
وبین الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثة
فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسما وانما اختاروا هذه
الاسماء الستة لمشابهتها المثنی فی کون معانیها نسبة
عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها
حین الاعراب اسما بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الآخر
کید ودم فانه لم یسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنی ومایلحق به وسوکلا وکذا
کلتا ولم یذکره لکونه فرع کلا مضافا ای حال کون
کلا وکلتا مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنی فلفظه یقتضی

الاعراب

الاعراب بالحرکات ومعناه یقتضی للاعراب بالحروف
فروعی فیه کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظهر
الذی هو الاصل روعی جانب لفظه الذی هو الاصل
واعرب بالحرکات التی هی الاصل لکن یکون حرکاته
تقدیریة لان آخره الف تسقط بالتقاء الساکنین
نحو جاءنی کلا الرجلین ورایت کلا الرجلین ومررت
بکلا الرجلین واذا اضیف الی المضمر الذی هو الفرع
روعی جانب معناه الذی هو الفرع واعرب بالحروف
التی هی الفرع نحو جاءنی کلاهما ورایت کلاهما ومررت
بکلیهما فلذلک قید کونه اعرابه بالحروف بکونه مضافا
الی مضمر واثنان وکذلک اثنتان وثنتان
فان هذه الالفاظ وان کانت مفردة لکن صورتها
صورة التثنیة ومعناها معنی التثنیة فالحقت بها
بالالف رفعا والیاء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
کالمسلمین جمع المذکر السالم والمراد به ما استحق به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فیدخل فیه نحو سنین
وارضین مما لم یکن واحده مذکرا یجمع بالواو والنون

وما الحق به وهو الو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون
واخواتها اى نظائرها التسع وهى ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا يصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل
على معان معينة ولا تعين فى الجموع فاعرابها بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانها فرع للواحد وفى اخرها
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فانسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة
واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقى الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع
بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف

علامة

علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
فى الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما
فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع فى بيان موضع
الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا
ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير
الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر
الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن
الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما
فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف

او محذوفا للالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان
الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض
من ان اعراب مثل هذه الاسم في حالة الجر تقطي
غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو
في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في
آخره مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء
الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب

للاستثقال

لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال فد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في
الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه تختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني ان
تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاني مسلمي فان اصله مسلموي
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن وانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في
اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف
الاعراب عن اللفظ لالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفة يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
مؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر ايجي ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامها اي مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل
التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول
بعطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن لاشيء آخر والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اي فمعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة

وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في وصف الزيادة لفهم زيادتهما جميعا
وبهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه
فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة
اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب
الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها
تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب

من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل التسع
المذكورة على ترتيبها ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة وماجد مثال للجمع ومعدي
كرب مثال للتركيب وعمران مثال الالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا
يكسر ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن

وانما قلنا

وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما يبنى عليه ووزن الفعل فرع
لوزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع آخر واذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان
او واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنها وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه
للضرورة اي لضرورة وزن او رعاية قافية فانه

اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة
اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره سوالمسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح
نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع
زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع
فان قلت الاحتراز عن بعض الزحاف ليس بضرورى
فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض
الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء
واما ضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمى مكرم رؤوف عطوف من يسمى باحمد
فانه لو قال يا احمد لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروى فى سائر ابيات الدال المكسورة
والتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

امرهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب
المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا
واغلالا مثال لجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف
الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها
اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل
التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما
مقام علتين لتكرارهما احديهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب
والاساور وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو
الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وصفا لا تفارقهما
اصلا فلا يقال فى حبلى حبلٌ ولا فى حمراء حمرٌ فيجعل
لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب الوضع

فانها وصفت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم العارضي كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية
اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة الصور ليست صيغة
المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية
فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات
القياسية واما المغيرات الشاذة فلانها لا تنافي مخرجة
عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب

من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني
اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعها اولا على قواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال ان المقصود ههنا
تمييز العدل عن سائر العدل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فح
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير
الوضعية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار

اخرآجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
بدون اعتبار ذلك الاخرآج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليلٌ غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلاشك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف فعرض له اصل يتحقق العدل باخراجه عن
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
واما اخرآج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقاً
معناه خروجاً كائناً عن اصل محقق يدل عليه غير منع
الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكرار دون لفظهما والاصل انه اذا كان
المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً مكرراً كما في جائني القوم
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلافٌ والصواب مجيئها والسبب في منع صرف
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها قيما وضعاله واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وآخر اسم للتفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخراً ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او اضافة او كلمة
من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن
الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه اي عن اخر من
وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين
اولبناء او اضافة اخرى مثلها نحو جئتك وقيل وباتيم
بتيم عدي وليس في اخرى من ذلك فتعين
ان يكون معدولاً عن واحد الاخيرين وجمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء
افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر
وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلا وات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع
او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها

تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن
الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد
الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخر آجها
عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس كيف ولو
اعتبر جميعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه
الجمعة ولا قاعدة في الاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول اوتقديرا اي اوخروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانها لما
وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهرا الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر
وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن فاطمة

وارآ

وارآ بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة كحضار وطمار فانها مبنية وليس فيهما الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه
لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لا صالة لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال الشارح شرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وصفه على الوصفية
لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء كان بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه

فتفكره

فلا تفكره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة تخصصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه
الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السواد بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السواد والثاني للحية
التي فيه سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السوا فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها
في معانيها الاصلية ابدا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال

فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل
والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الحبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل
ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف
التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا شرط له شرط فى سببية منع الصرف العلمية
اى علمية الاسم المؤنث لبصير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن الصرف بقدر الامكان ولان
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة و التأنيث المعنوى كذلك اى كالتأنيث
اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا

فانها

فانها فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفى المعنوى شرط لجوازه ولابد فى وجوبه من شرط
آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اى شرط
وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد امور
ثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة حرف الكلمة على
ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر، او لعجمة مثل ماه
وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى
احد الامور الثلثة لخروج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتراحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب
فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث

مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤ
المعنوى مذكر فشرط اى فى سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم التانيث
قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار
معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث
الاصلى زال بالعلمية للذكر من غير ان يقوم شئ
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى
اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت
التانيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا
صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرف

للعلمية

للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع
الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى
شرط تاثيرها فى منع الصرف ان يكون علمية اى تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون
الباء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى ضمن المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه لغير العرب وتاثيرها
فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم
فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل كتهاليون فانه كان فى العجم اسم جنس
سمى به احد رواة القراء بخودة قرائته فلا يصح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمى بمثل بجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية فى العجمة

ان يكون منصرف فيه العرب فانه كان
علما فى العجمة وانما جعلت شرطا
فى كلامهم فيضعف فى العجمة
صح

وشرطها الثانی احد الامرین تحرک الاوسط او زیادة علی
الثلثة ای ثلثة احرف لئلا یعارض لحقه احد السببین فنوح
منصرف هذا التفریع بالنظر الی الشرط الثانی فان انصراف نوح
انما هو لانتفاء الشرط الثانی وهذا اخیتا المص لان العجمة
سبب ضعیف لانه امر معنوی فلا یجوز اعتبارها مع سکون
الاوسط وان لا یعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فی ماه
وجور مع سکون الاوسط فیما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا
اعتبارها فیما سبق انما هو لتقویة سببین آخرین لئلا یقاوم سکون
الاوسط احدهما ولا یلزم من اعتبارها لتقویة سبب آخر
اعتبار سببیتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بدیار بکر
وابراهیم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثانی فیها فان فی شتر
تحرک الاوسط وفی ابراهیم علی الثلثة وانما خص التفریع بالشرط
الثانی لان غرضه التنبیه علی ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع علی انتفاء الشرط الثانی والاولی
تقدیم ما هو متفرع علی وجوده کما لا یخفی واعلم ان اسماء الانبیاء
علیهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعیب
وهود لکونها عربیة ونوح ولوط لخفتها وقیل ان هودا کنوح
کان سیبویه قرنه معه ویؤیده ما یقال من ان العرب من ولد

اسمعیل

اسمیل ومکان قبل لک فلیس بعربی وموجود قبل اسمیل فهایذکر فکان کنوح

الجمع وموجب قایم مقام سببین شرطه ای شروط قیامه مقام سببین

صیغة منتهی الجموع وهی الصیغة التی کان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف

حرفان اوثلثة احرف اوسطها ساکن وهی الی لایجمع جمع التکسیر مرة اخری ولهذا

سمیت صیغة منتهی الجموع لانها جمعت فی بعض الصور مرتین تکسیرا فتنتهی تکسیرا

تغییر صیغة فاما جمع السلامة فانه لایغیر الصیغة فیجوز ان یجمع جمع السلامة کما

یجمع مسلمون جمع اعجمی علی اعجمین وصواحب جمع صاحبة علی صواحبات واما

اشترط کون الصیغ صیغة منتهی الجموع فلتغیرها وتغیرها منقلبة عن الف التانیث

قوله نحو فواره جمع فارة واما اشترط کونها بغیر تا لانها لو کانت مع تا

کانت علی تاء المفردات کفرازنة فانه علی زنة کراسیة وطواعیة بمعنی الکراسة

والطاقة فیدخل فی قوة جمعیته فتور ولا حاجة الی اخراج نحو مدائنی فانه مفرد

محض لیس جمعا لا فی الحال ولا فی المآل واما الجمع مدائن جمع مدین وهو لفظ آخر

بخلاف فرازنة فانها جمع فرزین بکسر الفاء فعلم مما سبق ان صیغة منتهی الجموع علی

قسمین احدهما مایکون بغیر تا، وثانیهما مایکون بها، فاما ما کان بغیر تا فتمنع

صرفه لوجود شرط تاثیرها کمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابیح مثال لما

بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساکن واما فرازنة فمثال ما یکون علی صیغة

منتهى الجموع مع الالف وتصرف لغوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء
وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كالسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينتفي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع سمي انثى الضبعان قلنا عليتها غير مؤثرة والا لكان بعد التسمية منصرفا
والتانيث غير مسلم لانه علم جنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى بالمنع
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل لجمع شرطه ان يكون في
الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف فيكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقريره ان يقال قد تقضيت ان الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بخضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الاصل او في الحال
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس مطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في

الاصل ولا في الحال بل قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف هو
الاكثر في الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل
في التقصي عنه انه اسم اعجمي لا جمع لا في الحال ولا في الاصل فلا يحمل في منع الصرف
على موازنه اي يوازنه من الجموع العربية كمفاتيح ومصابيح فانه في
حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية وحكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل سراويل
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروال تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدروا فيه هذه القاعدة انه جمع سروال فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالا ثم جمعت سروال على سراويل واذا صرف اي سراويل
لعدم تحقق جمعية بتحققا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به
على قاعدة الجمع لتحتاج الى التقصي عنه ونحو جواري اي كل جمع منقوص على فواعل
بياء كان او وايا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
كما تقضى في حكمه حكم قاض بسبب الصورة في حذف الياء عنه واو حال التنوين عليه
تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في
حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة

النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع
والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بحرف الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني
جوارٍ جوارٍ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف ثم بني الاعلال
على ما هو الاصل ثم استعطت الضمة لثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
على وزن سلامٍ وكلامٍ فليس على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر
ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما استعط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في
حالة النصب نقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة
على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواريٌ بالضم ثم ثقل
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٌ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة

فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير رفيه جزء فلا يرد البحر وبصري عليهم شرط الجمعية ليلتئم من
الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يفيد
اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لانتهائها على هيئة غريبة فلو تطرق اليها التغير بحيث ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف تتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر عليه قلنا كان يكتفي في ذلك بما ذكر فيما بعد انها من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد منهما نسبة
اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان

منع الصرف اما كونها مؤنثتين وفرعيتها للمؤنث عليه واما شبهتها للالف
التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انها ان كانا في اسم يعني به يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات لوحظ فيها
صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمنع التاء فتحقق شبههما بالفي سكران
كعمران وكاما في صفة فاتفقا، فعلانة يعني استيفاء دخول تاء التانيث
عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى
كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومتى
اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس لمؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره تع لا على مذكر ولا مؤنث فعلى هذا من شرطا انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في
منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون مان

فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه مانة لا مانى
هذا اذا كان مان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى المنادم فهو غير منصرف لا لانه
لان مؤنثه ندمى لا مانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص بالفعل او يغلب فيه
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين
اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمر صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما لفرس وكذلك من برقع وعمر موضع وخضم رجل افعال نقلت الى الاسمية
واما نحو تغلب اسما لصبع معروف وهو العندم وشكم علما لموضع بالشام فهو
من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول او اجعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
واما قيد البناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل فلم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل
او اوسطه كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرفين زائدة من حروف
اتين كزيادة تا شتر اي مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل عرفا قابل اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء
لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي برجل فان لحوق التاء به

للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء في اسودة للحية لا لشيء
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية
العارضية ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء والصرف يعلل لقبول التاء
لمجئ فعلة للبناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير
منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع
سبب آخر واحترز بذلك عن نحو جامع التي للتانيث وضبيعة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذ تذكر بان وتاول
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما مر بين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثنار ما بقي من الاستثناء
الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واخر وما

اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها
اي لا يوجد شيء من الامور الدايرين بين الشيئين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا تكرر غير المنصرف الذي اسبابه العلمية بقي بلا سبب
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية مما والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث
هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وهما متضادان ان لجمعت بكسرتين علما للمغازلة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت تصمت وقياسه يجمع ان يصمت
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود
اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اجمعت
وزان العدل وهما العلمية والتانيث ثم اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا
تكرر عن هذه القاعدة بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف
كاحمر علما اذا نكر والمراد باحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامتار ويخرج عنه فعل ان كنا كاحمر فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن ال والاضافة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل اسما وان كان معه من فانه غير منصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله
غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حقيقة
لان الوصفية لم تزل عنها بالكلية بل بقي فيها شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت

بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو
الفعل والالف والنون وبهذا القول ظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان الملازم ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع كحاتم
من الصرف لوصفية الاصلية والعلمية فاجاب المنصف عنه بقوله ولا يلزمه
اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية ان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية لم يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية قال العلم للخصوص والوصف للعموم
في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع للتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم وان
لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبار هما غير مستحسن وجميع
الباب اي باب غير المنصرف بالام اي مدخول لام التعريف عليه والاضافة
اي اضافته الى غيره بجر اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقدرا
وانما لم يكتف بقوله بجر لان الاجرار قد يكون بالفتح والابان يقول بكسر لان

وزن

الكسر على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعف هذه المشابهة
بدخول ما من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية ورجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاضافة سوى التنوين وسقوط الكسر انما بقية التنوين وجه
ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لاختصاصه بالصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان التامعا او زالت احديهما كان منصرفا وبيانه
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر
والتامعا كما في ابراسيم وان لم تكن شرطا كما في احمر والت احديهما وان لم
تكن كذلك كما في اجمر بقيت العلتان على حالهما وبهذا القول يعرف
به المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان
موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل كالصفات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام

المخاليات سوى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا الافراد واشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او
تقديرا وكيف يخصص بما عدا الرفع المحلي وسيجيء مثلا عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء في فمنه اي في المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدم لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل
المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو المقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بمشتق ومعنى الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم العجبي ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاضافة لانها
يخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او تشبها اي مشابهة
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه

عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المستغنى المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة وان لم يقصد
نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المفعول
او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من
جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل ان يقيد به
مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال ما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قام
ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده
من غير ان تقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه
اليه يدل على ذلك سكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفعل على

سايرمعمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وسوء زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وسوء زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما
فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى ابن حاتم الخ والكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى
سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل
عليه الفعل اى جزى ربّ الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفعل ومفعوليّة المفعول وضع لفظ فيهما اى فى الفعل المتقدم ذكره صريحا
وفى ضمن الاشمّة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الاشمّة والقرينة اى
الامر الدال عليها اما بوضع او لم يعهد ان يطلق على ما وضع مازا شئ به قرينة
عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية
نحو ضرب موسى جبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفعل مضمرا
متصلا بالفعل مازا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله بعد الاشتغال توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما
ضرب زيدا عمرا او بعد معنا نحو ما ضرب زيد عمرا او جب تقديمه

ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع ہذہ الصور اما فی صورۃ انتفاء الالتباس فیہما والقرینۃ بینہما فلتحقق زعم الالتباس واما فی صورۃ کون الفاعل ضمیرا متصلا فلمنافاۃ الاتصال الانفصال واما فی صورۃ وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطہا بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر فلئلا ینقلب الحصر المطلوب المفہوم من قولہ ماضرب زیدٌ الا عمرًا الحصار ضاربیۃ زید فی عمرو مع جواز ان یکون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفہوم من قولہ ماضرب عمرًا الا زید الحصار مضروبیۃ عمرو فی زید مع جواز ان یکون زید ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدہما بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما قلنا بشرط توسطہا بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر لانہ لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا فیقال ماضرب الا عمرا زید فالمعنی ان معناہ الحصار ضاربیۃ زید فی عمرو او الحصر انما ہو فیما یلی الا فلا ینقلب الحصر المطلوب فلا یجب تقدیم الفاعل لکن یستحسنہ بعضہم لانہ من قبیل قصر الصفۃ قبل تمامہا واما قلنا الظاہر ان معناہ کذا لان ان یکون معناہ ماضرب احدًا الا عمرًا زید فیفید الحصار صفۃ کل منہما فی الآخر ہو خلاف المقصود واما وجوب تقدیمہ علیہ فی صورۃ وقوع المفعول بعد معنی الا لان الحصر ہہنا فی الجزء الاخیر فلو اخر الفاعل انقلب المعنی قطعا واذا اتصل بہ ای بالفاعل ضمیر مفعول نحو ضرب زیدا غلامُہ او وقع ای الفعل بعد الا المتوسط بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو

ماضرب عمرًا الا زیدٌ وفایدۃ ہذا القید مثل ما عرفت آنفا ووقع الفاعل بعد معناہا ای معنی الا نحو ما ضرب عمرًا زیدا والمتصل مفعولہ بان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل وسواء الفاعل غیر ضمیر متصل بہ نحو ضربک زیدٌ وجب تاخیرہ ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع ہذہ الصور اما فی صورۃ اتصال ضمیر المفعول بہ لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ واما فی صورۃ وقوعہ بعد الا ومعناہا لئلا ینقلب الحصر المطلوب واما فی صورۃ کون المفعول ضمیرا متصلا والفاعل غیر متصل لمنافاۃ الاتصال توسط الفاعل الغیر المتصل بینہ وبین الفعل بخلاف ما اذا کان الفاعل ایضا ضمیرا متصلا فانہ یجب حینئذ تقدیم الفاعل نحو ضربتک وقد یحذف الفعل الرافع للفاعل لقیام قرینۃ دالۃ علی تعیین المحذوف جوازا ای حذفا جائزا فی مثل زیدا ای فیما کان جوابا لسوال محقق لمن قال من قام سایلا عمن یقوم بالقیام فیجوز ان یقول زید بحذف قام ای قام زید ویجوز ان یقول قام زید بذکرہ واما قدر الفعل دون الخبر لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملۃ وتقدیر الفعل حذف جزئہا والتقلیل فی الحذف اولی وکذا یحذف الفعل جوازا فیما کان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر فی مرثیۃ یزیدین نہشل لیبک علی البناء للمفعول یزید مرفوع علی انہ مفعول لم یسم فاعلہ ضارع ای عاجز ذلیل وہو فاعل

الفعل المحذوف اى يكبه ضارع لقرينة سؤال مقدر وهو من يكبه
واما على رواية ليكب يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصوصة متعلق بضارع اى يكبه من ينزل ويعجز عن مقاومته للقصة
لانه كان ظهير اللبخة الاذلاء وآخر البيت ومخبط حما تطيح الطوائح
والمخبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمخبط ومما مصدرية يعني ويكبه
ايضا من سأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ومما يتوسل به
الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا في قولك
وان احد من المشركين استجارك اى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الالتباس
الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار جزءا من الفعل
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو قولك
جائني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني واما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه معوض عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له
من الفعل وقد يحذف فان معنى اى الفعل والفاعل معا وان الفاعل وحده في

مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في
غير الفعل ايضا نحو معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على
الفعل لاصالته في العمل وانما الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى
اسما ظاهرا واقعا بعد هما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول الفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعد هما يكون متصلا بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما
لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعد هما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وسواء ضمار الفاعل في
عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لا يمكن اضماره مع الا انه حرف

لا يصح اضماره ولا بد ونه يفسد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمفعول
اثباته لهما مراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار العامل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب سيبويه
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
بعده فاعلا مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا به
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية فمثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيدا عمرا وليس هذا القسم داخلا في التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء

وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واعلم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك متصور على وجوه كثيرة مثل ضربني و
ضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فمختار
النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز الاول ويختار الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللحذر عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذ
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
ذلك الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم النكرة الذكر و
امتناع الحذف على ما فوق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
شيء مسدده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه فحذر عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربا ني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول

الفاعل على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى
الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني
الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم
حينئذ الحذف وروي عن الكسائي شذوذ الرافعين او اضمار بعد الحذف
كما في صورة تاخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو
ورواية المتن غير مشهورة وحذف المفعول تحرز عما لو تكرر ولو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
معمولي باب حسبت ولا يجوز اضماره ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت العامل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا واذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لاحذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جايز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور وكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول

المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقط المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا او
الثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اغنى كفاني ولم
اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية واجراء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمال الاول فلو لم
يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة واكتفاء كفاية

قليل من المال وثبوت طلبة المنفي في كل منهما وذلك لان يوجد مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز
والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني لا اسعى لادنى معيشته ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفعل ولم يقل
ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل متعلقا به واقيم هو
اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه
اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقامه اذا كان
عامله فعلا ان يغير صيغة العل التي فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع
المجهول فيتناول مثل المفعل والمستفعل ويفعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا اتما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا ما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل

من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان
النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل
واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا يدون الواو فانه
لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من
المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع تعين اي المفعول به لان لو قوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد ما اقامة المفعول
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام لامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة

الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء كان في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا
وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو
اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة
المرفوعات اومن جملة المرفوع المبتدا والخبر جميعها في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا
هو الاسم لفظا او تقديرا التيتا ول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي التي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه
عامل لفظي كاسمي ان وكان واراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثانيهما فسمي
المبتدا والخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء
كانت مشبهة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كغير وشبه الواقعة
بعد حرف النفي كاولا والف الاستفهام وخبر كيفما وما ومن وعن وسيبويه

جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش في ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله وجعل
خير خبرا عن نحن لفضل من اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما
لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعه لظاهر او يجري مجراه وهو الضمير المستتر
لئلا يخرج عنه نحو قولك ازيد اعجب انت عن آلتي واحترز بقوله الظاهر عن نحو قاما
الزيدان لان قاما يجوز ان يرفع ضميرا عائدا الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو ما قايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا
جاز الامران يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر ويكون ما بعدها
مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فهناك ثلث صور احديها اقايمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا واقايمان خبرا مقدما عليه وثانيتها اقايم
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها
اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نحو ضرب

فى نحو زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه
مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدا واحترز به
عن القسم الثانى من المبتدا ، ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او تجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا ، وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثانى من المبتدا ، ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
فى المبتدا والخبر هو الابتداء اعنى تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه
شئ او يسند الى شئ نحو زيد قائم ، وانما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين
والمبتدا عامل فى الخبر وقال آخرون كل واحد منهما عامل فى الآخر وعلى هذا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية واصل المبتدا ان ينبغى ان يكون المبتدا مما يحسن السكوت عليه
اذ الم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها
والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو
فى خبر الخبر الذى هو اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة

لان للمعرفة معنى معينا والمط المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص او ما تخصص بقيل اشتراكها فتقرب من المعرفة
مثل قولهم لعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل
قولك رجل فى الدار امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى
الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون
احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا
وفى الدار خبره ومثل قولك احد خير منك فان النكرة فيه وقعت فى حيز النفى
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة فى الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بـ
الفعل شبه بالفعل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص بالفعل
قبل ذكره موصحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل كانك قلت رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهم للكلب بالنكاح المتعاد
قد يكون خيرا كما اذا كان فى حجى جيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان

مجئ بعد والمعنى ينبغي غير معتاد تيشائم به يكون شره الاخير افعى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شره لا خير امرء اناب وعلى الثاني لا يصح فيحتاج
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير امرء اناب وبهذا مثل
يضرب لرجل قوي ادركه البغي في حادثة ومثل قولك في الدار رجل
تخصصه بتقدم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعد كره موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
تخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى
الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي تحتاج في توجيهها تارة الى هذه
التكلفات الركيكة الوهمية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ويجوز ان يقال رجل قايم بعد صدارة هذا القول اقرب الى
الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وقد يكون جملة فعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدا من عايد يربطها وذلك العايد اما ضمير كما في اثاث البيت الكوزين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسير المبتدا في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان
ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان درهم اي الكر منه والسمن
منوان منه قرينة ان بايع البر والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ما قول جملة متعلقا بالفعل فيه لانه اذا
قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وهو الاكثر ان الظرف لا بد له
من متعلق عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم
وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ما لصدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا اشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ايهذا ابوك ام ذاك وابوك
خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة
ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدا المتضمنة معنى الاستفهام وكانا

اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين و
لا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
ايضا مثل افضل منك افضل منى رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له
اى للمبتدا واحترز عما يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدا وجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام
وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى
فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يعتبس المبتدا بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان
قاما او الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل و
جمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة مما صدر الكلام اى معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة فعلية حقيقة

ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل تباخيره
فصدارته بما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر تقديمه مصححا لرأى
للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل فى الدار رجل
قائم فى الدار خبر يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة
غير مخصصة او كان المتعلق بكسر اللام اى كان المتعلق الخبر التابع للمتبوع يمنع
تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضميرا كائن فى جانب
المبتدا وراجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير المتعلق
الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجار بالكل
او كان الخبر خبرا عن المفتوحة او واقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا
اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان الدخول
على الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر
على المبتدا فى هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم
عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد

على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على ما يستحق وما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عرض دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه
وقول الشاعر عوا الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد
يحذف المبتدا لصيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جايزا الا واجبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير
ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
والله على قرنية الحال فليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا الان مقصود
المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه لحاظ الناظرون و
يرونه كما يراه وانما بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا لصيام قرنية غير
اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
وقد يحذف الخبر لصيام قرنية وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب
التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على

ذكر الملص وهو المبتدا الذى بعد لولا نحو لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جوابا
لولا فيجب حذفه لقيام قرنة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قول اثرعه ولولا الشعر العلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم
بعد لولا فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء ولولا اسم الرافعة للاسم الذى
بعدها وعليهما كل متبدا كان مصدرا صورة او تبا وليه منسوبا الى الفاعل او المفعول
او اليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل وفي راجلا وضرب زيد قايما اذا كان مبنيا للمفعول ومثل ضربي زيدا قايما
او قايمين وان ضربت زيدا قايما واكرمتني السويق ملتوتا واحطب ما يكون
الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف
حاصل كما حذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا
مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وهو تكلفات كثيرة والذى يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلا يسبني
قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلا يسبني قايما اذا كان
عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ايلا يسبني

قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد
اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال
مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون سيرتحين
من المتعلقات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حال كون
قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد وسيده وتقييد المبتدا بالمقصور
عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما وتالتها كل مبتدا تاتل
خبره على معنى المعارضة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وراابعها كل مبتدا يكون
مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك ولعاوك قسمي اما قسمي
فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبران اي من المرفوعات خبران واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان وكاين وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء

عملت رفعا ونصبا مثلية بمعنى اي خبران واخواتها المسند الى شيء آخر بعد
دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها
عنه فان المراد بعد دخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا ايراث اثر فيها لفظا
او معنى فلا ينقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
هنا من حيث الاسناد الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسم هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم ماول بقايم مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول
هذه الحروف واعلم ان كلا من خبر المبتدا واي حكم حكم المبتدا في اقسامه من كونه
مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا
ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم
والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه
فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا للباب ان
حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد او ان من
ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز

تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان مرتبة الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والاصل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن رتبة الفعل الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فان حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قولك كان في الدار زيد وان كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في
الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبرا لا الكائنة لنفي الجنس لانها في نفي صدر
او لرجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه بل هو المسند
آخرا بدا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول
فخرج بسائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبران فلا يرد نحو زيد
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف او حال لان الظرافة لا تقيد
بالظرف ونحوه وانما اتى به ليلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل

ويكون مثالا للنوعي خبرا نحو ظرف وغيره ويحذف خبر لا بعده حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالوجود والحاصل لدلالة النفي نحو لا آله الا الله اي لا آله موجود
الا الله وبتميم لا يتبونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال في الا اهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يكون ما ذكر في خبرا
في مثل لا رجل قائم على الضفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في نفي
الحال والدخول على المبتدا والخبر ولهذا اعملتا عملها هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدا وكل مسند اليه بعد دخولها كما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
واما في المنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
هذه النكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتونها لها العمل ويقولون الاسم
والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز
ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وعمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان
مشابهتها لا بليس لان ليس ينفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما
فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع كقوله ... من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا برائح ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند

او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة وكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وبما وقع من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي رابع الفتحة
والكسرة والالف واليا نحو رايت زيدا ومسلمات ومسلمين ومسلمين
اي من المنصوبات وما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وسمي ايضا المفعول المطلق
اسم مفعول فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قياسا به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل ومواعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو فضرب الرقاب اذا اثما في معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد لمجيئه صفة

بزيد مسلم

ثانية للفعل وليس المراد بان الفعل كاين بمعنى ذلك لان الاسم فان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج نحو
تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج مثل كراهتي في قولك كرهت كراهتي
فان لكل واحدة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه والثاني ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة واذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد الاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق او ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع
ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والثنية والجمع يتميزان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه اللذين تما للنوع والعدد مثل جلست جلستين وجلسات

قدم

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ
فعله اما لحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما لحسب الباب نحو انبته
الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من لفظه اى قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جواز اكقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا
اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها نحو سقيا اى تسقاك الله
سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وحدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال
العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم بضابط

كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
ما وقع اى المفعول المطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه
نحو ما زيد سيرا الا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا
وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا رد
عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جيء بهذين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اى تسير سير البريد بهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو
فعل للمبتدا، والى ما يشبهه بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اى تسير سير امثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا
مثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لآحاد مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول

وباثره وغرضه المطمئنه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة بقوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جمله مضمونها شد الوثاق والغرض المطمئن شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه بهذا الغرض المطمئن بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جمله لا محتمل لها اى لهذه الجمله غيره اى غير المفعول المطلق نحو له علىّ الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جمله وهى له علىّ الف درهم لان مضمونه الاعتراف لا يحتمل سواه وسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جمله لها اى لهذه الجمله تحتمل غيره اى غير المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق كذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جمله وهى قوله زيد قائم لانه يحتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل وسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث انه محتمل الجمله فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التعاقب ومنها ما وقع مثنى اى صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذا القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للاحتراز عن قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا

وهى امرأة مات ولدها

المفعول

وجب ان مصدر الاعتراف والاقرار سواء كان

عرت

صوت حمار

صوت حمار

وفي حمل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل بك
اصدا ايك لك ابا بكن اى اقيم بخدمتك و امثال امرك و لا ابرح عن مكانك
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون
من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس
سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام **المفعول به** ما وقع اى ما اوقع عليه
فعل الفاعل ولم نذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد المرور واقع عليه بل ملتبسا فخرج
به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيما او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله لاشكل
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر كخو ضربت زيدا فان زيدا وقع

عليه بواسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيجعل فيه متقدما و
متاخرا اما جوازا مثل الله عبده وجد المجيب اتمنى واما وجوبا فيما يتضمن معنى
الاستفهام او الشرط كخو من رأيت ومن تكرمه اكرمك هذا اذا لم يكن ما وقع من
التقديم كو قوعه في حيز ان كخو من ان تكف لسانك اكف وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا مثل زيدا لمن قال من اضرب اى
اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السوال وكخو مكة للمتوجه اليها
اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء المنصوب على المدح او الذم
او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى ابوابها الا باب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يعاقب
عليها امثلة اخرى كخو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى
انتهوا عن السليث واقصدوا خيرا لكم وسهلا للتوحيد واهلا وسهلا اتيت
اهلا اى مكانا ما مولا معمولا الاخر انا واهلا لا اجانب وطئت سهلا من السهلا
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقبالا اى توجه اليك بوجهه او قلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل زيدا وحكما مثل يا سيارة ويا جبال ويا ارض فانها نزلت

او لانزلة صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء المجرد التنبيه لانزلة
منزلة المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم منادى حط اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه كانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا وآي والصمة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا فانه مفعول للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون
الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الة مقدرة مثل كوف
اعرض عن هذا او كلية بة اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين المذكورين والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا واصحاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما بالكثرة استعماله ودلالة حرف النداء عليه واخذ به فائدة
وعند المبرد والسهيلي منادى بحرف النداء وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد

جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها
على ما يرفع به اي على الضمة والالف والواو والتي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء اي الفعل مسندا الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع
الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا الى آخره ان يكون
مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المتشابهة لفظا ومعنى ككاف الخطاب الحرفية وكونه مشابها اولا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وبهذا الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم المبني للمشابهة الحرف او الفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم او
لما هو معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام
الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت

على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالنداء نحو يا زيد و
انما فتحت للملا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو
للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
واقع موقع كاف الضمير الذى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا زيد وعمرو
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على
المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا زيد
ويا لعمرو واما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كما سبق
مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا لكما ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك
فلم اشمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا
واجيب بان كلا من يا بين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم

يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا مولاي
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان استغاثة ما يقتضي فتحها كما سوا الطحاوي
وينبغي اى مبني المنادى على الفتح للحاق الفها اى الف الاستغاثة ما جرة لالف
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حرف لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيدا ه بالحاق الها للوقف ويجب
ما سوا اما اى يجب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وبما غيرة مغير عن حاله و
ما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى رجل
وبذا توقيت لنصب رجلا لانه قيد له لانه منصوب بما لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح استغراق كل من القيدين بامثال سهل تصور

انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين وهذه العبارة اعم من ان
يراد بها معين او غير معين فاشتملت الاقسام بأسرها المذكورة وهذا الاشتمال
كلها مثال للاسوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة

وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اعلم ان المنادى
يكون مبنيا لان توابع المنادى المعرب بابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا لانه
لان المستوعب مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا تكون
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب واحترزنا
المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف فانها لما اتصفت
فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفرد لدخول فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشبه بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهَ ويا زيد الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه ولما لم يجز الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد
فصل التوابع الجاري فيها الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء



نحو يا زيد زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك لذلك
لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه تعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظ الا
او المقدر لان نداء المنادى عرضي فشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تيم اجمعون واجمعين في التأكيد مثل يا زيد العاقل
والعاقلَ في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرا
في عطف البيان ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استدراكي في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكل لما لم يباشره حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع
لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن

والحسن الوجه

اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى ابو العباس مثل الخليل
فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان
لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
ككابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع
به المضافة بالاضافة الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم
كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل يا عبد الله فى عطف البيان
ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام الممتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف
الذى ذكر قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى
يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد
منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد

اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا و
العلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما
كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة
انما يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء ملحق بها اى
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر كخالد علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن نختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية
لكونه مفعولا واذا لودى المعرف باللام اى اذا اريد هذا وهو قليل مثلا
يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بى حرف النداء والمنادى المعرف
باللام تحرز عن اجتماع التى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايها هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا العرب اى رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء

وبهذا تميز له المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في ضمة المنادى ولهذا
لم يذكر سنبك بالخرج ضمة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر
عطف على الرجل اى والزموا رفع توابع الرجل مضافا ومفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام
عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لا
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
متنقلها لكنها ليست عوضا عن شيء واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة فيهما
في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني علان لا مهما ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي العلامان
في قولهم يا العلامان اللذان فر اطلاقا فراء الامرين كليهما حكموا بانه اشد
شذوذا وكذلك اى وجازلك في مثل يا تيم تيم عدي اى في تركيب تكرر

فيه المنادى المفرد المعرفة صون ووفي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب محتما اما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما سواتط والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل من المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى العدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والكسائي واما جواز الفتح فلامكان النصب على ان كون في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر وباللبيت لجرير حين اراد عمر النيمي الشاعر
ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلفينكم في
سوءة اى مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه اربعة فتح الياء نحو يا غلامي وتسكينها مثل يا غلامي
واستقاطها اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي
مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في
النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف

والفتحة اخف من الياء والكسرة وسمعا ذان الوجهان واكثارا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن الاتيان في كل منادى كذلك بل
فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف او بالقلب فلا تقول ياعدوّ وياعدوا وقد جاء شاذا
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالياء في هذه الوجوه كلها وقفا اي حالة الوقف تقول
يا غلامية ويا غلامه ويا غلامه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب
في محاورتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسار ما اضيف الى
المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ذا انها في كلامهم كما اشار
اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بدل
التاء بالياء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت وامت لاجرائه مجرى
المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فقالوا فيهما يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال
لانا نظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه

الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وبا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بدل الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر
شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان خصائص
النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه وان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه
لا في سعة الكلام وسواء ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى
تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المتكلم ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالاولية ويمكن جعل على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرط اي شرط ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة
ثلثة منها عينية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة وحكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
والثاني لانه ليس آخر اجزاءه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية

وان لا يكون مستغاثا للمجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا المعتوه خلافا
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في
المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ وللمندوب فلكونه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ ويوان الاغلب فيه زيادة الالف
في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا تناسبه الترخيم للتخفيف او ان الكون
جملة لان الجملة تحكيمة بحالها فلا تغيره والشرط الرابع احد الامرين او جودين و
وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لا علامة تانيث
التخفيف بالترخيم لكثرة ادائه العلم مع انه الشهر به فيها ولقوة منع دليل على
ما القي وزيادته على الثلثة لم يلزم نقض الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة
موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما وزايدا على
الثلثة لان وضع التاء على الزوال فكيفية ادني مقتض للسقوط فكيف اذا
وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء بخ ثبر وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال منادى ولما فرغ من بيان

شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره
اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انها زيدتا
معا واحتيز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا
ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر كما سيأتي واحترز بقوله
فعالا من الوساطة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعالا لاجمع اسم على
هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان اذ كان في آخره
حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وسواء من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في ان
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد
بها المدة الزيادة تنبيها على ما درجوا الى الدنس لغلبتها واكثريتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وسواي والحال ان ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمضروب وعمار وسكين لسلامة من
حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب واعلم ما خذ هذا القيد
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يتون وقلون ترخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة تمكنا زيدتا معا فحذفتا

حذفا معا وامّا فی الثانی فلانه لما حذف الاخیر مع صحته واصالته حذفت
المدة الزایدة لئلا یرد المثل السایر صلیت علی الاسد وبلت عن النقد
وان کان مرکبا ویعلم من بیان شرط الترخیم انه لا یکون مضافا ولا جملة مثل
بعلبک وخمسة عشر علیهن حذف الاسم الاخیر فیقال فی بعلبک یا بعل وفی
خمسة عشر یا خمسة لتنزیله منزلة تاء التانیث فی کون کل منهما کلمة علی حدة
صارت بمنزلة الجزء وان کان غیر ذلک المذکور من الاقسام الثلثة حرف
واحد ای فیحذف حرف واحد لحصول الفایدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاکثر کیا جارِ ویا بالِ فی یا حارث ویا مالک وسوای المنادی
المرخم فی حکم المنادی الثابت بجمیع اجزائه فیبقی الحرف الذی صار
آخر الکلمة بعد الترخیم علی ما کان علیه قبله علی الاستعمال الاکثر فیقال فی یا حارث
یا حار بکسر الرآء علی ما کان علیه قبل الترخیم وفی یا ثمود یا ثمو بواو مفتوحة بعد
ضمة وفی یا کروان یا کرو بواو متحرکة بعد فتحة وقد یجعل قد للتقلیل ای
یجعل المنادی المرخم علی الاستعمال الاقل اسما برأسه کانه لم یحذف منه
شی فیکون له فی بنایه واعلاله وتصحیحه حکم نفسه لا حکم الاصل فیقال یا حار
بالضم کانه اسم مفرد معرفة برأسه فیضم ویا ثمی لانه لما جعل اسما برأسه
صارت الواو متطرفة بعد ضمة فلا جرم قلبت یاء وکسر ما قبلها
کما دل فی ادلو ویا کرا لانه لما جعل کروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال

وهو وقوع الساکن بعد الواو وفانقلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا یا فی العرب صیغة النداء ویعنی بها خاصة فی المندوب
لانه لا یدخل علیه سوا یا لکونها اشهر صیغها فکانت اولی بان یتوسع فیها
باستعمالها فی غیر المنادی والمندوب فی اللغة میت یبکی علیه احد ویقع
محاسنه لیعلم الناس ان موته امر عظیم لیعذروه فی البکاء ویشارکوه
فی التفجع وفی الاصطلاح هو المتفجع علیه وجودا لوعد ما بیا او وافا المتفجع
علیه عدما ما یتفجع علی عدمه کالمیت الذی یبکی علیه الناوب والمتفجع علیه
وجودا ما یتفجع علی وجوده عند فقد المتفجع علیه عدما کالمصیبة والحسرة والویل
والاحقة للنادب لفقد المیت فالحد شامل لقسمی المندوب
مثل یا زیداه ویا عمراه ومثل یا ویلاه ویا حسرتاه وما مصیبتاه واختص
المندوب بوا ممتازا به عن المنادی لعدم دخوله علیه بخلاف یا فانه
مشترک بینهما وحکما ای حکم المندوب فی الاعراب والبنا حکم المنادی
ای حکمه مثل حکم یعنی اذا وقع المندوب علی صورة قسم من اقسام
المنادی فحکمه فی الاعراب والبنا مثل حکم ذلک القسم من المنادی کما اذا
کان مفردا معرفة یضم واذا کان مضافا او مشابها به ینصب ولا یلزم
من ذلک جواز وقوعه علی صورة جمیع اقسام المنادی کیف وانه لا یقع نکرة
لانه لا یندب الا المعرفة وجاز لک زیادة الالف فی آخره ای آخر

المندوب لمد الصوت المطوّل في الندبة فان خفت اللبس اى التباس
ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس
لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلاكيه لا غلاماه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلاكموه اذ الميم اصلها الضم لا
غلاكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز ذلك لانها اى
الحاقها بهذه المدات في حال الوقف بسيانها ولا يندب من قسم المندوب
المنتفع عليه عدا الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذا اشتهر
بهذا اللفظ منه رجل خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر الناد
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق
بالموصوف مثل وايداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز يا امير
المؤمنياه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة

المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان جلاصناع لقد حان
فقال واجمعني الشامتياه والجميع القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعنى به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لان هذا يه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اى والامع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان الملفوظ فيها هو الصوت
والحذف نيابة فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا
يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم وبغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصفت بذي اللام
نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها هذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايها هذا من غير ان توصف هذا بذي اللام
والمضاف اى اى معرفة كانت نحو غلام زيدا فعل كذا والموصولات
نحو من لا يزال محسنا احسن الى وامّا المضمرات فشذ ندا و ما نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر

صحّا یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القیس حین کرّ تبه وفی اقید مخنوق ای یا مخنوق قاله

شخص وقع فی اللیل علی نائم یستلق فخنقه وقال اقید مخنوق حذف

حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفی اطرق کرا ای

یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء عن الاسم الجنس وترخیم غیر العلم

قیل هی رقیة یصیدون بها الکروان یقولون اطرق کرا اطرق کرا لیقعا

فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعام الذی هو اکبر منک

قد اصطید وحمل الی القری فلا تخف ایضا وقد یحذف المنادی یقال قم یا

جوازا نحو الا یا اسجدوا بتخفیف علی انه حرف تنبیه ویا حرف نداء ای

یا قوم اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قراءة الا یسجدوا

بتشدید اللام لانه لیس من هذا الباب فان یا صیغة للمضارع اذا دخلت

نونها فی اللام ویسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالناصب الثالث

من تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول به یا ای اضمر

اضمر ای قدر عاملة الناصب له علی شریطة التفسیر الشریطة والشرط واحد

واضافتها الی التفسیر بیانیة ای اضمر عاملة بناء علی شرط هو تفسیره الی تفسیر

العامل بما بعده وانما وجب حذف فرح احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وهو

ای ما اضمر علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل وشبهه احترز به عن نحو زیدا لوک

ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه متصلا به بل ان یکون الفعل او شبهه

جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا عمرو ضربه وزیدا انت ضاربه مشتغل

ذلک الفعل او شبهه عنه ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل

فی ضمیره او متعلقه ای متعلق ذلک الاسم ومتعلق ضمیره وحاصله ان یکون

الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه فارغا عن العمل

فیه بسبب ذلک الاشتغال لا بسبب آخر بحیث لو سلط علیه رفع ذلک

الاشتغال علیه ای علی ذلک الاسم سواء احد الامرین الفعل او شبهه

بعینه او مناسبه ای مناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه ای لنصب

احد هذین الامرین الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر المتبادر فقید الاشتغال

بالضمیر او متعلقه خرج نحو زیدا ضربت وبقید الفراغ عن العمل فیه لم یوجد ذلک

الاشتغال خرج نحو زیدا ضربته فان الممانع من عمل ضربته فی زید لیس لمجرد اشتغاله

بضمیره فان عمل معنی الابتداء فیه ورفعه ایاه ایضا مانع عن ذلک وبقید

النصب بالمفعولیة خرج خبر کان فی نحو زیدا کنت ایاه وسیاتی صور اربع

احدیها اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطه بعینه والثانیة اشتغاله

بالضمیر مع تقدیر ما یناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل

بالضمیر مع تقدیر ما یناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل

بالمتعلق ولا یتصور الا تقدیر تسلیط الفعل المناسب باللزوم و

قوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء الخ وقد علق الاستاذ دام ظله العالي في هذا المقام اوراقا
تبركا وقد كتب في ظهر ما هذا صحيح متفق على كتب اختيار الرفع في الاسم المفسر الخ شرح
الكافية للفاضل الجامي قدس سره من قلم الحبر الاحقر المحتاج الى رحمة ربه القدير محمد بن ملا
الغفران بسم الله الرحمن الرحيم قال الفاضل ابن الكاتب عليه رحمة الباري ويختار اي يجوز النصب
في الاسم المذكور ويرجح عليه الرفع فالفاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي المسمى بالابتداء وهو تجرد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد ويكون اشارة الى عامل الرفع والمراد بالابتداء المعنى المقتضي للرفع وهو
الابتدائية اي كونه اي كون الاسم المذكور مبتدأ اي اسما مجردا عن العوامل اللفظية مسندا اليه بان يكون لفظ
بالابتداء معهود ابتدأت بالاسم اي جعلته مبتدأ كما تقول اعربت الاسم اعرابا ولعل اكتفاء الفاضل
والفاضل النهرواني رحمهما الله اقتصر على الاحتمال الاخير لان الاول يشمل المبتدأ والخبر فلا يتعين كون الاسم
المذكور مرفوعا على الابتدائية وليكون بناء الرفع على وجه متفق عليه فان في ارتفاع المبتدأ بالابتداء
اختلافا كما مر وعلى التقديرين ففيه رد لمن جعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا او فعلا مطاوعا للمفسر
فان فيه ارتكابا بلا حاجة اليه وفيه ايضا اشارة الى وجه اختيار الرفع ووجوه الاستغناء عن النصب
فيوافق بيان اختيار النصب في ذكر وجهه وهو قوله للتناسب وفيه ايضا دفع توهم ان عامل الرفع كان
منصوبا بفعل وهذا اقيم تنبيها فلا حاجة لترجيح ما حمل عليه كما ظن فافهم قوله لان علة لجواز الرفع
المفهوم من الاختيار وابيان للقرينة المصححة ثم بيان ما رجح اي يجوز الرفع في الاسم المذكور لان تجرده
عن العوامل اللفظية اي كون ذلك الاسم مجردا ومنسلخا عنه العوامل اللفظية فالمراد بالتجرد هو مجرد
عدم وجود العوامل اللفظية عليه ظاهرا الى التجرد للاسناد فبظهر صحة قوله يصح رفعه بالابتداء غاية
الظهور ومعنى ان زيدا خرجت فخولف زيد ضربته فوضع بحيث يصح فيه اعتبار تجرده عن العوامل اللفظية للاسناد
حيث لم توجد عليه عامل لفظي ظاهرا فلا يرد ما اورد عليه من انه لا بد من قيد للاسناد وان قوله
لان تجرده الخ يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح رفعه ولا يخفى ان يقال المراد بكونه
يصح رفعه فتر ولا تخير وقوله ويرجح عطف على بناء الفاعل معطوف على قوله يصح فتدبر
اي ويترجح ذلك التجرد رفع الاسم المذكور بالابتداء عند عدم وجود قرينة تخالفه اي خلاف الرفع
وهو النصب خاصة بمعونة المقام وان كان عاما للجر ايضا بحسب اللغة فان البحث في ما اخر عامله على
شرائط المفسر وهو لا يحتمل الجر وانما يرجح الرفع لتجرده عنه ووجوب الرفع لتجرده عنه وعلى بناء المفعول فيكون كلا
مبتدأ والمفسر راجع الى الرفع اي يترجح الرفع في الاسم المذكور عند وجود قرينة خلافه وقدم اختيار
الرفع على ما بعده فما لم يحتج الثلثة مع ان مناسبها بالباب اتم لان جعل ما هو بعد فاعل الناسخ اهم
ولانه ارجح للاستغناء عن الحذف هذا ورد عليه ظاهر اذ من العبارة ان عند عدم وجود قرينة النصب
لا يصح فيه النصب ويجب الرفع وانه لا يوجد هذا الوقت اصلا لان المفسر الذي بعده قرينة النصب
واجيب عنه بوجوه ثلثة الاول ما اراده بقوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب فحمل القرينة
على المرجحة المصححة ابعد الرضي رحمه الله حيث حملها على القرينة الايجاب او الاختيار او الاستواء
فان المراد بالمرجحة ما زاد على المصححة سواء رجح النصب بالفعل اختيارا مثل عرفت قرينا لقيته او وجوبا
مثل ان زيدا اكرمته اكرمك امر لا كما في صورة استواء الامرين مثل زيد قام وعمرو اكرمته فان فيها
قرينة زائدة على المصححة مع انه غير مرجح للفعل والا لاختير النصب فيرجع حاله الى ما ذكره الرضي
ولانه لو اريد بالمرجحة ما يعم المصححة لاستغنى عما بعده فمن قوله او عند وجود ما هو اقوى منها لانه يعلم في مثل انا نحن
فضربته انه لم يوجد فيه قرينة مرجحة للنصب بالفعل ورد هذا الوجه بانه يوجب تأخير بيان اختيار
الرفع عن الكل توضيحه ان اختيار الرفع انما يكون عند عدم قرينة ترجح النصب ووجوبه واستوائه

نسخة

والمراد بالورود الحصول ويجيء اشكاله ايضا بالمفسر المشتغل بالضمير فانه واحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ما ذكر مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى ووجهه كون زيد اضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
بعينه وزيد امررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسبه للترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لمر وزيد
وزيدا ضربت غلامه مثال للفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه للزوم فان حبس
الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بخلاف زيد في هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في
زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمرت
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس فاعلم
فانه مفسر يجاريه في عمله اعني مررت به واحسنت فانه مفسر يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اتاه تسيده وولاية
فانه مفسر يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مثل هذا الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب ويستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء

مضمر

ويُرَجَّح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب
لان قرينتى الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مصححة للنصب فمتى ما رجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما مر الله
على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم فما زيد فاكرمته فى العطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة ما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا تقع
بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا واما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار هو النصب فان الرفع تقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذ الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى
بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم

ولا يخفى ان الاختيار يتوقف على معنى ان يكون الرفع اقوى فى افادة ما يلزم الاستحباب لان الاكثار فى الاشياء
منصة ببيان الخير والرفع يرجح الابهام مع افادة زيادة التوكيد والوقوع فى النفس كما هو طريق التفصيل بعد الاجمال
وهذا امر لا يتحقق الاستحباب كما لا يخفى على ذوى الالباب فان قلت انما يدل على عدم قرينة خلافه من قوله عند عدم قرينة خلافه عدم وجود
ما يدل على النصب مطلقا فمن اين عند تعارض هذين القرينتين يترجح احدهما على الاخر قلت لما كان عدم قرينة خلافه
لا يتعارض مع الرفع المختار فليس خلافه والتوقف الا فى قوله خلافه للعهد فالمعنى عند وجود قرينة خلاف الرفع المختار يترجح النصب
فيكون محصل المعنى عند عدم قرينة خلاف الرفع المختار وخلاف الرفع المختار يترجح النصب المختار على ما ذكرنا قوله على ما ذكرنا اى
معنى عرفى لا لغوى والا فالمخالف الشئ ما يغايره بوجه وان سلم هذا فالضمير فى الرفع المختار لا يطابق الرفع فى الاسم
فوصف هذا التركيب كما لا يخفى على الادنى الا ان يحفظ بان يقال التركيب فالاولى ان يقال هذا ما ذكرناه
فان الكلام فى الاسم المجرد والمتعلق على شرائط التفسير فيعلم منه ان اختيار الرفع انما يكون اذا كان فى الفعل هذا ما ذكرناه
بعد تصحيح فتأمل حق التأمل حتى يظهر لك ضعف هذا القول قوله لان قرينتى الصحة الخ علة لقوله ويرجح الخ
الترجيح اى انما حكمنا عليها لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان وقيل علة للمقدر اى يختار وهذا يوهم ان وجود
ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب والقرينة المصححة للرفع وجوب التجرد عن العوامل المذكورة فمتى ما رجح
النصب قرينة اخرى غير ما ذكر يرجح الرفع بالابتداء بالسلامة عن الحذف نحو زيد ضربته فانه هو الاصل ورد بانه
يجاب فضلة كون الجملة خبرا فانه خلاف الاصل ورد بان كون الجملة خبرا هو من حذف فيها ولكن يجب عليه ترجح لا بوجد
ما قوة اختيار الرفع لعدم قرينة خلافه بل لوجود قوى وهذا الكلام حق والمقول الذى ان فى قوله الجملة المفسرة وحينئذ فالمفسر
المفسر وحينئذ فالمفسر قرينة النصب لا ذاته والا لازم ذاته دون تحيثه وهى اصل ان معناه ويختار الرفع
عند عدم قرينة خلاف الرفع الذاتية والقرينة فى زيد ضربته فرجحان ضربته مفسر لا ذاته فلا اشكال
اقول فيه ليس شئ لانا ان اردنا ان مثل جزم القرينة غير جزمه فى هذا الباب فمردود لان جواز النصب فى المثال المذكور
متفق عليه فلا يدفع الشق الاول فما السؤال وان اردنا انها مغيرة فى الباب غيرانها غير مرادة بالنفى كما هو
الظاهر فلا قرينة عليه فان القرينة على ما عرفه هذا القائل نفسه عامل على ان المراد من اللفظ ما هو اعم من
على المحذوف وعلى ما هو فى التارح وغيره عامل على الشئ لا ما به الوضع ولا يخفى انها كلاهما لكن الاولية
والحالية وغيرها والمثل سلم هذا فيتقض بقولنا زيدا اضربه فان اضربه فرجحت انه مفسر صحح النصب فى زيد
انه انشاء لا يقع خبرا مرجح لخلاف قرينة ذاتية فيه فيلزم اختيار الرفع قلنا والوجه الثالث ان ضربته خلاف راجع
الى الاشتمال المدلول عليه بختار فالمعنى ويختار الرفع عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع فى قولنا زيدا ضربته
واختاره واستوائه ورد هذا الوجه بانه يستغنى عما عده توضيحى ان المعنى يرجح ان اختيار الرفع عند عدم
قرينة اختيار النصب مثلا فصدقه على قولنا اما زيدا فاكرمته انه لا قرينة على اختيار النصب لانها مقتضى ان
فلا يكون الاحد هما اقول هذا اما رد اذا اريد الاختيار بالفعل فان اختيار الرفع بالفعل فى هذا التركيب لا يخلو
كذلك اما اذا اريد الاختيار بالقوة بان يقال ان فى هذا التركيب اى احدهما تقتضى اختيار النصب وهو عادته
التناسب والاغراض اختيار الرفع وهو وقوع الاسم بعدا ما لكن رجح الاخير بما مر زائدا عليه وهو ان الثانى
اكثر فى الاول فلا مرد عليه شئ كما لا يخفى ولعل مراد المعترض مما حاب به هذا الاعتراض فتأمل قوله
المرجح متقضى الاختيار فى محله لا موجبه الاختيار فالتركيب الخ اما قال فتدبر واما الاعتراض بان هذا التوجيه
اختلال فى التعبير بما لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن قرينة خلاف اختيار الرفع فلا محل له فان الضمير فى قوله
منها راجع الى القرينة المذكورة فى قوله عند عدم قرينة خلافه فان فسرت بقرينة خلاف الرفع كان التفسير
عبارة عن قرينة خلاف الرفع وهذا ظاهر لا كشوف ولئن سلمنا كشفه على تقدير عدم ورده على ما ورده
بعض الفاضلين به من انه بعيد غير سداد وقول الشارح رحمه الله لهذا استطرد عن درجة الاعتبار ولكن
يرجح قول المصنف خلافه فانه لو اراد خلاف الرفع لقال عند عدم قرينة النصب فانه الاوضح الاظهر
دلالة وجلالة والله اعلم وهو يهدى السبيل ربنا لا تؤاخذنا ما وقع فى الفوطات وارفع
عنا ما استلزمه الاستغفارات تمت الرسالة

على هذا الاسم الذى ذكره

أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة لتناسب أي
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وإن وليس
لم ولما ولن من بين الجملة الأدبي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
فتصغي في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وإن زيدا ضربته الا تأديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وإنما قال حرف الاستفهام لأنه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من أكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لأنه بمعنى
قد في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد إذا الشرطية الداخلة على الجملة الاسمية
في الزمان نحو إذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الداخلة على الجملة الاسمية في
المكان نحو حيث زيد الجدة فاكرمه وفي ما قبل الأمر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وفي ما
أخير في هذه المواضع أي بعد حرف النفي والاستفهام وإذا الشرطية
وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور أدبي أي هذه المواضع
مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر فإذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر أي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو

مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم أنه خبر
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود أو صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس إنما يأتي في خبر ذات هو مفسر على تقدير النصب
وصفيته لا يأتي بوصف التفسير وبين الصفة لأن التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للمعنى المقصود
لكن يتعين فيه الصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبره وهو خلاف المقصود
لأن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على شيء بأنه مخلوق لنا بقدر
فيكون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في
أفعال العباد ويستوي الامران أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار
واحدا منهما بلا تفاوت في مثل زيد ضربته وعمرو أكرمته أي عنده وفي داره
وكذلك الأصح العطف على الصغرى عند الضمير ويستوي الامران
فيما إذا كان عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فصيح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة
الصغرى وهي فعلية فإن قلت العلامة من الحذف مرجحة للرفع قلت هي

معارضة تقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينها اذ الكبرى قضية قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم
المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التخصيص وهو هلا او الا ولو
ولوما واي يجب النصب بعد ما لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان يدا ضربته ضربت مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف
التخصيص وليس مثل ازيدا ضربت به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان يدا فيه وان كان لفظ ضربت بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام لكن بنظير
بعد تعمق النظر ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ضربت به
لا يعمل النصب وكذا مناسبه على اذ ضربت فان قلت لا ينحصر المناسب في اذ
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذ ضربت على صيغة المعلوم فيكون
تقديره أزيدا يلابسه او يلابسه احد مالذ ضربته او
اذ ضربه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع تحاد

ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيدا ضربت به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فيقوله في الزبر اما ان يكون متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فالمعنى
المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها
موافقا لفعولهم وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان اللام
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه ضميره ومتعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والدليل قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل
تحت بين القاعدتين مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا اخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم

اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال وتحملوا الزا
والزانى فاجلد واكل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند الجمهور
لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فى تجرد المبتدأ كالخبر والفاء الداخلة
عليه مرتبط بالشرط دالة على سببية الجزاء وقبل من الفاء لا يعمل ما فى
حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فى الوضع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى
فيما يتلى عليكم بعد فوله فاجلد واجلة ثانية لتبيان الحكم الموعود والفاء عندهم
ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلد وا وقيل زايدة او للتعقيب وجزء
الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع
والا اى وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لانتفاء القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره ونحو
فى اللغة تخويف الشئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم

عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى احذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا وذكر تحذيرا فيكون مفعولا لاجله مما بعده اى مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او ذكر
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه فى موضع الضمير العايد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد وان تحذف هذان مثالان
لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن جذف الارنب ويوفره بالعصا وبعده خذف الارنب
نفسك وعلى التقدير ين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد
او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منهما والطريق الطريق مثال
ثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق والا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونحو
وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير بعدا واتق او نحو ذلك فيقدر
مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك
نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل

واياك
اى وتريد واحذر اياك
او نحوه ونحو ذلك
وعلى التقديرين جواب شرط مقدر
جواز الوجهين فى الثانى بتقدير اى
وكلا من النصب والرفع والحذف والاثبات
يلزم منه ان يكون كل منها مقدرا
محذر منه واحتج به بقوله وعلى التقدير

اتفق فى بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن
النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب
بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول
فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك
ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من
ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس فى ان
وان وشاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او
او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان
يقع فيهما سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما او لا فقوله مذكور خرج به ما لا ذكر
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم

الجمعة

فيه هو يوم لا يخلو عن تكليف
عبد بفرض عين او كفاية فعلى هذا
يكون فيه فعل مذكور فيصدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فتدبر

اعلم انه لو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل خرج مثل هذا المثال منه فان كريم يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا
يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان ومكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وسوى المفعول فيه ضربان
مفعول فيه فى وهو مجرورها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقدير ما وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير فى واما المجرور بها فهو معمول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وحاصلهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اى شرط نصب المفعول فيه بتقدير فى او التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير
فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر و
المحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمان نحو صمت يوما
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان منها قبل ذلك
اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست
خلفك وامامك وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى

ع

فى بعض نسخ السيد ذكر فى اوائل
فى عود الضمير بالاضافة

اذ لم يكن محدودا على الزمان المبهم لاختلافها ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما لم تتناول هذا التفسير بعض ظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لانها مبهمات اي لانها مبهمة عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليها لان حكمها حكمها وفي بعض النسخ لانها مبهمات كما سواها وكذلك حمل على
المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فان ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وبه المحل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار و
بعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الفعلاني فلفظ انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب
الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا

في الدار كذلك يصح ان يقول ضربت زيدا في البلد وفي فعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى المكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعمال بدون في ونقل عن سيبويه ان استعمال في شاذ وينصب المفعول
فيه بعامل مضمر بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شرط التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول له. المفعول له سوما فعل لاجله
اي لقصد تحصيله او سبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا
او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يحتاج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز
به عنه وسوى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
معه في التركيب الذي هو فيه ويرد ح كما عن التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال

نسخة

لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديبا نما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن وآلتعليل يكون المفعول له
معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخلاف خلافا ظاهرا للزجاج
فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله في المعنى عنده في
المثالين المذكورين ادبته تاديبا وجبت في القعود جبنا او ضربته ضرب
تاديب وقعدت قعود جبن وردّ قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع
لا تدخل في حقيقته لا يرى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب لا يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك
جيئك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه جدوه وبهذا كما
قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في
تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من الباء او في مع انهما من دواخل المفعول له
كقولك لعاخاشعا متصيدا عامن خشية الله وقوله لعا فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عم ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقائها في اللفظ والنية

فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط لحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان
عينا كجيئك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعلهما وفاعل عامله احتراز
اذا كان فعلا لغيره كجيئك لمجيئك اياي ومقارنا كاي للفعل المذكور
في الوجود بان تتحد زمان وجودهما كضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن وكشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين
الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس واما اشترط هذه الشرائط لان بهذه الشرائط يشبه
المصدر فتعليق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل
شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
لوقوع صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقولنا معه مفعول
لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض

الفجاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما
هو عليه في الاكثر والية ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان من للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل فعلى
هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول لم يسم فاعله ضميرا
راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور
بعد غيره كالفاء والمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون مذكورا بعد
الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان
ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك
وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته للمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها
مرتضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي
بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف

خطب زاده

التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على
الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ما ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفاصلة لانتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي ولم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحيل على عمل العامل المعنوي ملا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف مثل مالزيد وعمرو الا اي وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب من حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك
وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما يماثله معنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى مالك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال مانوع من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به

اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين
الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة
غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية
يخرج صيغة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وبهذا الرد يدعى سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا ومعنى اى سواء
كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعوليته المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من محوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما
او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من محوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى
الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه
بمعنى حدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وان
يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل ملة ابراهيم

وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه كان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح فيه ما مر كما فى قوله تعالى وداير هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان الرشى
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من
باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا انه خرج حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظى حقيقة فان فاعلية التاء والمتكلم و
مفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال للفظى الملفوظ
حكما فان فاعلية ضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى تقيد فى نظم

الكلام اشير وابنه و يصير زيد مفعولا به لفظا ل مفعولية انما هي
باعتبار معنى اشير وابنه الخارج عن منطوق الكلام المغير لصحة وقوع القيام
حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او
المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو
زيد ذاهب ابوه وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكانه اسد صائلا
وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بكيفية ما والتعريف زائد على الغرض
وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل والتعريف
غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواده بل في اكثر
مواده اى اكثر ثابوت ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل جائني رجل من تميم فارسا او معنية
غناء التعريف لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا

ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل اتاك رجل
راكبا او بعد الانتفاء للنفي نحو ما جائني رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال
نحو جائني راكبا رجل وتاليهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواده وقوع الحال واكثر ما هو بهذا القسم وقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون
صاحبها معرفة حتى يقال انه غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في
بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة
وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال بالبيت للبيد
يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي للاتن وكان المراد بالارسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة تنازع الماء ولم يذدها
اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه
لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطاشين ليشرب منه ما عساه
لم يكن يشرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى
على نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد
وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الحال وقعت حالا ووحده المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اى معركة ومنفردا وتجتهدا فالصورة واحدة وان كانت معرفة فهى في التقدير نكرة
كما ان الوجه في صورة المعرفة هي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص ما سوى التقدم ولم يكن الحال نكرة
بينها وبين المعرفة نحو جائني رجل وزيد راكبين وحب تقديمها اى تقديم الحال
على صاحبها ليختص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر وليلا يلتبس
بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سير
المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما يعمل
مقدرا بالفعل او اسم العامل مثل الظرف وما يشبهها على الجار والمجرور خارج
عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه
الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير
المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما

في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف تتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه بهذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا
جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو اللائق بكلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جائني مجردا غلام الشاب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل
عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه
من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هند فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم
عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها
صفة للمصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكذابة والعافية والكل
تكلف وتعسف وكل ما دل على سنة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او

او جامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا او موما بقي فيه حموضة الطيب
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يقال البسر ما لم يسبر والرطب بالمر طرى البسر
النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا طيب
باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل مع
في العمل لانه اذا تعلق شيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يبقى كل منهما
متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه
الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا عليه لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا
بان يقال وان لم يتمحض زيد حسنا فيما منه فاعدا ودب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا تبقى الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا وقد
تكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها
ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر
عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان
يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية مقترنة بالواو والضمير معا لقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة بخلاف
وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين وبذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير اكما يكون في
الحال المستقبلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو لان المؤكدة تقول ما يلحق لا شك فيه و
ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الرابط في اول
الامر بخلاف الواو فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي

الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسا بالضمير وحده مشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاني زيد يسرع وما سواء مما
سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاني زيد وما يتكلم غلامه او جاني زيد ما يتكلم غلامه او جاني
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاني زيد وقد خرج غلامه او جاني زيد قد
خرج غلامه او جاني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاني زيد وما خرج
غلامه او جاني زيد ما خرج غلامه او جاني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لانه على المثبت
المتواقع حالا ليدل بهيئته على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من
ذي الحال او وقوعه عليه بخلاف المنفي لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
انما هو النسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلا
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاني زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعا
اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت

موصوف

بقوله ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة محذوف هو الحال والتقدير
بجملة فعلية ماضية وانما اشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل
زمان الفعل ونحو حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر والمنتهى له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك
راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى حسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي حققه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من حققت
الامر مهد المعنى بينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على
يقين او اشبهها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق المقدرات عندي
ان يقدر نحو عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون
مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احرزته عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف فعله احرزته عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعا

قائما بالقسط انه حال مؤكدة لمن فاعل شهد ... ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان
يكون تلك عقدية الاسمية مما يحمل للاصطحاب للعلم فيها والا لكان علما مذكورا
فكيف يكون خبره واحتجوا بشاهد قائما بالقسط التمييز اى الاسم
الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس
برفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم واراد معينا المستقر اى الثابت
الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل والموضوعى
واحترز به عن يخور ابت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل يشارف فى الاستعمال باعتبار قعد الموضوع له
وكذا القيد به الاحتراز عن اوصاف المبهمات كخذا الرجل فان هذا مثلا موضوع
لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او كل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم
الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من قعد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع فى الموضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا القيد به الاحتراز عن عطف البيان فى قولك
ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الموضعى عن ذات لا عن وصف واحترز بعين عن اللغت والحال

فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقق ذلك
انك اذا وضع لما وضع الرطل مثلا النصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كثلثين ولا ابهام فيه
الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او
الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه نعد ادى
او كيلى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع النصف
او حال فيقال رطل نعد ادى او اذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل رطل تا فرتيا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا اللغت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل تينا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ
منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى
القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
يعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما
يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد وذكر تا
اى رفع الابهام مطلقا يحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق فى ضمن عدد كعشرون
درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى

ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل يضف المن
ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقادير
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور المقدرات
لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر
المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد ومو
التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى كام لا
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما وهو شبه
التمييز الآتى بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل عقيب الفعل لانها ترى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان تم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الرقود غلاما فيفرد اى التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما تشابه

اجزاؤه ويقع مجرورا غالبا على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من تثنية وجمع قل فى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان
يقال طاب زيد جلسين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلسين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما يعم الجنس سواء كانت بالخصوصية
الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى
المفرد المقدارا تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز طلبا بتنوين
المفرد او بنونيه التى للتثنية فلما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت
الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع
التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين ونون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بتقدير فى نون الجمع نحو
عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف وامافى نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرى كبش وعشرى رمضان بالاضافة
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه

لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد
اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والحديد
اى خفض التمييز باضافة وغير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
والقصور عن المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الطان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها على ان مقابلته ما
في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير
في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ماضاها اى ما شابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض فجرة
عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
اباء او المصدر نحو اعجبني طيبه اباء وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك

زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد
طيب اباء مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون بما انتصب عنه
ومتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة
اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وطاب اباء فقوله اباء
وداره وعلما عطف على نفسا واباء بحسب المعنى ناظرا الى كل من المثالين
المذكورين غير مخصص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في
الجملة وما ضاهاها تتمة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ماضاها ما مثل
اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفاء به واباء وابوة وداره
وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله در فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدار اليه والدار في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس

اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر و فرس بضم الراء اى حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فرس التفرس ثم ان كان اى التمييز نقد ما لم يكن فضلة
فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاق عده والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة آتيا للمنتصب عنه
بان يكون تمييزا لرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا لرفع ابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وموانئوه والا اى وان لم يكن التمييز بعدها
لم يكن فضلة فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد علما وجارا فان من الاسماء ليست فضلة فى المنتصب
عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وموالذات المقدرة
اعنى الشئ المنسوب الى زيد فطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب
عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيدا ما والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه
مثل قولك طاب زيدا بابا اذا اردت ابا له فقط وطاب له
ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيدا آباء اذا اردت ابا واجدا

رفعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد
تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح
ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية
وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون الا ان يقصد
بالتمييز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه
لا يدرج من تثنية او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذ الزيدان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع آخر من
العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى
الرجولية كانت الصفة صفة اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعى موصوفا والمذكور او الموصوفية فاذا قيل طاب زيد ابا
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو انا وطلقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد

بمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

كونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة

المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه

فارسا لكن زيادة من فهما نحو لله دره من فارس وقولهم عزمي قاتل بؤيد التمييز

لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية

اذ قد يمدح حال الفروسية بغير تلك الصفات ولا تقدم التمييز على عامله

اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا رتيا رطل

لان عامل ح اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل شابهة ضعيفة كما ذكرناه

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي صح المذاهب ان لا تقدم التمييز على

ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل

نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما

نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو املأت الاناء

ماء اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور

من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض

متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا حرم

ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه

مثل

مثل ولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع الابهام عن شيء منسوب

الى زيد وهو التجارة فالعامل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد

الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يرد على قاعدتهم المشهورة

وهي ان المميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول مع ان التمييز في هذا المثال

واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد

فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا

الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى

الفعل لضعفها في العمل فتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر انتهى سلمى

بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير وتطيب

فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون

نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير

كاد للحبيب ونفسا عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب

فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه

بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت

نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين واما كان

معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسما الى

قسمين وعرف كل واحد منهما لان الكل واحد منهما احكاما خاصة لا يكمل اجراءها
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم
الذى اخرج واخرج به عن غير المخرج بجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئيته نحو ما جائنى احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جائنى القوم الا زيدا او تقديرا
اى مقدرا نحو ما جائنى الا زيد اى ما جائنى احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها
واخرج به عن نحو جائنى القوم لا زيد وما جائنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعد الا اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واخرج به
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا
بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جائنى القوم الا حمارا او سواء المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه صحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن به من
تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرف على حدة ثم للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسوى وغير مما غيرت الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يرد على ما سيجئ فى كلام موجب الى ليس
ببقى ولا نهى ولا استفهام نحو جائنى القوم الا زيدا واخرج به نحو ما جائنى
القوم الا زيد او عمرا فان الا فيه بمعنى لكن زيد جاء وعمرو لم يجئ

فى كلام غير موجب لا زليس ح واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او
كان بعد عدا وخلا الآن يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قوله
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ لا نسبة الى ذاته الى
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جائنى الا زيدا القوم
وما جائنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد
الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون
او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والغفلة واما

بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبلا اسم يصح حذف وخو
ما جاءني القوم الاحمارا فههنا يجوز ون البدل وتانيهما ما لا يكون قبلا اسم يصح
حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اى لا من رحمه الله فمن رحمه الله اليوم هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا وكان بعد خلا وعدا الى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من بعد ايعد وعدوا اذا جاوزه
مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بحرف نحو خلت الدار من الانيس وقد
يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه وانشد وا بذا
التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا بعضهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر قد معهما ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر واما خلا وما عدا اى المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا الا ان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما عدا زيدا او ما خلا زيدا تقدير جاوز زيد
وعدو وعمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو بعضهم
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاوا خالين بعضهم او مجاوزين بعضهم
او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا
لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعدا ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون نحو سيجيء الصلك لا يكون لشرا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولما
اضمارا سهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من
الضمير المجرور اى حال كونه واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا
كان بعد ليس وراداتها الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والى ان انه

بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبلا اسم يصح حذف نحو
ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوز ون البدل وثانيهما ما لا يكون قبلا اسم يصح
حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اى لا امن رحمه الله فمن رحمه الله اليوم هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا وكان بعد خلا وعدا الى المستثنى
منصوبا ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول به نحو خلت الدار من الانيس وقد
يتضمن معنى جاوز او يحذف منه ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه وآثر موا هذا
التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعد ما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا بعضهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر قد معها ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر واما خلا وما عدا اى المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا الا ان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما عدا زيدا او ما خلا زيدا تقدير خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلوهم
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزته مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاوزا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد مجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا
لم يثبت عنده بالنص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعدا ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعدا لا يكون نحو سيجيء لعلك لا يكون شرا
وانما يكون النصب بعدا بهما لانهما من الافعال الناقصة الماضية للجحود ولزم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من
الضمير المجرور اى حال كونه فاعلا في محل يكون متأخرا عن الا اختيارا عما اذا
كان بعد ليس ويراد بالاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه

قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على
حسب العوامل وفي بعض النسخ وذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا
قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل بالتقييد
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وسواء الحال المستثنى واقع غير
الكلام الموجب واشتراط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد
اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند

المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين دخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا ظهورا انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك وتعليل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيدا من تخصيص المستثنى
منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما تبين الصور
في كون كل واحد منها جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي مخالفته واحد
ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وفي مخالفته
واحدا ايا ما مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك في الايجاب
كذا وضربني الا زيد ليس الا ظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهور ما في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضرب من القوم

الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان
نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا تناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم كانك قلت ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم
وعلى التقدير ين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من
يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في علو المجتمعين
على ضرب واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على
موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به

اى

اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ
وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه
لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يراد عليه صفة غير الشيئية او لا وجعل
المستثنى مجرورا بدلا من زيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد انفاقا بعد
الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لاتناقض النفي بالا لانها لتاكيد
النفي ولا نفي بعد الاتناقض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاني من احد الا زيد
بالجر كان في قوة قولنا جاني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جايز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحة الدال شبيهة بالحركة الاعرابية لانها
حصلت بكلمة فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو جعل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدر
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ الكفي به خولف
على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين
في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني

بعد ما صار الكلام مثبتا لاتقاض النفي بالا لانها اى بالا ولا عملت للنفي
وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ما بين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالمجرة فان قلت لاحد في
هذا المثال محلا من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت احمله على محله البعيد لا القريب قلت
لان محل القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر
لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الام العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
وعملت ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما ما عمال ليس في قايما وانتقض
نفيها بالا بقاء فعليتها وامتنع زيد الا قائما ما عمال ما في قايما لان علتها فيه
انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد
غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر
استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر و

معناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيدا اى تبرأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر بالمستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى
المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملت
على هذا الوجه كثيرا في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما
حملت الا عليها اى كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا لا
اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان
مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اولا
لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل
الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط
وان يكون مثنى فيدخل نحو جاءني رجلان الا زيد مكسور الا بالعرف بالام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم السامع قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون بعضهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان الجنس المستغرق نحو ما جائني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم وعشرون
واما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جائني وله علي عشرة الا درهما واما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على
غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جائني من رجل الا
زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور نحو ما جائني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يعتبر المصلي في
بيان هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع آله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا اسداي غير الله لفسدتا اي
لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
سي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله

89

لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله وبهذا
لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون ثم فيهما آلهة غير مستثنى عنها
الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء منه ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا
صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقولهم وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان وهو الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب
ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في
البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعرب
سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جائني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان يذهب على المذهب
الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازمان الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير

زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح
للقرينة لانتفائها فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر لكان لئلا
هذا او يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لاخبر كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما احقيت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
فيجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان تجيء بعد ان اسم ثم فاء ثم
بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه وهما اللذان
خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان
عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وعكس الاول نحو ان خيرا فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة
هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي
حذف عامله يعني كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فان اصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت
نعم ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم
وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلق انطلقت وهذا على تقدير

ستمسكين يقول الثاء عوضا عن السين وان دنا يمكما دانو وزعم
الاخفش ان سوآء اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه ايضا استكارا للرفع فيما غلب
فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا استكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
ويستعمل فيها في قسم الفعل وهو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى
اخواتها والمراد بتعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيدا ابوه قايم بان يقال يصدق على ضرب وقايم في هذين
المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبران واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المختصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما تقديريا نحو كان المنطلق

فتح الهمزة وايّاها على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف الالف اذ لا لام فيه واقتصر
المص على الاول لانه اشهر اسما ان واخواتها واستعرفها في قسم الطرف
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول احدى اخواتها مثل ان زيدا
قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وانما لم يقل اسم لانه ليس كل
ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التغيير عن المنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوب بها
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني
منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
منه زاد عليه قوله بلا اي على المسند اليه لفظا لا اي نفع بعد ما بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء ما من تمام معناه

هذه احوال المتزادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في
دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في عليها مثل لا غلام رجل مسافر عليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لاغلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما عليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع في الاحوال المذكورة بل كان معربا لانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي عليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به
يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم
بالتنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والياء المكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك يعني بالمفرد ما
بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من لان
معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في
الدار حقيقة او تقديرا فحذفت تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا
المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في

الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه
وبين لا باتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امراة ولا فى
الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام
ولا عمرو وجب فى جمع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى
المعرفة فلامتناع نفوذ اثر لا الناقية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف
لاعن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرار اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى النكرة من معنى نفى الاحاد وفى النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل هل فى الدار رجل ام امراة
وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها
اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وحمل رفع
والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه
ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بغير المسمى بين الحق والباطل لاشتهار رضى الله عنه

رجل عدل مثلا بفتحتين على وزن جعفر هو العفيف
عصام

بهذه

بهذه الصفة فكاد فيل لا فصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف
اللام لان الظاهر تنوينه للنكرة وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما مكررة بلا فصل
يجوز فتحة او حركة بحسب اللفظ لا بحسب الوجيه فانها بحسب الوجيه ترفع
عليها الاول فتحها اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما نافية
الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى نفى الجنس واما نصب فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد
النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظ المشابه لحركته
الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثانى
فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان الاولى
نفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زايدة والثانى معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول
ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم بالغير الله حول وقوة فجاء بالرفع

فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان لا النفي الجنس وضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكون لا بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعد ثاني الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة
على جملة اي لا حول لاحد بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا
بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت النكرة على لا التي
لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا التي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل
لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى النكرة الداخلة على لا النفي
الجنس اما الاستفهام حقيقة فكقول الرجل في الدار مستفهما واما العرض
نحو الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كما له قبل النكرة بل
ذكر السيرافي وتبعه الجزولي وابو علي ورد ذلك الاندلسي وقال اذا خطأ
لانها اذا كان عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف
التحضيض يجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا

فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وسمي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال وصفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت
المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء باردا
مع انه يصدق عليه نعت المبني الاول مفردا ايضا فان في هذا يرد
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها
في الاعراب وان البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على
محله القريب مثل لا رجل ظرف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب

والآي وان لم يكن البتة كذلك فالاعراب اي تحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
اشلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف مكررة
بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا
غلام لك ولا فرس واذا كان لا مكررا في المعطوف تحكمه ما علم في قوله لا حول
ولا قوة فيجوز بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز رفعه البتة لمكان الفصل بالعطف ولتحكم
في حكم المتصل لان المطلقة لفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يزاد فيه
لاكثر نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب و ابنا وابن كذا في قول الشاعر ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا او ساير التوابع لا بد
عنهم فيها لكنه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي
الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلته مثل لا ابا له و
لا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين

كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف حقيقة واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا
حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف في اصل
معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى اي مثل لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيها اي لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف اي تركيب مشتمل على الاضافة اي مشاركة هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي انما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا اب فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من
اضافة الاب الى شيء انما هو بالنسبة اليه وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب
يضاف فيه الاب الى الدار المشاركة في اصل معناه وليس مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور اعني بالاستقلال من غير احتياج

اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا
عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما من امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ان زيد قائم قيل
انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما ان كان مع كل واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان عامل ضعيف عمل شبه ليس فلا
فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى
النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها الموجب بكسر الجيم اي لعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي وسوبل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو
قائما لكن قاعدا فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا
في نقض النفي **المجرورات** سوما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم
المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا واما

الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه
موجود ولا غلامية موجود ان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او غلامين له لا نفي الوجود عن ابه المعلوم او عن غلامية المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة واما خص سيبويه بهذا الخلاف
لان العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة
وحكم المضاف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا في مثل لا عليك اي لا
باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد
ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وسميت خبرية
خبرها ولا لها وكذا اسميتها اسمها لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان
اعمالها وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر فحينئذ
الخبر خبرها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يدخلون الى

فلما لم يكن مضافا اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل
بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا ما عرفته لكن
المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو مهنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها كحين يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فان وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان تلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عنه تثنية او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اراد

ان

ان يميز هو الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذف نوامن الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم الجار
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح من شرحه ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
حرف الجر فيه لا في المتن ولا في الشرح ولا في سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام لتقوية العامل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما ما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا يعبأ بها الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا
التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست
فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه

حسن في حسن الوجه بالرفع قد تخصص بالمفعول والفاعل وجهه

فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل المعمول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى
معمولها مثل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وسمى الاضافة المعنوية لحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف فظرفه اى لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرطان
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى في ظرف المضاف والى حاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح اما ان يكون ظرفا له فالاضافة بمعنى
في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد واما اعم مطلقا كالحيوان
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
كاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول

خاتم

فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
ان يصح التصريح ببل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقول لك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وسواى كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردوا اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب باختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان
قلت فعلى هذا يكفي رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى من قليلا
ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من في
كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من
فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم
وتفيد اى الاضافة المعنوية تعرفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب
ومعهودية فان لك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس كحكم هذا الحكم ونحو غير ومثل فان اضافتها
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بعرفه نحو لك عليك الحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء مثل الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة
نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
نحو غلام امرأة قلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان في اللام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة فجردت
عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا

للاولى

للاولى والتخصيص مع حصول الاعلى محال والتعريف لو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس فيلزم تعريف المعرف باللام جوزوا اجتماعهما دون ذلك قيل
لانم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم تسق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او
الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وباجازة
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا و
استعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثمانمائة الاثاني والديار البلاقع واما ما
جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى
غير معمولها نحو مصارع المصرو كريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى

عصام

ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال فان اللفظ لا يغني المعنى بل يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضارباً زيد
وضاربو زيد وامّا في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر
في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط وامّا في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن
ثمة اي من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن للمعرفة والملاك
ان المشار اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ليستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في
ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب
لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في
هذا التعريف لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة وقوعه
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما يجب بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير
اللام المقدمة حتما على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر وامّا ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المايات الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المايات فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب بقوله وضعف الواهب المايات الهجان وعبدها يعني هذا القول
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل
الضارب زيد لعدم الفايدة في الاضافة فلا يخفى ان فيه شوب مصادرة

على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا
نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما جاز رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت تمامه لواسب الملأة البجان وعبدها عوذا يزجي خلفها الطفلها
اي ممدوحه لواسب الملأة البجان وعبدها اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع
والواحد صفة للملأة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما مر وبجان
الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق حدمتها او عبدها
حقيقة فاضافه لادنى ملابسة عوذا البذال المجحة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من الملأة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة ووجه
اخر رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل ان كلا

في

في المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيدا والحسن الوجه فقياسه عليه مع الفارق و
الضاربك اذا جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضارب والضاربه وغيرهما فيتم قال اي في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون
من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لمحمولية على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعل والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدا عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انهما لو
سقطت للاضافة لكان ينبغي ان تعود تلك الاضافة على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يقال ضارب زيدا

ثم يضاف ويقال ضارب زيدٍ ولن يتصور ضاربك فعلم انهما تنفصلان
لاتصال الكاف لا الاضافة وقيل ان يقول لم يجز ان يكون اصل ضاربك
ضاربُ اياك فالمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جرا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحمل
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله و
وصفه الواهب المئاية الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال القراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله و وصفه
الواهب المئاية الهجان عطف المجرد عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة
مصدره باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد فحاصل ما عرف
والحاصل ان الحكم بالامتناع بل بالضعف لانه قد تحصل في المعطوف ما لا تحصل
في المعطوف عليه وح يندفع ما توهم شائبة المصادرة على المط
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر
ويتضمن الرد على القراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته

مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي نحو له لان لكل من شيئي التركيب الوصفي
والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع لمعنى المسجد الجامع و
جرد قطيفة لمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم لمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة لمعنى قطيفة جرد من غير فرق ورد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول المسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل المعنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الجثة الحمقاء على الاحتمالين

المذكورين لكن هذا التأويل لا تمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب الغربية لا توصيف مكان هو جانبهم
بهذا اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه
الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا
صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة
جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه
واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى
صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم وكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى
جنسه الذى يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من
حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليختص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه
فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد فى الاعيان والخنثى وحبس ومنع فى المعانى والاجداث
او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفايدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث

اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا مجردا عن ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه
بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشى فانه
اى المضاف فيهما يخصص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص
واعم العين عن الشى اذا كانت اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كانت
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز وان سعيد اوكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول
بان يجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جائنى سعيد
كرز فكانك قلت جائنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا اكرز سعيد لان
قصدهم بالاضافة التوضيح واللفظ اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة او الملحق
به وهو ما فى آخره ياء او واو وما قبلهما ساكن واما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع
بعد استراحة اللسان فكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعنى فى

الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره تناسب مثل لؤبي ودارى
في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح و
السكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا قلبت اى الالف في اللغة الفصيحة بعدم موجب الانقلاب
نحو عصاى ورحاى وهذيل هو حي قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال
كونها غير التثنية ياء لتشاكل ياء المتكلم ويدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا
تقلب الف التثنية كغلامائ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا دغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما سوى الكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت
الواو ياء وادغمت لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرا وكسرت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء اوالواو فتحة بقي قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين ومسلمون مصطفي مصطفون مصطفين الفتحة وفتحت

ابقاء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين
ان لم يتحرك واخير الفتحة تخفيفا واما الاسماء الستة اليتم البحث عنها مضافة
الى عرارا المتكلم فاخي وابي اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى
ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص
بان ذلك خلاف القياس والاستعمال الفصيح مع انه يحتمل ان يكون المقسم اي
ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان
فادغمت الاولى في الثانية فصار اني وقد جاء جمعه بكذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابين اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وفدين
نا آباؤنا فداكم وتقول اى امرأة فاتلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي و
ثبتي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء
المتكلم في بابي الرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعمالاته
وفي بعضها ابقاء اللام المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة غير الاضافة تقول اخ وأب وحم وسن وفم بالحركات
الثلث ولكن فتح الفا راقصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال
هذا حمٌ او حمٌ ورايت حماً او حمكِ ومررت بحمٍ او حمكِ ومثل حبٍ بالهمزة فيقال
هذا احمٌ او احمكٌ ورايت حماً او احماكِ ومررت بحمٍ او احماكِ ومثل دلو بالواو
فيقال هذا حموٌ او حموكٌ ورايت حماً او حموكِ ومررت بحمٍ او حموكِ ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حماً او حماكٌ ورايت حماً او حماكِ ومررت بحمٍ او حماكِ مطلقا اى جاء حم
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل بجئ
هذه الوجوه فيها في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء من مثل يد مطلقا
اى في الافراد والاضافة فيقال هذا سنٌ ورايت سناً ومررت بهنٍ وهذا
سنك ورايت سنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
وقيل لا يضاف الى علم اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فغني اضافته الى
مضمر مطلقا فيها لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو
عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته
اليها التوابع وموجع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والعامل الاسمي

يجئ على فواعل كالكابل على الكوابل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينقض حدها بخروج نحو ان زيداً وضرب
ضرب لعدمكونهما من افراد المحدود وكل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً
ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيدٌ العالمُ
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد
العالم لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتدا وثاني مفعول باب اعطيت وظننت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني
التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا
فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت

من جهة انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائني
مولا ابو الرجال وبازيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظ كل ههنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد في الحد
بالحقيقة التابع والحد مدخول كل ومتى ان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما اخذ حل عليه بكل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا
وانظ الحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع
ومانع ويكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من
المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد
علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعمرو والتاكيد في قولك جائني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية مواده فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة و

والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت و
فائدة اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص
او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط في النعت حتى ان غير المشتق بالمشتق ولما لم يكن هذا
مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض
يدل لالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي و
دومال فان التميمي يدل ايماء على ان ذاته منسوبة الى قبيلة بني تميم ودومال يدل
على ان ذاته صاحب مال وخصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل
في بعض المواضع على حصول معنى لذات تتلوح بحيث يجوز ان تقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك فح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال رجوليته
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات

معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
ولهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل على اسم
الاشارة وبعضهم الى ان عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في زيد فوقع صفة له وفي
المواضع الاخر التي لا يدل فيها على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية التي في حكم النكرة
لان الدلالة كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجمل الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل تعبيرا كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى شتمي لان يوجد بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل
جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقة اى متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقة مثل مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت

بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل
تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل
ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على
المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل شبهه بعيني بنظرا الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان
كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه و برجلين قاعدين غلاما هما مثل يقعد
غلاما هما ورجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم ومررت بامراة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها ورجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته ورجل معور او معورة
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الموصوف بحال الموصوف

ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير لحقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك
قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة و
امرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم يخصص الثاني بهذا الحكم قلنا المعتمد
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول تبعيه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهة للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاولى لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود اجمعا ايضا كقاعدون

لانك

لانك اذا كثرت الاسم المشابه للفعل خرج نقطا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في لفظ الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به لهذا اعتذر شارح الرضي وقال لم يذكر المص
انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة
يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون دون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينها
مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم توصف
ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخرا والموصول فانه ايضا حامل لذي

لما عرفت ما بينهما من المساواة في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على اطلاق لواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص
نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام
والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يتصور
بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لدفع الابهام لبيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به الجنس المبهم لان الابيض عام

لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جائني زيد وعمرو وفمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء
اليه نسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واول لان
المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب
بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا ذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
ولا شك ان المعطوف عليه والمعطوف بتلك الحروف البتة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا
اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع

وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
انشاء الله تعالى مثل قام زيدٌ وعمرٌو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين
الصفات مثل جائني زيدٌ العالمُ والشاعرُ والديّرُ فالصفة الداخل عليها
حرف العطف كانت ٤ والديّر لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة لتبعية المعطوف عليه وآخريهما كونها معطوفة على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعًا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله ولها منذ زون في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذ زون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الدخل
فيه مثل هذه الصفة ونقل عن الصفار انه قال في امالي الكافية ان مثل جائني زيد

العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية والكمال
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو
العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
يدل عليه في غير ما من الجمع والترتيب وغير ذلك فمتى جعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه نعم اذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا منفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل و
الفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف الكلمة فاكدا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان
يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وسوبط فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منفصوبا نحو

ضربتك وزيد لم يمكن كالجزء منى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بالمنفصل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع
فصل من المضمر المرفوع المتصل وما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك
التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زايدة بعد
حرف العطف لتاكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فليكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوز ان العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله
لان الفاعل لم يكن ضميره متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما جئ فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع له مندوحة ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا حتما

فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور الاثر فكيف يكتفى به فلم
يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى
بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين للاضافة الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى
كما فى الحرف الزايد فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة
الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها فى الشعر
واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار قال
قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جئت انا كلهم والابدال منه فى نحو
جاءك من غير شرط تقدم التاكيد بمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور
فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا
مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المبدوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل فان وجد منهما ليسا باجنبيين فى المبدوع منهما ولا
منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل منهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطها
الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما تاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع واعادة الجار فى المجرور

المتصل المرفوع عن صراحة الاتصال وينا سب المعطوف عليه تاكيده
بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف واما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام وحرف النداء وهو موجود في المعطوف
واما كوزب شاة وحلبها فبتقدير النكرة لقصد عدم التعيين اي رب شاة
وحالب لها او محمول على تكرار الضمير كرب رجلا على التبيين اي رب شاة
وحالب شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له
بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله

وجيه الدين

مضاف

مضاف ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب يا زيد بقايم او قايما ولا ذا ناب عمرو
الا الرفع في ذا ناب او نصب او خفض لكان معطوفا على قايم فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى
اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو فيكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله واما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء المنسوبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير
فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير
فيغضب زيد بسببه ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب بتطيره
الذباب فاذا عطف اي اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان
يعطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين

مقصود

نحو العاملين بان يجعلا معمولين لها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في
امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فانه يجوز ان يكون تحسب الظ
جائزا الكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف لو احدم ليقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة
السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار
في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
المحيية في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس تقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا لحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع لغير ما هو له المتبوع اي
حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حالا ثابتا مقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما كد دفع الغفلة عن السامع او
لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
زيدا وضرب ضرب زيدا او كدفع ظن السامع به يجوز الا في المنسوب نحو
قولك زيد قتل قتل فعالتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه رجانسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في
قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب
زيد زيدا اي هو لا يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع يجوز الا في نفس المنسوب اليه
بل في شمول الافراد مخافة كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يراد النسبة الى بعضها فيندفع بهذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلا ما وثلثتهم وارابعتهم ونحو ثمانيتهم اسوا العرض من جمع الفاظ التاكيد

واذا عرفت فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد
بقوله ليقرر امر المتبوع اما العطف والبدل فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها واما فائدتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه وتحققه لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في
شرحه وسواى التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير
اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جائني زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو تاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسما وافعالا وحروفا وجملا ومركبات تقييدية او غيرذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلا هما وكلتا هما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد

مثل

قوله ويمكن استنباطه الخ اما التام فلان العموم هو تمام الافراد واما الشامل فلانه يستلزم
والعام منبسط شامل واما الى فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام فالاولى ان يقول
وللعام امتداد وجودي

عبد الغفور

مثل حسن كيس وقيل اكتع مشتق من حول كيس اى تام والبصع بالمهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع وهو طول العنق
مع شدة مفرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنا
التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يتعاقبان
على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا
وتثنية وجمعا واختلاف ضمير العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في
المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما باريادة صيغة الجمع في
تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان
او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب
كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع تاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع
في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع تبعاء ابتعون تبع

والبصع لبصعار البصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الآذ واجزاء مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والجمعية لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل و
اجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افرادها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يجزى في الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افراق اجزائه ولا
حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بارزا كان او مستكنا بالنفس
والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير لعدم تاكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذلك للابس التاكيد بالفاعل اذ اوقع تاكيدا للمستكن
نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد ضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمنفصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم

اللبس

اللبس وانما قيدنا بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان نهلا
كثيرا واكتع واخواه يعني اتبع وابصع اتباع بفتح الهمزة على المشهور
لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونها دالة
منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على
اجمع لو اجتمعت معه وذكرنا اي ذكر اكتع مع اخويه دون ذكر اجمع ضعف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية دون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على
المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف

فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى
بعد الاشمل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة
الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد
بنسبته الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى ونحو
ای البدل انواع بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال
اى بدل مسبب عما يشتمل احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سلب ثوبك عن الشهر الحرام فقيل فيه
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الآخرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول
يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد معنوناهما ليكونا مترادفين نحو جائنى زيد اخوك فزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى واما الى
الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى

عطف

عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى
فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى حواشيه الطرائف انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جائنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجيئ بالثانى تتميما لتوضيح فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى وجيئ بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحكم
التوضيح الحاصل به مقصود اتبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار وصفه لا باعتبار ذاته
وتفهم نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى
سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب
الغلط بغير ما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او

او جزؤه فيه خل فيه ملو كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدا له منه بناء
على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه واما قشته بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة ويمكن ان يورد لها مثل رايت زيدا رجله الا ان
برجله فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان الرجل عبارة عن مجموع الدرجات
واما لم يجعل هذه البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصدانت
اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضرب زيدا خوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو
بانا ضيعة ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت المبدل النكرة واجب ليلا يكون
المقصود بعض من غير المقصود من كل وجه فاتوافيه بصفة تكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيدا خوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغايب لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة

من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيها مفقود اذ ليس فيها مدلول الثاني مدلول الاول فقال اشتركت
تصنعك واشترتني لنصبي واعجبتني عمك واعجبتك علمي وضربتك لحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع يشابه المتبوع في جميع التوابع غير صفة احترز به
عن الصفة لوضوح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان
يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بابي حفص عمر فابو حفص كنية اميرالمومنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي الى
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان ابي يعبد وائي على ناقة دبرا تخفاء
نقبا، واه استحملته فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمرا فما تهيل
من نقب ولا دبرا اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا
قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ سده
فقال ضع عن احليتك فوضعه فاذا بي نقبة تخفاء فحمله على بعيره وزوده
وكساه وفصله اى فرقه من البدل لغطا اى من حيث الاحكام اللفظية

واقع فی مثل انا ابن التارک البکری بشرٍ فان قولک بشرٍ ان جعل عطف بیان
للبکری جاز وان جعل بدلا لم یجز لان البدل فی حکم تکریر العامل فیکون التقدیر
انا ابن التارک بشرٍ وهو غیر جائز کما ذکرنا فیما سبق فی الضارب زیدٍ وعمرٍه
علیه الطیر ترقبه وقوعا فعلیه الطیر ثانی مفعولی التارک ان جعلنا بمعنی المصیر
والا فهو حال وقوله ترقبه وهو حال من الطیر ان کان فاعلا لعلیه وان کان مبتدأ
فهو حال من الضمیر المستکن فی علیه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه ای واقع
حوله مترقبة لارتاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطیر لا تقربه والا فرق
المعنوی بینهما فقد تبین فیما سبق والمراد بمثل انا ابن التارک البکری بشرٍ
کل ما کان عطف بیان للمعرف باللام الذی اضیف الیه الصفة المقرونة باللام
نحو الضارب الرجل زیدٍ ویمکن ان یراد به ما هو اعم من هذا الباب ای کل
ما خالف حکمه اذا کان عطف بیان حکمه اذا کان بدلا فیتناول صورة
الندا ایضا فانک تقول یا غلام زیدُ وزیدًا بالتنوین مرفوعا حملا علی اللفظ
ومنصوبا علی المحل اذا جعلته عطف بیان ویا غلام زیدُ بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنی الاول اظهر والثانی اقید المبنی ای الاسم المبنی وهذا الحد لا یصح
الا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ولا یعرف الاسم المبنی اذ لو لم یعرفها
لکان تعریفا للمبنی بالمبنی لانه ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی ما ناسب ای اسم
ناسب مبنی الاصل وهو الحرف والفعل الماضی والامر بغیر اللام والمراد

بالمشابهة المذکورة فی تعریف المعرب هو هذه المناسبة والمراد بقولنا صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنی مبنی الاصل مثل این فانه
یتضمن معنی همزة الاستفهام او شبهه له کالمبهمات فانها تشبه الحروف فی
الاحتیاج الی الصلة او الصفة او غیرهما او وقوعه موقعه کزال فانه واقع موقع
انزل او مشاکلته للواقع موقعه کقطار او وقوعه موقع ما یشبهه کالمضارع
المضموم فانه واقع موقع کاف الخطاب المشابه للحرف فی نحو ادعوک
او اضافته الیه کقوله لتعامن عذاب یومئذ فیمن قرأه بالفتح او وقوعه غیر مرکب
مع غیره علی وجه تحقق به عامله فعلی هذا المضاف من المرکبات الاضافیة
المعدودة کغلام زید وغلام عمرو مبنی والمضاف الیه معرب ولما کان المبنی
مقابلا للمعرب واعتبر فی المعرب امران الترکیب وعدم المشابهة بمبنی
الاصل کان المبنی ما انتفی فیه مجموع هذین الامرین اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط فکلمة او ههنا لمنع الخلو واما اختلف ترتیب ذکر المشابهة
والترکیب فی تعریفی المعرب والمبنی تقدیما وتاخیرا لان التقدم ما منه
وجود شیء والبقاء ای الباب المبنی من حیث حرکات او اخره وسکونها
عند البصریین ضم وفتح وکسر للحرکات الثلث ووقف للسکون واما الکوفیون
فیذکرون الباب المبنی فی المعرب وبالعکس والمراد بالحرکات والسکنات
البنائیة لا یعبر عنها البصریون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب

لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
غيرها كما يقال الرأي في رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره
المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا باختلاف الحكم من الرجل ومن امرءٍ ومن زيدٍ
وهي اي المبني والتاء ثبت باعتبار الجزء المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف
على اسماء الافعال للمصدر يريد بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات في بعض
الظروف قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين احدى
احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انها انما اختيرت دون البواقي لمعنى المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم كي
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب وقيل المراد
بالمتكلم متكلم به وبالمخاطب مخاطب به فان اياما موضوع لمن تكلم به وانت لمن
خاطب به ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم

اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيدٌ غلامَه
او تقديرا كضرب غلامَه زيدٌ وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى
اعدلوا فالمكانة بتقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فالمكانة بتقدم ذكر معنى او اما بحكم
الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان تقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك
ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيدٌ وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل كالشيء الظاهر سواء كان مجاورا العامل نحو
ما انت منطلقا او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامل قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول
اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي

سواالاصل وستعرف المانع من الاتصال فذلک ای المضمر ستة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمر ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول المتبادرين
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة
جمع المونث الغايب المجهول الماضي وانما بدأنا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول
والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى نحن انت انتما انتم
انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان جماعا
والحروف اللواحق للدلالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن
ضربه ضربها ضربهم ضربهما ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو اني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي اياناً اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياها

اياهما اياهن

اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو الياء واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس
علامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف علامي غلامنا غلامك
الى علامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت ضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر والجمع المونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة واحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في ضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع عشر كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة
لتسعين معنى وبنو السلك الامور علالاً ومناسبات لا تطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني ان المنصوب والمتصلان تستتر لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي
وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في
اخر الكلمة المشتهرة شيء فشيء بقي على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار

تمت

ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والغايبة اذا لم تكن مسندة
الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا ضمير مرفوع والا لم
يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم
مطلقا سواء كان مثنى ومجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا
نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى ومجموعا
مذكرا او مونثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو قايم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضميرين لانهما منقلبان عن ياء في النصب والجر والضمائر
لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما
هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل به والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانا ضميرين لا تغيرا لا يرى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو
في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة

حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذره لان
وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل اما بتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لم يكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا
يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي
عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول
له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا ينفصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا
قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس دون
الانفصال في بعض الصور حمل عليه لا الالتباس فيه لاطراد الباب

وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال للمقدم على العامل وما ضربك الا انا مثال للمفصل
لغرض هو التخصيص ههنا واياك والشر مثال حذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربة هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث
وقعت خبرا لهو هي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا ما يكنى او الا كان ذا خلافي صون الفصل لغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل دليل لجواز ان هند ضاربة هم وروى عن
الزمخشري صار بهم بحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها يثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ للمرفوع كالجزء من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما هي احد
الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاني اياه حيث
يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان

الاعرف مؤخرا نحو اعطيتهوه اياك فيلزم انفصال ليعتذر المتكلم في تاخير الاعرف
هو لا يخفى طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما هو فصيلة وان كان متصلا وحو ضربنيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا فجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم
يكن احدهما اعرف او يكون ولكن بما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من
التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه بخلاف ما لم يكن
احدهما اعرف كونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن بما قدمته والمختار في نحو كان
اي جربكان واخواتها اذا كان ضميرا لانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا

خبر باب

لان عامله معنوی ویجوز ان یکون ضمیر امتصلا ایضا کما کان زید قایما وکنته
لانه شبه المفعول وضمیر المفعول فی مثل ضربته واجب الاتصال ففی شبهه
المفعول وان لم یکن واجب الاتصال فلا اقل من ان یکون جایز الاتصال لکن
الانفصال مختار لان عنایة الاصل اولی من عنایة المشابهة بالمفعول والاکثر
فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا لکون ما بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر تقول لولا انت الی آخره یعنی لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن ولا یقولون لولاک ولاکما ولاکم ولاکن ولا انا ولا نحن
وکان الاوفق بما سبق ان یقول لولا انا ولا نحن الخ لکن غیر الاسلوب
تنبیها علی انه لیس بضروری وکذلک الاکثر فی الاستعمال اتصال الضمیر المرفوع
بعد عسی لکون ما بعد عسی فاعلا فتقول عسیت الی اخره وجاء فی بعض اللغات
لولاک وعساک الی اخرهما فتنبه الاخفش الی ان الکاف بعد لولا
ضمیر مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمایر قد تقع بعضها موقع بعض کما تقول
ما انا کانت فانت فی هذا المقام مع ان ضمیر مجرور وقع فی موقعه فالاخفش
تصرف فیما بعد لولا وسیبویه فی نفسه واما عساک فتنبه الاخفش الی انه
ضمیر منصوب وقع موقع المرفوع وسیبویه الی ان عسی محمول علی لعل
لتقاربهما فی المعنی فهنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویه فی العامل
ونون الوقایة مع الیاء ای یاء المتکلم لازمة فی الماضی اذا لحقه تلک الیاء

ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سیبویه الی ان لولا فی
هذا المقام حرف جر والکاف
ضمیر مجرور

نون الوقایة

لتقی آخر الماضی عن الکسرة المختصة بالاسم التی هی اخت الجر ولهذا سمیت
نون الوقایة نحو ضربنی وکذلک نون الوقایة لازمة فی المضارع لکن لا مطلقا
بل حال کونه غیر ناء عن نون الاعراب ای عن نون هی للاعراب نحو تضربنی تبقی
آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرة بخلاف کسرة تضربین لانها فی الوسط
حکما وبخلاف کسرة لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضها وانت مع
النون الاعرابیة الکائنة فیه ای فی المضارع ومع لدن وایّ واخواتها
یعنی ایّ کان ولکن ولیت ولعل فحینئذ یجب الاتیان بنون الوقایة للمحافظة
علی الحرکات البنائیة فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن بین ترکها حذرا عن
اجتماع النونات ولو حکما کما فی لعل لقرب اللام من النون فی المخرج وحملا
علی اخواتها کما فی لیت ویختار الحوق نون الوقایة فی لیت من بین اخواتها
لعدم مانع فی ذاتها والحمل علی اخواتها خلاف الاصل وفی من وعن وقد
وقط یجب بمعنی حسب للمحافظة علی السکون اللازم الذی هو الاصل
فی البناء مع قلة الحروف وعکسها ای عکس لیت لعل فی الاختیار
فالمختار فیها ترک النون لثقل التضعیف وکثرة الحروف ویتوسط
بین المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زید هو القایم وبعدها ای بعد
العوامل نحو قوله تعالی کنت انت الرقیب صیغة مرفوع ولم یقل ضمیر
مرفوع لمکان الاختلاف فی کونه ضمیرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا

فتنبه الاخفش الی ان الکاف بعد لولا ضمیر مجرور وقع موقع المرفوع

لعل

لعل

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع
فصلا وذلك لتوسطه ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى
كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب كون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صون اللبس
وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتهما ولا موضع له
اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدا وان الاعراب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده
خبره فقوله خبره امامرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على اني
مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا بر برفع ما بعده فى مثل
كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن
مبتدا وما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين وتقدم قبل الجملة و
ايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل
هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا راعى فيه اللغة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجيء تانيثه اذا كان
العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة ليفسر ذلك الضمير الغايب لانها هي
بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الخصة من الجنس المذكور والخطاب قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا والا
يلزم استدراك قوله تفسر بالجملة بعد فعلى هذا لو لم يجعل التقدم على ما ذكرنا
مقتضى القاعدة لقولنا الشان موزيد قايم على ان يكون هو مبتدا ورجعا الى
الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم عليه الجملة مفسرا
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا
كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملا معنويا
بان كان مبتدا وكان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذف عن اللفظ باضماره لانه ضمير

حال كونه مضبوطا بضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جازرا وطبالا والامع ان المضبوط
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه مضبوطا لازم كقوله
وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
وان ثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان المكسورة
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فهي احرى بالعمل فاذا لم تجد وها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
ليلا يزيد المكسور عليها عملا مع انه احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
ليلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى
اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى سماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح و
الاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية
ومثل ذلكم الله ربكم ما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز او اى جنبت

اسماء الاشارة

تشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
وتثنيته ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونها تثنية المذكر
قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هى مبتدا وقوله فرامع ما عطف عليه مقيد اكل واحد منهما
بحال خبره وتجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر ومنه قوله تعالى هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا
قيل هى الاصل في لغات المونث الواحدة لانه لم يبن منها الا هي وذى
وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان تبنى بنائها وقيل بنيا اصلان
وللقول بانها قد تستعمل على سائر ما لغر عيتها وفي تقلب الالف ياء
وتيه وذيه تقلب الالف والياء هاء بغير وصل اليا بهما ولمثناه اى
للمونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا تثنى من لغاته الا تا لكثرة
دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وتين
وذين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي
لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعها اى جمع المذكر والمونث

اولاء ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا كتبت بالالف
ويلحقها اى اسمآء الاشارة يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ما فهى ليس فى الحقيقة منها
وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على
الاسناد فى قولك ما زيد قايم وما آن زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسمآء
الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت من الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك
وبك وهى اى حرف الخطاب خمسة والقياس تقضى لستة واشتركت
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مفردة فى خمسة من انواع اسمآء الاشارة
يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسمآء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
ترقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك
الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذيكن اذا اشرت الى مذكرين

وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
واولالك بالمد واولى بالقصر الى اولالكن واولاكن واما ذيك فقد
اورده الزمخشرى والمالكى فى الصحاح لاتقل ذيك فانه خطاء ويقال اذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لاتحقق
الا بعد تحقق الطرفين وانما اى المصير كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخيرين مهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحالة الى غيره فقال تعالى و
ملك وتانك وذانك حال كون ها بين الاخيرتين مشددتين واولالك
باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذا المذكور سابقا واما اك وتاك وذانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف الخطاب
منه للقريب فامة ومن بضم الهاء وتخفيف النون ومنا بفتح الهاء و
تشديد النون وهو الاكثر وهاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة
لايستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل الشبه واما ما عداها من الاسمآء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون
جزءا تاما ان كان جزء اتميزا اولا يصير جزءا تاما ان كان تتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يحتاج المركب اولا الى انضمام

متنه والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما يساق اليه الفهم اقول وفى هذا
ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص
اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا اصرف الشارح الجزء التام عن ظاهره عبد

امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لاجزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لاجزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول ولو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية وقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بها بيتم جزءا الامع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة جنسية اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او معنى بها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير له

اى للموصول لا يغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبيه جميعا ومعنى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع واليآء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر واللذين كالتين لجمع المذكر والاتى بالنون واليآء واللاء بالنون المكسورة واللاى باليآء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف اليآء وابقاء الكسرة على التآء وفى اللواتى اللوا بحذف التآء واليآء ومعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسمآء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايته بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى طى لاختصاص محبها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكنائية للاستفهام نحو ماذا صنعت اى الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى

قوله فيمن يعقل اى فيما يعقل بتغليب العقلاء وقوله وذو حفرت خبره بتقدير مضاف اى صاحبى مبتدا وذو حفرت خبره بتقدير مضاف اى البئر ذو بئرى بالحجارة وجيه

الذی او التی او المثنی او المجموع والعائد المفعول ای العائد الذی لائم الموصول
الا به اذا کان مفعولا لکونه حذفه اذا لم یمنع مانع لانه فضلة لا اذا کان فاعلا
لکونه عمدة نحو قوله تعالی یبسط الرزق لمن یشاء ویقدر ای لمن یشاؤه اعلم ان
النحاة وضعوا باسمیه باب الاخبار بالذی او ما یقوم مقامه ومعصوفهما
من وضعه تمرین المتعلم بما تعلمه فی هذا الفن من المسائل وتذکیره ایاها فانهم اذا
قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانی فی الجملة الفلانیة بالذی یعد بیانهم طریقة
الاخبار به لا بد لمن یذکر کثیرا من مسائل النحو وتدقیق النظر فیها حتی یعلم ان ذلک
الاخبار فی ای اسم یصح وفی ای اسم یمتنع فاراد المصنف الاشارة الی هذا الباب
فقال واذا اخبرت ای اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذی ای باستعانته
الذی او التی والالف واللام فان الباء لیست صلة للاخبار بل ان
الذی تخبر عنها لا تخبر بها صدرا ای اوقعت کلمة الذی او ما یقوم مقامها
فی صدر الجملة الثانیة وجعلت موضع المخبر عنه ای فی موضع ما هو مخبر عنه بالذی
فی الجملة الثانیة یعنی فی موضعه الذی کان له فی الجملة الاولی ضمیرا لها ای لکلمة
الذی واخرته ای المخبر عنه عن الضمیر خبرا بالنصب علی الحال وضمن اخر معنی
جعله ای جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زید من جملة ضربت زیدا
بکلمة الذی اوقعتها فی صدر الجملة الثانیة وجعلت فی موضع ما هو مخبر عنه
فی هذه الجملة اعنی زیدا والمراد بموضعه محله الذی کان له فی الجملة الاولی وهو

محل المفعول من ضربت ضمیر الذی واخرت المخبر عنه یعنی زیدا وجعلته خبرا
عن الذی فقلت الذی ضربته زید وکذلک ای مثل الذی الالف واللام
فی الجملة الفعلیة خاصة لیصح اخبار اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا تکون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ویمکن ان یوخذ اسم الفاعل من المبنی
للفاعل والمفعول من المبنی للمفعول بشرط ان یکون الفعل الذی تتضمنه الجملة الفعلیة
متصرفا اذ غیر المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسی ولیس لا یجیء منه اسم
الفاعل ولا المفعول فلا یخبر بالالف واللام عن زید فی لیس زید منطلقا وبشرط
ان لا یکون فی اول ذلک الفعل حرف یستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه
کالسین وسوف وحرف النفی والاستفهام فلا یخبر باللام من زید فی جملة
سیقوم زید فانه اذا بنی اسم الفاعل من سیقوم یکون قائما فیفوت معنی
السین فان تعذر واحد منها ای من الامور الثلثة التی هی تصدیر الموصول ووضع
عائد الموصول مقامه ذلک الاسم وتاخیر ذلک الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم
ای ومن اجل انه اذا تعذر واحد منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی
ضمیر اثنان بان یکون ضمیر اثنان مخبرا عنه لامتناع تصدیر الجملة بالذی فی خبر
المخبر عنه خبرا لوجوب تقدیمه علی الجملة وکذلک امتنع فی الموصوف بدون
الموصوف فلا یجوز فی ضربت زیدا العاقل ان تخبر بالذی عن زید بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زید لاستدامه وقوع الضمیر صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك
امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستتر لغيرنا
اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستدامة ذلك عود الضمير الباقي
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستتر لغيرنا نحو قولك
زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول هو المبتدا
بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع
واما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما مانعة نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما
عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو
مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو مررت بما كرهه النفوس من الامر
لو فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فرجته بمعنى شيء منكر عند
الى على والشيء المعرف عند سيبويه نحو قولك نعما اي نعم شيئا هو تعم
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان وكذلك

اي

اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بمن قائم وكافية نحو
على من غرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمه
الا في التاء والصفة فان كلا من التاء والصفة واحد للمذكر والمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التاء والصفة فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا
فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اما الواقعة صفة
هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم نسأل
عن حاله لا يعرف وكل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل
من اي واية معربة بالاتفاق وحدة للاشتراكهما في الاعراب غالبا من الموصولة
الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
واذ واذا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها الحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه

عصام

حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبتنيها وهو المضاف
اليه ولم يكن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى معرفا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا لا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ما اذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي ويكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام
اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان اذا
بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زايدة والظاهر ان مؤدى
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى شيء انه ليس لكل شيء منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر
المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي
اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها

كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى التضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو
انسب بالتعبير عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى
الامر وبناؤه لتضمنه لام الامر وهي الكاف بفتح التاء في المجاز وبكسرها في بني تميم وبالفتحة في لغة
بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى
الامر والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست افعال
مع تأديتها معاني الافعال الامر لفظي وبيان صيغها مخالفة لصيغ الافعال و
انها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا للكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صيغة مثلا
اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل الملفوظ
شيء اذ العربي لم يقل رجما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت ورجما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه موطرد في الثلاثي ويرد عليه
انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اتى قال بعضهم بقول سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي لكثرته واتى في الرباعي فانفعوا على

انه لم يات الا نادرا و فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور
او بفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته
اى لفعال بمعنى الامر عدلا و زنة آمازنة فطاما و آتا عدلا فلما ذهب اليه
الخاء ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة و هذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال و فعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي و الذي ارى ان
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف
و الاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية و اما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال و بينت وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
و فعال حال كونه علما للاعيان اى لمعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب
فساق و انما قال للاعيان ليخرج باب نجار لانه و ان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان و قوله مؤنثا صفة علما و ذكره للتنبيه على انه لم يقع
الا كذلك كقطام علما للمؤنث و غلاب كذلك مبني و هم استعمال اهل
الحجاز له شبهه بفعال بمعنى الامر عدلا و زنة و معرب في استعمال بني تميم الا
ما في آخره اى الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم

اما العدول فانه فجار معدول
من الفجور او الفجرة و فساق معدول
عن فاسقة

بعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
للمبالغة كذلك فعال بمعنى المصدر
او الصفة معدول عن المصدر او
اسم الفاعل للمبالغة و كانه المصدر
بسيار انها للمبالغة في جانب المشبه به
بناء على انتهائها فيها في جانب المشبه
(آكه)

اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه و اقلهم لا يفرقون بين ذات
الراء و غيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب و وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
و الوقف المصدرية و صارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب و حكمه
حكم المصادر و الثاني مثل صه و صه و حكمه حكم اسماء الافعال و اما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة و لم تصر مصادر و
لا اسماء افعال و هي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له
كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء و منها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
وح لا تقدر ان تحكم عليها و به و منها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او
دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لناقة البعير وح ايضا لا تقدر ان
تحكم عليها و به و هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها و اذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجبي اوعند
اناخة البعير نخ او عاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية

الاصوات
اى سلوك طريقة واحدة و هو البناء
من سلوك طريقتين و هو الاعراب اعرابا
(آكه)

لم تقم الا فعل و لم تقم المصدرية هي
لفظ التعجب المصدر فتعال مثلا عرض لي و ا

نخ ناقة البعير
عاق
(آكه)

اى اذا لم تكن على سبيل الحكاية

لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير تغلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرنا في باب
الاسماء لاجرائها مجراها واخذنا حكمها وبنيت بحريها مجرى المركب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لاناختها او زجرا او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا
كان ذكرنا على سبيل التمثيل تنا ول التعريف كلها فالاول كغاق اذا
صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير وقيل ذلك لانه لما كان هذا القسم مع تعلقها
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت
الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما ليخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وما بطة شرا لان بين خبري
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من عسر التعاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه ليس بينهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها
من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان بعض الجزء الثاني
حرفا حرف عطف او غيره مبنيا اي الجزء ان الاول لو قوع آخر في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر اواخوات

كل من خمسة عشر وحادي عشر امثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وحوابه
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فالثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد وا ان ياخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع حروفها
جميعا فاقتصروا على اخذ ما من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة اللبس واختاروا الاول لدليل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي بمعنى واحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الاثنى
عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب
الاول الشبه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم تتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى

الاول

اعرب عن كذا وهو غير جائز والاولى ان يقال

الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه وآخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه يعرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما
يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين
فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم وكذا وكاين لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وكذا
لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منها
يكون للعدد والكناية عنه وهاركذا كناية عن غير العدد ايضا كخرجت يوم
كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية

غى الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى
هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها وليس بخبر
خلوه عنها رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل
معربا لكنه اتجى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد يعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين
تمكن ولهذا كتبت بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فمن ثبتة
فى النساء مخطئة عن اخواتها فلذلك لم نذكره والمص معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل ميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية ميزها مجرور بالاضافة مفردا تارة ومجموعا
اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول بأته ثوب وثلثمائة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير
فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان مدلول ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعيته
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اى فى ممييزى الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى

هذا فى الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها خبر الميز المضاف
اليه كم وانما ميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا
دل على جوازه كتاب من كتب اللغة لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى
سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهذا اى لكم
استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن
الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وبهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله
فكل اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعملا لا يكون الا بحسب
الميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمعمول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الميز فالاستفهامية نحو كم رجلا
ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت

في المفعول فيه والخبرية تميز كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو في هذه الجملة مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر اولا
وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع اي
فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يجر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما

سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكائنة فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية
بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتى ملك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لاني كل واحد منهما وهي من وما واني واين واني ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا اختصت بالشرط وكيف واياان تختص
بالاستفهام فمتى وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو متى ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع طرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو متى تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما ايضا في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين واياان وانى وكيف واذا ايضا نحو
بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفهي مرفوعة بالابتداء

وقال الشارح الرضي رحمه الله وانما لم اعتد بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو للازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على
الظرفية اذا كان خبر مبتدا اي موخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به واما اي فبباني فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت ثبتك فاي
وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك
يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمر كم عمة اي ما هو
تميزا باعتبار بعض الوجوه في بعض النسخ الاولى ان يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احد
رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه شائع
فيما سبق نقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا البيت كما سبق من وجوه اعرابه ويحتمل ان يعتبر في تمييزه
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وموعيه
مذكورا فيما سبق فكان اللايق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم

مالك وآما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو
جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علي عشاري * العشار الناقة الحديثة
من البدو او الرجل فكون منقبة الكف او القدم بمعنى انها كثيرة الحلبة
صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واما حلبت
بمعنى تضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لحلبتها مستنكفا منها وعلي
على كره مني واختار من انواع حلبتها الحلب لانه خديمة المواشي وهي اسرع
في الدم من حلبة الاشاري والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختار هذا لانها تنادى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى ان الظرفي ابدا وامدا فالاستفهام على
تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قيل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت علي عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة
او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة توصيفه بقوله لك وخبره قد
حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وقد عاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا سئل عن مكنية مالك او اخبر عن كثرته فطاهر الحال قرينة على ان سؤال
عن مكنية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم
درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فطاهر ان السؤال او الاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرب مالك اي كم ضربا
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع ظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضرب فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبينات المعبر عنها عند تعدادها بعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نيابة اعرب مع التنوين
نحو رأيت بعدا كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كل ما اضيف اليه فلما حذف من غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها به

في

قوله فلا حذف من غايات اي للحذف بلا عوض
من غايات واما عوض فيه عن المضاف اليه
كقبل وبعض واذ فغايته هو المضاف اليه
بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية
العوض
عصام

في الاحتياج الى المضاف اليه واخير الضم لجبر الثقيل كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق قدام
وخلف وورا ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشرا
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اي قديما قال الشارح الرضي والاول هو الحق واخرى مجراه
اي مجرى الظرف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام
الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل
هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد بما وكذلك اجري
الظرف حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمال
وقد جاء ما اماتري حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد
وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم تضيء كالنهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى

قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
وتكون ومتى ما وحيث عطف عليه وزين من قبل ومن بعد وما هو منظم
قوله على قلة اي في القلة
لا يجري الطعام والشراب
فقيل فاكهة فراغ عنه النعم والخ
وجيه
قوله فلا فرق اي في كون المضاف اليه
منويا
قوله غير منوية
قوله الا غير عطف على قوله لا غير
وتقدير جاءني زيد لا غير زيد
صرح به السيد الشريف في
زيد لا غيره زيد
قوله فساغ لي الشراب
قوله اكاد اغص بالماء

والمضافة الى الجملة

الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربن بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذ اي زمانية كانت
او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا اساروا
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو سبب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اثبت اي جعل مختار البعد بها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل
ان لو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر

مفاجأة من قولهم فجئته فجأة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدأ بعد ما وفاجأ بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدأ غلبته وقوعه بعد ما فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعد ما في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عندهم مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا المفعول به والا لم يبق اذا ظرفية
بل الصيرورة اسمية بل المفعول به محذوف اي ففاجأت في زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي
ونباؤها ملازمة لحيث او لكون صفها وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان

قوله والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ونحو عبد
هذا بعده وقيل لزوم المبتدأ اي من عدم
جواز الرفع بما في باب الاضمار على شريطة التفسير

الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قايم ولعله لجهلهما لم يذكر المص ومنهما اين واني للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط ونيابة ما تضمنهما حرف الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين يكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني
زيد بمعنى كيف واني التقال بمعنى متى ومنهما متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى التقال ومتى تخرج اخرج ومنهما ايان للزمان استفهاما مثل متى
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف
الكائنة للحال استفهاما عن حال شئ وصفته نظرا الى ان صفة الشئ لازمة
الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناها السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط
مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم
فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في
محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اي

من

من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليهما اي فيقع
بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتا فيهما اي
اول مدة عدم رويته هذان اليومان فاديم لا يلاحظ بذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليها بما تولية المدة لان اول المدة اما يكون امرا واحدا لا شيئين
او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعين مقصودا لانه لا فايدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة ونادرة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما
اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد
اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان
اي جميع اجزاء زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ قام ابيك او الفعل نحو ما خرجت مذ دامت
او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت

مذ لك ذا سبا وما خرجت مذ ان نسبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احدهما
الامور يصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذا بك
مذ زمان ذا بك وعلى هذا القياس فيما بقي وسواء كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا
كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا تصح عدهما من الظروف
المنبية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
ومنهما اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال ونباؤها لوضع بعضها ومع الحروف وحمل البقية عليه وكلها
بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما حضر عنده وفيما في خزانته
وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى او لدن زيد الا فيما حضر عنده وحكما

ان يجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصة غدوة ومنذ شبيهما لشبههما لفظا بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك يحذف عنها وتثبت لها ولكون غدوة اكثر استعمالا لم تجر الا نادرا
وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهي اشهر
لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
او المخففة وجار قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوعه
شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة
لوضعه وضع الظروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد للمستقبل
المنفي اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة تقديرا وبعد دليل اعرابه مع المضاف اليه
نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين ومعنى الدامر والعايض الذي بقي على جنبه
الدهر والظروف المضافة الى الجملة وهي كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله
يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها

ایضا لکونها اسماء مستحقة للاعراب ولایجب اکتساب المضاف الی المبنی
البناء منه وکذلک ای کالمذکور من الظروف فی جواز البناء علی الفتح والاعراب
مثل وغیر مذکورین مع ما وان مخففة ومشددة مثل قیامی مثل ما قام زید
وقیامی مثل ان یقوم او مثل انک تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الی
الجملة نحو اذا وحیث وبهذه المشابهة ذکرتها فی بحث الظروف ویجوز اعرابها
لکونها اسمین مستحقین للاعراب المعرفة والنکرة ای هذا باب بیان المعرفة
والنکرة من اقسام الاسم المعرفة ما ای اسم وضع بوضع جزئی او کلی
لشیء ملتبس بعینه ای هذا المتعینة المعلومة للمتکلم والمخاطب المعهودة بینهما
فالشیء مقید بهذه المعلومیة والمعهودیة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخصوصیة فهو النکرة فقوله
وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وقوله بعینه یخرج بالنکرة وهی ای
المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتیبها فی الذکر الی ترتیبها بحسب
المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معینة مشخصة باعتبار
ارکلی فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتکلم الواحد من حیث انه یحکی عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده، ووضع لفظ انا بازاء کل واحد من تلک
الافراد بخصوصه بحیث لایفاد ولایفهم الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترک فتعقل تلک المشترک آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع کلی والموضوع

لجزئی مشخص والثانی الاعلام الشخصیة کما اذا تصور ذات زید ووضع
لفظ زید بازائه من حیث معلومیته ومعهودیته او الجنسیة کما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحیوان المفترس ووضع بازائه من حیث معلومیته
ومعهودیته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنی الجنسی ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء المفهوم الجنسی مع قطع النظر عن
معلومیته ومعهودیته فانه بهذا الاعتبار نکرة والثالث المبهمات
یعنی اسماء الاشارات والموصولات وانما سمیت مبهمات لان اسم
الاشارة من غیر اشارة مبهم وکذا الموصول من غیر صلة وهذا القسم من قبیل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعینة معلومة معهودة
من حیث معلومیتها ومعهودیتها وضعا عاما کلیا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنی المشار الیه المفرد المذکر وعین لفظا بازاء کل واحد من افراده بالمفهوم
کان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فیه عام وهو المشترک بین تلک
الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصیة کل واحد من تلک الافراد والمفهوم
المشترک بینها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدیة او الجنسیة
او الاستغراقیة وانما لم یقل ما دخله اللام لئلا یدخل فیه ما دخله اللام الزائدة
لتحسین اللفظ والمیم فی لیس من امر امصیام فی امسفر بدل من اللام ولایعتد بما
دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو یا رجل اذا قصد به معین

مطلب

بخلاف يا رجلا الغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى
احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل
علام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بلا واسطة
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وبما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معين ظاهر والمعرف باللام
والنداء مستغن عن التعريف حصل العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ لا بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت
لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المتعلق

بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فيكون
مؤدى المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشئ لعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله لوضع واحد اى تناولا بوضع واحد للملاحظ للاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يطرق فيه ما لا يطرق
فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت خاف
يلتبس ما آخر فسوى ان المخاطب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
اراد دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سايير
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتب الذى ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة المنكرة ما وضع لشئ لا بعينه
اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله

ما وضع لشئ شامل للمفرقة والنكرة وبقول لا بعينه خرجت المفرد اسما
العدد انما افردنا بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي لفظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
منها والكمية الاحاد يجاب بها اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما لمقدار العدد فالوا
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها
بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود من يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع و
ذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط
اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية

كمائتين والفين او بالجمع كمائات وآلوف وعشرين او بالمركب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا
عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة و
مؤنثة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة
ثنتان او اثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثمانية الى عشرة بالتاء لمجاعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة كثمانية رجال
الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
كثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر كواحد عشر رجلا
احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث كواحدى عشرة امراة
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحد
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر كخمسة عشر رجلا
ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث كثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول
فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد
فيهما كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين وانما ذكر الثاني في احد عشر فحمول على التذكير في ثلثة عشر والا
في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه بانه من جنس آخر من التانيث فلم تجتمع

للتانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
اثنتان وما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير
المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من
عشرة تحرز اغن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما عدا الواحد والواحدة فانما يبنون
التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهم
بالعطف على صورته لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدر جيهما في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصوها بما عدا اسمين بالعطف اي عطف تلك
العقود على الزايد عليها كانيا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في

المؤنث

المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث كذا الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف ومائتين
عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او
ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال
في تثنية المائة والالف ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء
بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جائني
القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه معربا وهي

زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها لتدل على الياء المحذوفة كما تدل الفتحة على الالف لتوافق اخواتها لانها
مفتوحة الا واخر كتب مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء الاعداد شرع
في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما
سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط
اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد
الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
ميزوها بالمفرد كثلث واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان
مائة جمعت احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز بالمجموع بالالف
والتاء بعد ما يتعود المجيء بعدها مضموما في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد في العقود فتعذر الاضافة
او لا يستقيم الغاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ

قوله التمييز بالرفع فاعل يلي والمجموع بالنصب مفعوله والمراد من التمييز الاسم المعدود والذي يميز العدد
وذلك لان المميز حقيقة هو لا لفظ المائة وبعد الاول معمول ليلي وما بعد بعد مصدر به فعلها نعقود والمجموع
بالنصب مفعول لعود وفاعله كناية التمييز وبعد الثاني ظرف المجيء وما بعده موصولة بما بعده والمعنى ان العرب كرهوا
ان يجيء التمييز الذي هو الاسم المعدود بعد العدد المجموع بالجمع المؤنث السالم على تقدير جمع المائة بالالف والتاء
وانه يقال ثلث مائة رجل بعد كون العادة ان يجيء بعد العدد الذي هو في صورة الجمع المذكر نحو عشرون رجلا
الى تسعين رجلا

ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فانهم كرهوا ان يصير واحد
اسما مركبا لاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما
كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء
شيا واحدا وانما جوز واحد عشر امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيا واحدا لبطرد بناء امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا وميز بمائة والف وميز تثنيتها وميز جمعه
اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة
مع مميز ما في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مآت رجل كما يقال ثلثة
الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب
ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميز الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزها المفرد الدال على القدر رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت
بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان انثت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم

وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بتميز فلا يورد الواحد مع تميزه لا يقال
واحد رجل ولا الاثنان مع تميزهما لا يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التميز اى الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر هما
استغناء عن التميز فان قلت سبب ان تميز الواحد معنى عينه لكنا لا نعم ان تميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان تميزه مثنى نعني عنه لم يجز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر
فيما يوافق اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجوامر وفه المصوغ
بهيئة خاصة العابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل

وذلك

وذلك لاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التميز النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص
ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقولنا الثاني مقول القول وذلك القول
انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا يخفى لا تقول غير ذلك
فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقهم مركبات
لا تيسير اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حالة اى مرتبة
من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى
والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فاقبل
منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب
والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في
المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف
اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المعقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الاقص مرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من
المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد ما دون
عدده او يكون فوقه اي احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة وهي مستوية والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عشار العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر بالاضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر

درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان
الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في
اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف جزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع عشر تسعة عشر فتعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانه جار مجراه مباحثة الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم
وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخالفة
المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا وعلامته اي
علامة التانيث التاء والالف حال كونهما مقصورة كسلمى وحبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي و
زعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث

مثل هي وانت وهواي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي اي اسم يازائه
اي في معاملته ذكر من جنس الحيوان كامراة في معاملة رجل وناقة في معاملة
جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس يازائه ذكر من
الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة
او حكما او تقديرا فالاول تانيث حقيقي ومعناه كظلمة ومثال للتانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها
بدليل تصغيرها على عُيَنَة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لغلة
وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا
ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي
فانح لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه
من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة

الفصل ايضا ليلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل
وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في
اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها كجاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب كالرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كان في احدة مؤنثا كجاءت الهندات او جاءك المؤمنات او
مذكرا كجاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها كجاءت الرجال او جاء
الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث تاويل الجماعة كالرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا اي
الواو وكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء
وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام

وما يأتلهما في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت
مقرونا بتاء التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه
لا اصل له في التذكير كالرجال فراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعملها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق
آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة
قولنا مع كواحقه والا لانصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتي النصب والجر لتمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين
وفتحة النون لتبدل ذلك اللحوق او الالحاق وحده او مع الملحوق والا لما
بشتمل على الحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة

قولنا مع كواحقه فحينئذ يكون التثنية مجموع
الالف او الياء والنون فلم يكن مسلمان
اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق
وهذه زيادة لانه التثنية في حال الرفع
تكون لا تقدير فيها لا تقدير التنوين معها لا تقدير
عصام

عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له لا بوضع واحد مشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله للدلالة اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بجعل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا الشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار
معنيين مختلفين وهما القمر والشمس فلما جاز ان يحمل الام مسماة باسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
يثنى ولهما فيجاز ان يثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءين
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يثنى ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام

المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فيند مثلا اذا كان علما لكثرة ما يؤول بالمسمى
بزيد ثم تثنى وتجمع وكذا اعرف اذا صار علما ادعائيا لابي بكر ما يؤول بالمسمى بعمر ثم
يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما
يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه
يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره
الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من
الخ كات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعل كاتوان في المسمى بالي وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما وخصه الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان
كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاز متى
او كان على اربعة احرف فصاعدا اصليه كانت الالف كالاعلى

قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعل كالوان
في المسمى بالي الالف من الاسماء العربية
متى وعلى وانى واذا اعلاما عديمة الاصل
ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف
حقيقة الرضي فجعل الى على مجهول الاصل
محل نظر وينبغي ان يقول ولم يعل او اميل
وكان لاحاجته سبب غير التقارب الالف
عن الياء كما ذكر الرضي شرط في قلب عديم الاصل
ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الالف
ولم يكن هناك سبب الاحاجة غير التقارب
الالف عن الياء

عصام

والمصطفى او زليدة كجبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة
عن اصلية او زايدة مثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء بجيد القراءة او للتمتنك من قرار اذا تنسك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا كوقواء ان كانت الهمزة للتانيث اي
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد
في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء كحمرايان والا
قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق كقرطاس او منقلبة عن واو او ياء
اصلية ككساء ورداء فان اصلها كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي اخرى عن اصلية فشابهتها همزة

قراء فقلبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه
لا يجوز ان يقال في رداء الا رداء ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن
المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والافوجهان بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورده الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصنف كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيرها وقع في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا
اويا، ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون
تقيا مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فبينا فيان وحذفت تاء التانيث التي قبل يهما ان
لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في حضيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
ان كل واحد من الحضيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه
وقيل حضي واي مستعملان وهما لغتان في حضيه واليه وان كانتا اقل استعمالا

منها

منها ولما كان حذف النون فيما عدت مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل
وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي المجموع مادل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي تعلق بها
القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي مادة بمفرده الذي هو الاسم
الدال على واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما
بحسب الصيغ اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات و
السكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله لحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر
حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون
في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى وقوله مادل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا
افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفرده خرجت اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه

وكذلك بقوله بحروف مفرده

وبنى واحده اتاء وكوكب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وصنعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس فلنا ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسما هو المجموع
التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكفلك مما الجمع والواحد فيه متحدان
فى الصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغاير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد وهواى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح
تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى
آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك او اللاحق
فقط او مع الملحوق على ان معناه اى مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه

ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم
من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كما تقضى او مقدرة
تقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون فاصله قاضيون جمع
قاض نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل
قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياء ثم فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم
الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا وملم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع
ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما خاصا من غير معنى وصفية فيه
فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث نفظه

وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعيين واثنان كالمراة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه
نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا
طلحون بسكون اللام وابن كيسان يفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء والالف
فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسمي الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي
مذكرا غير مستوفي صفة الصفة الكائن ذلك الاسم اياما مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينهما و
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستوفي ذلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث

فوله اي مذكرا غير مستوف صيغة الصفة الخ راى الكاتب ان الجمع
بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث
في الصيغة ولا يكون بالصيغة خلاف ان صيغ
بالاسم حتى ان الذي يقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث
نفس اللفظ لو الاشتراك بينهما كما تعبر
والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره
الرضي فالاولى ان يبقى عدم جمع مثل احمر
وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم
استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع
التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله
حيث لم يعمل في المظهر
تمام

ع

والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانا اصل
في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يخص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا
ببناء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذف التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة للمام
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح
الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض تسكينها وانما حكم بشذوذه بالاتفاق المذكر
والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى
بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله ومن اراد تفصيل ذلك فليراجع
اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله

قوله بكسر السين جمع سنة بفتحها وانما كسر السين
تنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة
وفتحت الراء تنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع
وجيه

ولسانه
ع

ای لذلک المعرد مذکرا فان یکون مذکره ای مذکرذلک المفرد جمع بالواو و
النون لئلا یلزم مغایرة الفرع علی الاصل وان لم یکن له ای للمفرده مذکر جمع بالواو و
والنون فان لایکون ای فشرط صحة جمعیته ان لایکون مجردا عن تاء التانیث
کحایض لانه یقال فی جمع حائضة حائضات فلو قیل فی جمع حایض ایضا
حایضات لزم الالتباس والاعطف علی قوله ان کان صفة ای وان لم یکن
المؤنث صفة بل کان اسما جمع هذا الجمع مطلقا ای من غیر اعتبار الشرط مثل
طلحات وزینبات فی جمع طلحة وزینب وفی شرح الرضی ان هذا الاطلاق
لیس سدیدا لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة کنار وشمس ونحو غالب الاسماء
التی تانیثها غیر حقیقی لایطرد فیها الجمع بالالف والتاء بل هو فیها مسموع
کالسموات والکائنات وذلک لخفاء هذا التانیث لانه لیس بحقیقی
ولا علامة جمع التکسیر بالتغیر ای جمع تغیر بناء واحد من حیث نفسه و
امور الداخلة فیه کما هو المتبادر فلا ینتقض بجمع السلامة لتغیر بناء الواحد
بلحوق الحروف الخارجة الزایدة بل وایضا المتبادر من تغیر تغیر یکون لحصول
الجمعیة فلا ینتقض ایضا بمثل مصطفون فان تغیر الواحد فیه یلزم بعد
حصول الجمعیة واما التغیر المذکور فی تعریف الجمع مطلقا فهو اعم من ان یکون
من حیث ذات الواحد ومن حیث الامور الخارجة الزایدة کما یدل علیه
مالابهامیة المفیدة للعموم فی قوله بتغیر تا سواء کان ذلک التغیر حقیقیا

کرجال

وزن

کرجال وافراس واعتبار یا کفلک کامر وجمع القلة وهو ما یطلق علی عشرة
وثلثة وما بینهما افعل ای جمع یکون علی وزن افعل کافلس وافعال ای جمع
یکون علی افعال کافراس جمع فرس وعلی هذا القیاس معتل البواقی وافعلة
کاکلب جمع رغیف وفعلة کغلمة جمع غلام والجمع الصحیح مذکرا کان کمسلمین
او مؤنثا کمسلمات وفی شرح الرضی ان لفظ اهما ای جمعی السلامة مطلق
الجمع من غیر نظر الی القلة والکثرة فیصلحان لهما وما عدا ذلک المذکور من
الاوزان والجمع الصحیح جمع کثرة یطلق علی ما فوق العشرة الی مالانهایة له وقد
یستعار احدهما للآخر مع وجود ذلک الآخر کقولهم ثلثة قروء مع وجود
اقراء المصدر اسم الحدث یعنی ان الحدث معنی قایما بغیره سواء صدر عنه
کالضرب والمشی او لم یصدر کالطول والقصر الجاری علی الفعل والمراد بجریانه
علی الفعل ان یقع بعد اشتقاق الفعل منه تاکیدا او بیانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادریة والعالمیة ومثل ویلا
لزید وبحاله حامل لشتق الفعل منه لایکون مصدرا وان کان الاخیران مفعولا
مطلقا وسوای المصدر من الثلاثی المجرد سماعی ای سماعی ویرتقی عدده الی
اثنین وثلثین کما بین فی کتب التصریف ومن غیره ای غیر الثلاثی المجرد یعنی
الثلاثی المزید فیه والرباعی المجرد والمزید فیه قیاسی ای قیاسی کما تقول
کل ما کان ماضیه علی افعل فمصدره علی افعال وکل ما کان ماضیه علی استفعل فمصدره

على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف وعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس في حال كونه غيره اى غير ماض مقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرامك عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق منهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم
معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف
مفعولا عالما ليس فاعله لازما او اضمر فيه لا ضمير في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل
ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ما خوذة في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع اعماله منونا اولى لانه اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام اى بلام التعريف قليل لا زعند عمله
مقدرا بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا
يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به
قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا في ظرف الجار نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا ظرفا فمن غير اعتبار ابدال من الفعل فالعمل للفعل من غير تجوز ان
يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او ان كان اى
المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية ففي قوله وجهان واما فصل من قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا

قوله ويجوز اضافته الى الفاعل هو قوي
من العمل لا المنونة كما لا يخفى صححه بالرضي
المصدر الى معموله الاول حيث جعله تابعا لذكر الفعل
تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحل الجملة
تمام

معمول المفعول المطلق عليه
يجوز تقديم
صححه بالرضي

يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يتوخر عنها
ما جاب به بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على انها
فرد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت في امتناع تقديم
المعمول يختص بالقسم الاول
تمام

فوجهان الخ
اعلم ان الفرق بين عمله للبدلية وعمله للمصدرية
انما يظهر في التوجيه لا في المعنى فليس بوجيه
تصور

شرح لب

مطلقا وماكان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر في
القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسم الثاني على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام به الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعل قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به
متغايرا بما جد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرح قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به و
قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام بتمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف كثير من الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة

خرج بقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة

فيكون عليهم ما اوردوه ان اسم التفضيل
قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث فكيف خرج به
اسم التفضيل فتأمل

عصام

اليه

اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام
به بل لمع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف
ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الرجبية الشريفية ما معناه
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقايل وماش واكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن
واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي
على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم عسم اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او ما مع كسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
كمدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متعاقل موضع مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي
الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله

خذ ما شئت بجد ما شئت
الشيخ خراسيده

ان صيغ اسم الفاعل في الشارح
ليست من اسم الفاعل

وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
اسم الفاعل

قوله صح وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
فيه اجراء احد هما انه جعل احكام
مثل اسم الفاعل وبذلك لا يتقوى عاقل
الثاني ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل و
ما وضع منه للمبالغة فخرج بادراج
ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل و
الشارح للام الثاني فتكلف في التطبيق على ما
بما اخرجه مخرج التعسف كما سترى

قسمي الميم هما الموضوعة موضع حرف المضارعة
المضمومة والموضوعة موضع حرف المضارعة
المفتوحة وقسمي الكسر هما الكسر الغير
اخر المضارع المذكور كما في متفاعل والكسر
الواقع اخر المضارع المذكور كما في مكرم

وجيه

فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى المفعول
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى بعمل اسم الفاعل حال
كونه متلبسا بشرط اى بشيء يشترط عليه بان من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احد هما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم
ان لا يكون فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد قال الباسط نهارا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناه ان تقدير المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كان موجودا فى ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا اراد او
الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكب فرسه او اعتماد على النكرة الاستفهامية ونحو ما
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحو ما من حروف النفى كلا وان لان

شروط معنى الحال والاستقبال قال الرضى
لام المهملة انه يشترط معنى الحال او
استقبال اه. اذا وقع بعد حرف النفى
مستغنيا به والا فلا يشترط ذلك
معنى الخ بسبب الحرفية كما لا يشترط
اذا دخله اللام وجيه

الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبها بالفعل نحو اقايم زيد
واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المعتمد
الماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لا يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان
كان اى باسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
قدر تعا منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى
الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراستهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بحيث يخرج

عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله بناء على تقدير
ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله
اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن وغدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن وغدا وامس وما فيه من معنى المبالغة
نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمعنى من اسم الفاعل اما موضع
منه للمبالغة وكذا المجموع منها مضحح كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث
ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا
الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها مع هذين الشرطين
لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ الم المقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله لعلك ذا بيقوا العذاب

بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل [illegible] لقع صلة
اللام والقراءة محمولا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اى حدث موضوعا على وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة
من مقام ما مر في اسم الفاعل فقولهم ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
تفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفته وكثرة المفعول المستخرج بفتح الراء وامره اى شانه
وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه او النهرة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل حاله وشانه و
اذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو رفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه بخلاف زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا
او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز

على اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين نحو زيد قائم عمرا على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
نحو قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان
يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكرم
بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب
اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغهما اى صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو
ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فانظرف منصوب
على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة
على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عليها لمشابهتها اياه فيما ذكر لحسن وصعب شديد وتعمل عمل فعلها
مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان

اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويجب عنه
ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين متعلقها
اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة
فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
المثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى
المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه
معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا
فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح
الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين صفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب تثنية اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصود ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا

وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى موافيا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غاير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة
عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى
تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة عنها اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال آتيا منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافا آليا معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون بحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف
اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجها الغلام

اوبجذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة آليا معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجها او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة وتخالف
فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وجواز
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يسوغ اقصى
ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا
يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح النظر الى حصول شئ من
التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية
عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان
فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى آليا الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجر المعمول وحسن وجهه بنصبه وحسن
الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل

الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه يقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منهما احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما صحيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة تظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل وهي اي تلك الصفة المشبهة كالفعل فكما ان الفعل لا
يثنى ولا يجمع تثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبته
او جررت ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث ان تأنيث
الموصوف فتقول مررت بحسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير

المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني الاسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
والمفعول لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما ليلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد يمني الاب رفعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره وفي اصل ذلك الفعل والا
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة تلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف ملبس تلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة

المتعدى

لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فی تلک الاسماء وقوله

بزیادة علی غیره یخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وسوای اسم

التفضیل من حیث صیغته افعل للمذکر وفعلی للمؤنث وان کان حسب

الاصل فیدخل فیه خیر وشر لکونهما فی الاصل اخیر واشر مخففا بالحذف للکثرة والاستعمال

وقد یستعملان علی الاصل وشرطه ان یبنی ای اسم التفضیل من حدث ثلاثی

لا رباعی مجرد لا مزید فیه لیمکن البناء افعل وفعلی منه اذ البناء من الرباعی و

الثلاثی المزید فیه مع المحافظة علی تمام حروفه متعذر لان فی الصیغة للاتسع

الزیادة علی ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها یلزم الالتباس فانه لا یعلم انه

مشتق من الرباعی او الثلاثی المجرد او المزید فیه فان من الحروف الثلثة تحتمل

ان تکون تمام حروف ثلاثی او بعض حروف رباعی مجرد کلها اصول او بعضها

من حروف المزید فیه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا یتبین ما هو مشتق

منه فلا یتعین المعنی لیس من بین ای من ثلاثی مجرد لیس بلون ولا عیب

ظاهری لان منهما اشتق فعل لغیره ای لغیر اسم التفضیل کاحمر واعور فلو اشتق

اسم التفضیل ایضا منهما لالتبس ان المراد ذا حمرة وعور او زاید الحمرة والعور

وبهذا التعلیل اندفع ایراد ابن الحاجب ان الصفة مقدم بناؤه علی افعل التفضیل

وهو کذلک لان ما یدل علی ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع علی ما یدل

علی زیادة علی الآخر فی الصفة والاولی موافقة الوضع الطبع مثل

زید افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثی مجرد لیس بلون ولا عیب

وهو الفضل فان قصد غیره ای غیر الثلاثی المجرد بان یراد ان یدل علی ان لا حکم

زیادة فیه علی غیره توصل الیه ای الی غیر الثلاثی المجرد ما شد ونحوه مثل اشد

منه استخراجا مثال للثلاثی المزید فیه وبیاضا مثال للون وعمی مثال للعیب

وحیث قیدنا العیب بالظاهری لا یرد نحو اجهل وابلد ولکن یرد انه صح

علی هذا التقدیر اشتقاق احمق علی معنی التفضیل فانه لا فرق بین الجهل والبلادة

والحمق فلکنهم حکموا بشذوذه فی نحو احمق من ابن سینة والجواب ان المراد بالحمق

ما یعد ومن آثار البلادة فی الفظ کما حکی عن ابن سینة من تعلیق حرز آیات وعظام

وخیوط علی عنقه وهو ذو لحیة طویلة فسئل عن ذلک فقال لا اعرف بها

نفسی ولا اضل وقلد ذات لیلة اخوه بقلادة فلما اصبح قال یا اخی انت

انا فمن انا ففیه شائبة من حمق ابن سینة فانه یقتضی نحو ازرق واحمق

حمق لا یکون بهذا الظهور قیاسا وان یکون اشتقاق احمق من جهل والبلد من یکون ابله

جهله وبلادته ظاهرة علی سبیل التشذوذ ولا یقول بذلک عاقل والشارح الرضی

عد احمق من قبیل ابلد حیث قال وینبغی ان یقال من الالوان والعیوب الظاهرة

فان الباطنیة یبنی منها افعل التفضیل نحو فلان ابلد من فلان واحمق

وقیاسه ای القیاس الواقع فی اسم التفضیل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

فانه لو اشتق لکل منهما قیاسا مطردا لکثر الالتباس فاقتصروا علی الاشرف

وقد جاء المفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن مواشد
معذورية والوم من مواشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او
من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع الاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
بتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الا للعهد فحسب ان استعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قولك هو الاكثر منهم حصى والعزة للكثرة فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من منهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل اي اضافة او
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في
ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانما جمع مجرورها اي اكبر
من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف

اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل تفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه مشترطا في استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب عموم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي
عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي في معنيه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع عمرو وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس هو داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف لان اضافة [illegible]
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه ويختص ببغداد
لانه منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف

وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون افضل او سندا او الهندان او الهندات
افضل الانس وهذا لانه قصد افضل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفته نحو الزيدان
افضلا الانس والزيدون افضلهم وسند فضلى والهندات فضليات لان اسم
فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتناع
جمع التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما او اسم التفضيل الذي
استعمل من مفرد مذكر لا لغير اي لا لغير المفرد المذكر كراستهم لحوق ادات
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر هما وفي حكم الوسط باعتبار امتناع
جمع التفضيلية كونهما فارقة بينه وبين باب احمر فكانهما تمام الكلمة ولا يعمل
اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء والا حتى
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في

اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فبايوهم ذلك فاضمر فعل دال على الفعل الذا
لقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد من يضل واما الظرف
والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز منصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طاب
زيد نفسا واحترز بقولنا لا يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بفعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمن للتثنية والجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو
في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار
الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر ولا على نفسه اي نفس ذلك
السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر كان وحال
عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل

حسنة فی عین زید فکیون احسن مع النفی بمعنی حسن وثانیهما ان یجعل احسن قبل
تسلط النفی علیه مجردا عن الزیادة عرفا لان نفی الزیادة لا یلائم المدح فیحمل اصل
الحسن وتوجه النفی الی حسن رجل منفیا الی حسن زید اما بالمساواة او بکونه دونه
والقیاس بکونه دونه لانا سب المقام فیرجع المعنی الی ما رایت رجلا حسنا
فی عینه الکحل حسنة فی عین زید فانتفی
لاقتضاء المقام ولا بعد ان یقید نفی المساواة نفی الزیادة ایضا لان فی
الزائد علی شیء ما یساویه ویزید مع زیادة فیصح ان یقید به عرفا نفی المساواة مطلقا
وتکون ضمن الزائد فانتفی الزائد ایضا فیحصل من جمیع ذلک ان حسن کحل عین کل
رجل دون کحل عین زید وذلک کمال المدح فان قلت لو کان زوال
الزیادة التفضیلیة بالنفی تقتضی جواز عمل اسم التفضیل فی المظهر بمعنی ان یکون
عملها فی مثل ما رایت رجلا افضل ابوه من زید جائزا کما جاز فی المثال المذکور قلنا
فرق بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه فی المثال المذکور متحدان بالذات
والاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل والمفضل علیه مختلفین بالذات
فی صورة الاتحاد ضعف معنی التفضیل فاذا زال بالنفی زال بالکلیة وتم
لها قوة ان یعود حکمه بعد الزوال بخلاف ما رایت رجلا افضل ابوه من زید
فان المفضل والمفضل علیه فیه مختلفان بالذات فلا ضعف فی معناه
التفضیلی فلا قوة ان یعود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر

علیه باعتبار عین زید وانما اشترط ان یکون فی اللفظ اثبات شیء وفی المعنی
لسببیه یحصل له صاحب یعتمد علیه فیحصل المظهر تعلق بذلک الصاحب
حتی تیسر علة فیه کالصفة المشبهة لاختطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه یعمل فی مظهر بعده سواء کان من متعلقات الموصوف او لم یکن مثل زید ضارب
عمرا وانما اشترط ان یکون ذلک المسبب مشترکا مفضلا من وجه مفضلا علیه من
وجه بعد اتحادهما بالذات لیخرج عنه مثل قولک ما رایت رجلا احسن کحل
عینه من کحل عین زید فانهما مختلفان بالذات بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا
المقید مرة بهذا ومرة بذلک فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار و
لیلائم ما سیاتی علی ما هو الاصل فی اسم التفضیل وهو التغایر بحسب الذات بین المفضل و
المفضل علیه لیسهل اخراجه عن المعنی التفضیلی بالنفی کما سیتضح فائدته وانما
اشترط ان یکون اسم التفضیل منفیا او عند کونه منفیا یکون بمعنی الفعل ویعمل
عمله وانما قلنا انه عند کونه منفیا یکون بمعنی الفعل لانه ای احسن فی هذا المثال
بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد الاخر بمعنی فعل وهذه العبارة تحتمل معنیین
احدهما ان یکون احسن مثلا بعد النفی بمعنی حسن لانه اذا استولی النفی علی اسم التفضیل
توجه النفی الی قیده الذی هو الزیادة فیفید انه لیس حسن کحل عین رجل زائدا علی کحل
عین زید فبقی اصل حسن کحل عین رجل منفیا الی زید اما بان یکون دونه و
المساواة یاباه مقام المدح فیرجع المعنی الی انه حسن فی عین کل احد الکحل دون



مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية و الكحل بالابتداء لفصلوا بل احسن و
معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
و ذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى و هو الكحل اذ كل ما ليس معمولا
له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه و بين معموله
من هذه الحيثية و لا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
فى المبتدا و الخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه حينئذ من حيث
انه اسم التفضيل و لو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن و معموله من حيث انه اسم تفضيل و لكن فى معناه تعقيد ركيك و كذا
لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه منه اى الكحل فى
عين زيد لا يخلو عن ركاكة و تعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة فى ادا هذا المقصود و الكلام فيها و لما قرر مسئلة الكحل و بين الطرفين
و ما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة و نقصان اراد ان يبين
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه و على
ترتيب غير ترتيبه و ينقل بهذا الترتيب الى ما انشده سيبويه و استشهد به
فى اثبات هذه المسئلة و يطبق بعض هذه الصور عليه فقال و لك ان تقول
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقاته من عين زيد مقام

منه فى عين زيد و هو اخصر منه بحذف الضمير منه و كلمة فى و لو رفع لفظ العين من
البين و اكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود و على كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد و المعنى على
حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه
اذ يتحد الكحل ح فان على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها
مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله
ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا و تقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى
اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد انا و نقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها و يلزم من هذا على ابلغ وجه
ان الكحل فى عين زيد حسن فيها فحسن فى عين غيره و انما جازت هذه الصورة
و ان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها الاولى
و لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل و لا ارى
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد
الى آخره قولا يماثل قول الشاعر و انما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما
هو مبتدا و المماثلة و ترك موصوف احسن فى المثال و ان كانت المماثلة
الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله و اديا و يوجد كورلانه كان

في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت
مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركبا اتوه وثانيه واخوف الا ما وقى الله سائرا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو
مخصوص بركب الابل والتاتية من اتى يأتي كالغاشية من جاء يجيء وحي وهو
المكث والتأني وسارا من السرى وهو السير في الليل فقوله اري
امامن رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
واتوا وفي لا ارى اما اعتراضية او حالية وآقل صفة واديا والجار في
به متعلق باقل والمجرور عائد الى الوادي وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
لركب وثانيه تمييز من نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا
ثانيه واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في
ما وقى مصدرية وسارا اما ركبا سارا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله سارا

تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرة تنانيها والحال انى لا
ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام ويكون ذلك الوادي
مخوفا من وادي السباع واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم
بوادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سائرا
بالليل فيه عن الآفات والمخافات لو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه وادي السباع ولما قسم الملخص الكلام
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الحصر حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسهم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل
اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس دال يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس
الكلمة الى امر واحد استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر
ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل

بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف لك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظة الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد
الفعل ويقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة اما من المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف له لانا الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر وللنهي عنه
كلا النهي ولتعليق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفعل ولا تتحقى الا بحاله

فاعل

والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها
او تانيث فاعلها فلا جرم اختص الفعل ساكنة حال عن آخر التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو ما فعلت اراد نحو ما
فعلت الضمير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ايضا نون
فعلنه وذلك لان ضمير الفعل لا يجيء الا بحالة فاعل وانفاعل انما يكون للفعل و
فروعه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعليم الحق
واجدر الماضي دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون من اجزاء
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف
اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الاسم كزيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان

ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم
باحد حروف نائيت وهذه المشابهة انما تكون لو قوعه اي وقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطفا على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد
من زماني الحال والاستقبال بعين الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم تخصص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضع من ضرع واحد وهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا اذا كان او مثنى مثل ضربت
والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان لك

الخبر

الغراء اكثر مثل فضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمثنيين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء
للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقولنا غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو
في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوا ما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج وحونهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون
تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة والنون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة اتصالها بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة والا نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع

ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحات مالم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر
وتضرب في الموضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد المذكر
المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي ضمير البارز المرفوع وذلك
خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل
يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى اخرهما والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في
حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي
بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم للام لم يجد حركة اسقط الحرف

المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المبتدا عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب واعلم ان ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اشبه
كالاسم فاعطي استحقاق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
وانما ورد على انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو
الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم
عليه وكذا قاما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقدير فعلا وعن سيقوم ونحوه
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين كان كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين ومن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وينتصب المضارع

بان ملفوظه ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
لا ان فقصر كايش في اي شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل
اصلا اذان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى تخوسرت حتى ادخلها وبعد لام كي
تخوسرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر
كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوازا فيمتنع دخولها على
الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تقضيني
حقي فان الفاء والواو وعاطفتان واقتضان بعد الانشاء قد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد والمفهوم
من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرامي
مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
ومثال ان تقولوا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد
العلم اذا لم تكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المشددة لان المخففة للتحقيق
فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان يقوم زيد

لا يقوم وان التي بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار التوقف يلايم ان المصدرية
فيقع وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الوجهان ولن مثل لن يرح ومعناها
اي معنى لن تنفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله
تعالى ولن يرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى
ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على
على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل في ما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الامرين
نحو اذا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل يمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما
اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها

مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اى
اى اذن بعد الواو والفاء فلوجهان جايزان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى فى
اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى قبله
وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى يغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اريد
بالفعل الذى دخلت حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقق
بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية

هذا امس بيع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يوقف كون المضارع قبله حكاية حال على ذلك امس حتى الماضى قبله فتحصل هذا الحال حكاية الحال وهو واحد من الاشياء المذكورة التى ذكرنى كلام المصنف تحكم
عصام

الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول سيرت هذه العبارة ونحوها
فى زمان التكلم على ما كنت عليه وحكيته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا
فبقيته على ما كان عليه وحكيته وفى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا
يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انها ابتدأ بها
كلام مستانف لان تقدير بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة
على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم و
يجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها كالتحصيل الاتصال المعنوى
وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال للمضارع
به الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمة اى ومن اجل ان
الامر يتاى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما
بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى
حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه تامة
لانها تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى كقولك سرت حتى ادخلها
لانه ح يكون ما بعد حتى خبرا استانفا منقطعا بوقوعه وما قبلها سببا لما
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها على تقديره
عصام

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى
ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز انهم
سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقولهم انهم عطف بتقدير جاز على جاز
في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقولهم في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في
التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قولهم انهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعد ها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة واما يقدر ان بعد ها لانها جازمة
ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعد ها هي لام تاكيد للنفي بعد النفي
لكان لفظا مثل وما كان الله ليغفر لهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وسمي الصاقا
ولهذا يقدر بعد ها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدر هكذا
يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تغذيبهم او
من الجزاء اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان
الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعد ها بتقدير ان فتقدير
بعد ها للانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها
لما بعد ها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل

بعض

كذا ذكره الا ان الظاهر ان المقصود السببية فلا يرد
الظاهر فعل المنذر وغيره

تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعد تقديم
الافشار او في معناه من النفي المستدعي جوابا غير توهم كون ما بعد ها جملة معطوفة
على الجملة السابقة ايذر تحذرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرمك مني ونهي
نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيه الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربها
اي هل يكون منك ماء فاشرب مني او نفي نحو ما تيتنا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاقا مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي ليكن منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائر كل منزل لبني تميم والكي يحار فاستريحا
بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب
بعد ها المضارع بتقدير ان بعد ها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعد ها والا فالواو للجمع ذهنا وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو

قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعد ها بتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي
فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي
والضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للتقدير الكلام
في قوله فتقدير ان والاولى تقدير الكلام
والفاء ما صيغة بشرطين

قوله عطف على ما قبله اي على قوله ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
الفاء بما بعد عن العطف بتقدير الا
عطف فيهما تاف

قوله والعطف بتقدير ان بعد الفاء يقتضي كون ما بعد ها مغايرا لما قبلها
المتصور من اشتراط ذلك ليصح عطف نوهم كون
ما بعد ها جملة معطوفة على الجملة السابقة

قوله وفيه لان القيد اذا تاخر عن المعطوف يختلف عادة التقدم على المعطوف
سير فيه ذكر العلامة التفتازاني في
تاف وله هذا عطف على النسخة الاولى

قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعد ها بتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي
فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة اي
والضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للتقدير الكلام
في قوله فتقدير ان والاولى تقدير الكلام
والفاء ما صيغة بشرطين

قوله عطف على ما قبله اي على قوله ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
اراد اجتماع ما قبلها بما بعد ها في زمان ما وهو احد
كما صرح به بعضهم وحينئذ والعلة في اشتراط
الا ظهر هي العلة المذكورة في الفاء لانه
بعطف كما فاء فاشترط ان بعد ها بعد الجمعية
تغيير اللفظ بدل على تغيير المعنى ولزم منه حصول
الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون زمانه
الاسم على الاسم

مثل ذلك اى يماثل الواقع قبل الفآء التى كونه احدا لاشياء الستة المذكورة
واشلتها اشلة الفاء بعينها بابدال الفآء بالواو وكما تقول مثلا زرنى و
اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا ما كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك
اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التى بمنصب المضارع
بعد ما بتقدير ان بشرط معنى الى ان والا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى
او الا الداخلتين على ان المقدرة بعد ما لان ان ايضا داخل فى مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعد ما تكرار نحو لا زمنك او تعطينى حقى اى الى
ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فيبويه يقدر ما بانا لا بتقدير مضاف
اى لا زمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدر ما بالى بتاويل مصدر
مجرور بالواو التى بمعنى الى اى لا زمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لتقدير
ان بعد ثم تنصب المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفآء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقولهم والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قولهم حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو واو
مع

معنى الى وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قولهم وبان مقدرة بعد حتى
فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكر نا يلزم ان يذكر فى التفصيل
ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وكل من الوقوع خصوص
بما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكر ما مرة
مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى
نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم
ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذنب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واردت لضربك واعجبنى ضرب
زيد وغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعد ما ان هو كذا حتى لان
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل
عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعد ما للتخصيص على معنى سببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعد ما
يجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة
دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لا استكراه اللا مين المتواليين

بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا و
تنفيه اى تنفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما
بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم
استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل متوقع
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير
المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولا يلزم الامر بى اللام المطلوب
بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وبى مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وكتاب طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا ولم يقضوا ولا النهى بى لا الملطوب بها الترك

سيلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير
المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير
من ان تراه او مع العمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللامى احضر الوغى
فى رواية النصب ولكن ليس بقياس فى تلك المواضع ولذلك لم يذكره
ويجزم اى المضارع لم ولما ولام الامر ولا الملازمة فى معنى النهى
عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات
اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكل والمجزوم بها
فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان
المضارع مع ما وامابدونها فلا واين ومتى وسما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واى وانى واتا انجزام المضارع
مع كيف ما واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيف
فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقراء اقراء كان معناه على
اى حال وكيفية تقراء انت انا ايضا اقراء عليها ومن المتعذر استقراء
قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع

اوجب النهى او فوا صيغة لكلمة لا بعينها لا النائبة

ای ترک الفعل وفی بعض النسخ ولا اللنهی ضدّ ما ای لا اللنهی التی ہی
ضدّ لام الامر وہی التی یطلب بہا ترک الفعل وہی تدخل علی جمیع
انواع المضارع المبنی للفاعل والمفعول مخاطبًا او غائبًا او متکلما
وکلم المجازات المذکورة من قبیل تدخل علی الفعلین فسببیة الفعل
الاول ومسببیة الفعل الثانی ای لجعل الفعل الاول سببًا والثانی
وفی شرح المص وکلم المجازات ما تدخل علی شیئین تجعل الاول سببًا للثانی
ولا یشک ان کلم المجازات لا تجعل شیئًا سببًا لشیئ فالمراد بجعلها الشیئ
سببًا ان المتکلم اعتبر سببیة شیئ لشیئ بل ملزومیة شیئ لشیئ وجعل کلم
المجازات دالة علیها ولا یلزم ان یکون الفعل الاول سببًا حقیقیًا
للثانی لا خارجًا ولا ذہنًا بل یبنی ان یعتبر المتکلم بینہما نسبة یصح بہا
ان یورد ہما فی صورة السبب والمسبب او الملزوم واللازم کقولک
ان تشتمنی اکرمتک فالشتم لیس سببًا حقیقیًا للاکرام والاکرام مسببًا
حقیقیًا له لا ذہنًا ولا خارجًا لکن المتکلم اعتبر تلک النسبة بینہما اظہارًا
لمکارم الاخلاق یعنی انه منہما بمکان بصیر الشتم الذی ہو سبب الاہانة
عند الناس سبب الاکرام عنده ویسمیان ای ہذان الفعلان اولہما
شرطا لانه شرط التحقق الثانی وثانیہما جزاءً من حیث انه یبنی علی الاول
ابتناء الجزاء علی الفعل فاذا کانا ای الشرط والجزاء مضارعین نحو ان

تزنی ازرک الاول فقط مضارعًا نحو ان تزنی فقد زنت فاطم
واجب فی المضارع لدخول الجازم وہو ان او ما یتضمنها مع صلاحیته
المحل وان کان الثانی مضارعًا فالوجہان ای ففیه الوجہان الجزم للتعلقه
باحدہما والمضارع مجزوم بحذف الماضی والرفع لضعف التعلق بحلول الماضی والفصل
بغیر المعمول نحو ان اتانی زید اتیته او آتیه واذا کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا
تفصیل للماضی نحو ان خرجت خرجت ومعنی نحو ان خرجت لم اخرج
ویحتمل ان یکون تفصیلا لقد ای لم یقترن بقد سواء کان قد ملفوظا کقوله
تعالی ان یسرق فقد سرق اخ زمن قبل ومعنویا مقدرا کقوله تعالی ان کان
قمیصه قد من قبل فصدقت ثم لم تکن الفاء فی الجزاء لتحقق شرح حرف الشرط
فیه لقلب معناه الی الاستقبال فاستغنوا فیه عن الرابطة کقولک ان اکرمتنی
اکرمتک وان اکرمتنی لم اکرمک وانما قال بغیر قد لیخرج عنه الماضی المحقق
الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر کقولک ان اکرمتنی الیوم فقد
اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان کان ای الجزاء مضارعا مثبتا
او منفیا بلا احترازعما اذا کان منفیا بلم فانه مندرج فیما سبق لکونه
ماضیا معنی او بلن حیث یجب فیه الفاء لعدم تاثیر ادات الشرط
فیه معنی فالوجہان الاتیان بالفاء وترکہا لان ادات الشرط لم تؤثر
فی تغییر معناه کما تؤثر فی الماضی فیوتی بالفاء واثرت فی تغییر المعنی

حيث خلصت للمضي لاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوديه ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء للماضي والمضارع المذكور بعض
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ ماض بعد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او السين
او مضارع منفي بما او لن او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع
هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء
اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفا
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تبنى عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية وكل الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون واما التي تنجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله

يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وتقصد سببيته
اي سببية ما تقدم له فحينئذ ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق
بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون ذلك المطلوب سببا لها وبنى
له فاذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء كذلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب تلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل ويجعل
المضارع الواقع بعده جزاء فينجزم بها نحو اسلم ترخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها
وقصد اداء تلك السببية قدرت ان مع الفعل المأخوذ من اسلم ودخل
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا لابن مالك فانه لا يمنع ذلك
عنده فيما امتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل

النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع
قرينة للشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد لم يكن الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقولك قع فهب لي مالا تكسك وليا يرثني ويرث
فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى في
طغيانهم يعمهون اي ممهلين او بالاستيناف كقول السائل وقال الكم
ارسوا نزاول فيقال حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان
او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول
مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن

مثل قوله تع فمن لك فليفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل
صه ورويد وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي لسببه وفي الصورة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في السكون الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الام من المجزوم
معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخشى واغزوا ارم كما
تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا لم تخشى ولم تغزوا ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا
تقول في تعد عدو في تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا وللمراد بالرباعي
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما سمي به
الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح
فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء لبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي

قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعوض دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح ان فتح الهمزة فقط كسر
فانه اذا قيل اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسر ما بعدها الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال
فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في
اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر
الى الضمة وهو ثقيل

المجهول من الرباعي والمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر
التاء وكمسور فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه يضم في مثل اضرب لالتباس الماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول لو فتح
لالتبس الماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده ضمة واضرب
مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل وقد لا ترتفع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم نذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته وجعلا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة

وورن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره
بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق
واقتدر واستخرج ليلا يلتبس في الدرج بالامر من لك الباب ويضم
الثاني مع التاء مثل تعلم وتحوبل وتدحرج ليلا يلتبس بصيغة مضارع
وجاهت ودحرجت خوف اللبس مذاعد لقوله ويضم الثالث
والثاني فعل العين اي ما يكون عينه متعلا فقط ليدل عليه مثل طوى
ورمي للخفيف فانه لا يعتل عينه ليلا يفضي الى اجتماع اعلالين في
يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا
ليلا يرد مثل عور وصيد واتما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض
واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر معتل العين في المبني للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع قابل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام ان تجيء
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها بذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في

هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند المحققين
وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعد ما تسكنه وهو ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اول
هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا للسكون بعد انضمام ما قبلها ومثلها اي مثل
باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء
اللغات الثلاث فيه اذ تر وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسور تهن والقياس
فيهما اذ سكن ياء قبلها ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذ كانت
واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي يريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا مضموم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويلزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب العين فيه الفا سواء كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع

ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحكها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهم منه على متعلق
اي امر غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد ان
يدل فهم موقوف على فهم لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا
يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية ونية الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني
لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية ونية الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا تارة بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفعول ثلثة كاعلم

مطلب

لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول و
حذف عامله ولذلك قيد المتعدي بقوله

قوله وهيئة الفاعل والمفعول بريد به
معنى الحال منه

نحو تقطع وبناء التفعل

قوله الالف المفاعلة اي الحرف
الاستفعال بهذا غير شيء هو ثابت
في باب التعدية واني الشبهة
في الكتب بهذا الاخير

ليس

وعلم

وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فاينهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة صار مفعول
آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الآخر وهو ابنا وبنا وراجز و
خبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها
انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولى باب اعطيت فى جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا
منطلقا والثانى والثالث من مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وسمى ا
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والا فالشئ
من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين هو ظننت وحسبت
وحلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم بدخل اى هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه اى من الظن والعلم كاذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وجبر
بها عن قيام زيدا ما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك

طننت

وقد تقدم الكلام على هذا الحاشية

ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال
فنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه هى مفعولاها ومن خصايصها جمع خصيصة وهى ما يختص الشئ
ولا يوجد فى غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها فى الاصل مبتدا
وخبرا حذف المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الجملة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع الغرينة على قلة ما حذف المفعول
الاول كما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن مولا ر بخلهم هو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر
لا تحلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تحلنا جارغين
على غرائك فحذف جارغين الذى هو المفعول
الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال
فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف
معا كقولك فلان يعطى ويمنع ويواسى ويستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت

وقد تقدم الكلام على هذا الحاشية

لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بخبر فيها نحو من يسمع يخل اى يخيل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت او تاخرت نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير بن لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدء وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد تقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيدا قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب اخسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت بكرم اخسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو خالى زيد واحسب عمرو والاشكال الغائها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى من مفعوليها او تاخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا

قوله فلهذا قيد جواز المبنى الخ وبهذا تعرف عدم صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل

من

ومنها اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام بلا واسطة كما يأتى مثاله او بواسطة كما اذا كانت قبل النفى او ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلاما من انت وقبل النفى نحو علمت ما زيد قايما وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت لزيد عندنا ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة نحو علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق بينهما احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشى المعلق لا مع الزوج ولا بلا زوج لتجويز بقاء وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند نصب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءا ما على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق

قوله وبواسطة نحو علمت غلاما من انت قوله وقع قبل الاستفهام بجواز اسما الى فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه اعتراجا بحيث يسرى الاستفهام الجر ويصير معتبرا فيهما ولذا جاز تقدم المجرور على المضاف اليه المقتضى الاستفهام

قوله الكلام فى انواع الكلام مسئلة من انواع الكلام

فى بحث لانه لو كان الالغاء جايزا كان الاعمال واجبا فى قوله وفيها جواز الالغاء استدراك وهو صحيح ما تقدم اذ الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا جايز فى الصور المخصوصة

واجب اثنانی ان الالغاء ابطال العمل فی اللفظ والمعنی والتعلیق ابطال
العمل فی اللفظ لا فی المعنی ومنها ای من خصایص افعال القلوب انه
یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل افعال القلوب ومفعولها ضمیرین متصلین
لشیء واحد وانما قلنا متصلین لانه ان کان احدهما منفصلا لم یجز
جواز اجتماعهما بفعل ون آخر نحو ایاک ظلمت مثل علمتنی منطلقا وعلمک
منطلقا ولا یجوز ذلک فی سایر الافعال فلا یقال ضربنی وشتمنی
بل یقال ضربت نفسی وشتمت نفسی وذلک لان اصل الفاعل ان یکون
مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان یغایر المتأثر فان تکررا
معنی کره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنی تغایرهما لفظا بقدر
الامکان فمن ثم قالوا ضربت نفسی ولم یقولوا ضربتنی فان الفاعل
والمفعول فیه لیسا بمتغایرین بقدر الامکان لاتفاقهما من حیث
کون کل واحد منهما ضمیرا متصلا بخلاف ضربت نفسی فان النفس
باضافتها الی ضمیر المتکلم صارکانها غیره لغلبة مغایرة المضاف
للمضاف الیه فصار الفاعل والمفعول فیه متغایرین بقدر الامکان
واما افعال القلوب فان المفعول به فیها لیس المنصوب الاول
فی الحقیقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما لیسا فی الحقیقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجری مجری افعال القلوب فقدتنی وعدتنی

لانها

لانها نقیضا وجدتنی محمولا علیه حمل النقیض علی النقیض وکذلک
اجری رای البصریة والخلمیة علی رای القلبیة لجواز فیهما ما جاز فیها من کون
فاعلها ومفعولها ضمیرین لشیء واحد کقول الشاعر ولقد اراانی للرماح دریة
من عن یمینی تارة وامامی وکقوله تعالی انی اراانی اعصر خمرا ای بعضها
ای ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وزعمت وخلت معنی آخر
قریب من معانیها الاول وهی اما العلم او الظن بحیث یمکن ان یتوهم
انه بهذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین وانما قیدناه بذلک لیتأتی
بقیة الوجه للتخصیص بالبعض لان لکل واحد منها معنی آخر فان خلت
جاء بمعنی صرت ذا خال وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وزعمت بمعنی
کفلت یتعدی به ای بذلک المعنی الآخر الی مفعول واحد لا اثنین وظننت
بمعنی اتهمت من الظنة بمعنی التهمة فظننت زیدا بمعنی اتهمته ای اخذته
مکانا لو سمی والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالی وما هو علی الغیب
بظنین ای بمتهم وعلمت بمعنی عرفت تقول علمت زیدا بمعنی عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شیء من غیر حکم علیه ورایت بمعنی ابصرت
ومعنی ابصرت قریب من معنی علمت بالحاسة ومنه قوله تعالی فانظر
ماذا تری ووجدت بمعنی اصبت تقول وجدت الضالة ای اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما کان مراده ان لها معان اخر قریبة من معنی

العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتق من النسفة العلياء ولو جد سنة
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم مرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى المعنى فيما وضعت لهذه
الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين
الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة
لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار
فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى من هذا الموضوع له
بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قول التقرير

الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال
التامة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر مما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
وأضحى وظل وبات واضحى وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
وما فتئ بالهمزة وقعل بالياء وبارح ومادام وليس ولم نر كيسوة
منها سوى كان وصار ومادام وليس قال وما كان نحو من
الفعل مما لا يستغنى من الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من
الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم النسعة بهذا عشرة اى تصير
عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء حاد
فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمنها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرة
ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير
ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك
ومعلوم ان حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة
فى قولهم انف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة

ای رمح قصیر قال الاندلسی لایتجاوز حجاره و قصد الموضع الذی استعملها
العرب فیه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال و ما کان بمعناها علی الجملة
اسمیة المرکبة من المبتدا و الخبر لاعطاء الخبر ای لاجل اعطاء الخبر
حکم معناها ای معنی هذه الافعال یعنی اثره المترتب علیه مثل صار زید
غنیا فمعنی صار الانتقال و حکم معناها ای اثره المترتب علیه کون الخبر
منتقلا الیه فلما دخل علی الجملة الاسمیة اعنی زید غنی و افاد معناه الذی
هو الانتقال اعطی الخبر و هو غنی اثر ذلک الانتقال و هو کون الغنی منتقلا
الیه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لکونه فاعلا و تنصب الجزء
الثانی لشبهه بالمفعول به فی توقف الفعل علیه مثل کان زید قایما
فکان یکون ناقصة کائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضیا ای کاینا
فی زمان الماضی دایما من غیر دلالة علی عدم سابق و انقطاع لاحق نحو
کان زید فاضلا او منقطعا کان زید غنیا فافقر و معنی صار عطف
علی قوله لثبوت خبرها ای کان یکون ناقصة کائنة بمعنی صار نحو
من قبیل عطف احد القسمین علی الآخر لاعلی ما هو قسم منه کقوله
منها قفز و الظبی کانها قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضها ای صارت
بیوضها فراخا فان بیوضها لم تکن فراخا قبل صارت فراخا و یکون فیها
ضمیر الشان هذا عطف ایضا علی قوله لثبوت ای کان یکون ناقصة و

فیها ضمیر الشان اسمالها و الجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرا للضمیر کقوله
اذا مت کان الناس صنفان شامت و آخر مثن بالذی کنت اصنع
و یکون تامة عطف علی قوله یکون ناقصة ای کان یکون تامة تتم بالمرفوع
غیر حاجة الی المنصوب بمعنی ثبت و وقع کقولهم کانت الکاینة و المقدر
کاین و کقوله تع کن فیکون و یکون زایدة و هی التی وجودها و عدمها
لایخل بالمعنی الاصلی کقوله تعالی کیف نکلم من کان فی المهد صبیا ای کیف
نکلم صبیا فی المهد حال کونه صبیا فکان زایدة لتحسین اللفظ اذ لیس المعنی
علی الماضی و انما ذکر هذین القسمین مع کونهما غیر ناقصة استیفاء لجمیع
استعمالاتها و صار للانتقال اما من صفة الی صفة نحو صار زید عالما
و اما من حقیقة الی حقیقة نحو صار الطین خزفا و تکون تامة بمعنی الانتقال
من مکان الی مکان او من ذات الی ذات و یتعدی بالی نحو صار زید من بلد
الی بلد کذا او من بکر الی عمرو و یتعدی بمن مثل آل و رجع و استحال و تحول
و ارتد قال الله تعالی فارتد بصیرا و قال الشاعر ان العداوة تستحیل
مودة و قال فیالک من نعمی تحولن بؤسا و اصبح و امسی و اضحی لاقرا
مضمون الجملة بادوقتها البدل علیها بواحد منها لا بصورها مثل اصبح
زید قایما و امسی زید مسرورا و اضحی زید حزینا فالمثال الاول یدل
علی اقتران مضمون الجملة و هو قیام زید بوقت الصباح و علی هذا القیاس

المثالان المذكوران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد
غنيًا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول
اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لا قران مضمون
الجملة بوقتيها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى
جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى
جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد
يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت طيبا
طيبا لكنى لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعلته فى حكم العدم ولذلك
لم اذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذ كانت بمعنى صار دائما
فى مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة
وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل
مع ذكره لها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد
وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها

من الملحقات وما زال من زال يزول فانه تامة وما برح زال
بمعنى البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى
ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسيم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسيم على حدة
من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله
عادة فمعنى ما زال زيد امير ا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى والنفى
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفى مدخول ادواته عليها لفظا وموظما او تقديرا كقوله تعالى
تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها
لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان لهو ذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبل فلان

بمعناه من يسمى اى

ى وقت الصلوح الذى يمكن قبالها

به قبيه الرفع فى ذلك

وتقدير الوجود

ى جاعلة الوضع مع ان ما وضعت له ان تعمل استمرار الثبوت و

ى كما ان زمانها النفى ليدل على استمرار

تعالى الله

ويجوز زمانها النفى ولم يجئ

ويجوز زمانها كلمة النفى عقلا

اعلم ان ما دام قد يكون زمانية بمعنى يقع فيه كون

ما دامت السموات والارض وبمعنى مدة بقاء

عيسى عليه السلام ولا يبعد ان احدكم فى اى الدارين

اى كان

فاعلم

من حصول كلام بفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله وفى ثمة

وتبعه الشارح وجيه

ای ومن اجل انه لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الی
وجود کلام مستقل بالافادة لانح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غیر مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زید جالسا ای اجلس مدة
دوام جلوس زید فمادام لم یشفع مادام جالس ولم یحصل من المجموع
کلام لایفید فایدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفی
فانها مع اسمائها واخبارها کلام مستقل بالافادة فلا حاجة الی
وجود کلام ورآء ما ولیس لنفی مضمون الجملة حالا او فی زمان الحال
مثل لیس زید قایما ای الآن وهذا مو مذهب الجمهور وقیل هی لنفی
مضمون الجملة مطلقا ولذلک تفید تارة زمان الحال کما تقول لیس
زید قایما الآن وتارة زمان الماضی کلیس خلق الله مثله وتارة
زمان المستقبل کقولهم لیتهم الیوم بأیتهم لیس مصروفا عنهم وهذا هو
مذهب سیبویه ویجوز تقدیم اخبارها ای اخبار الافعال الناقصة کلها
علی اسمائها اذ لیس فیها الا تقدیم المنصوب علی المرفوع فیما عامله
فعل فان اردت بجواز التقدیم نفی الضرورة عن جانبی وجوده وعدمه فینبغی
ان یقید قولنا مالم یعرض ما یقتضی تقدیمها علیها کحکم کان مالک او
تاخرها عنها کحکم صار عدو صدیقی وان اردت به نفی الضرورة عن جانب
العدم فقط فینبغی ان یقید بمثل قولنا اذا لم یمنع مانع من التقدیم

وح یجوز ان یکون واجبا کالمثال المذکور وهی ای الافعال الناقصة فی
تقدیمها ای تقدیم اخبارها علیها ای علی تلک الافعال واقعة علی ثلثة
اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها علیها وهو من کان الی راح وهو احد عشر
فعلا لکونها افعالا وجواز تقدم المنصوب علی المرفوع فی الافعال
بقوتها وقسم لایجوز تقدیم اخبارها علیها وهو ای هذا القسم ما فی اوله
کلمة ما نافیة کانت او مصدریة آتا اذا کانت نافیة فلامتناع تقدیم
ما فی حیز النفی لانه یقتضی التصدر واما اذا کانت مصدریة فلامتناع
تقدیم معمول المصدر علی نفس المصدر ویخالف هذا الحکم خلافا نابت
لابن کیسان بان یکون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب
الجمهور کما تقتضیه باب المفاعلة لتقدمهم فکانه لامخالفة منهم وذلک
الخلاف منه فی غیر ما دام لان اداة النفی لما دخلت علی الفعل الذی
معناه النفی افادت الثبوت فصار بمنزلة کان فلا یلزم تقدیم ما
فی حیز النفی بحسب المعنی وقسم مختلف فیه طرفیه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنی التفاعل المقتضی لمشارکة
امرین فی اصل الفعل صریحا وسوای القسم المختلف فیه کله لیس
فالمبرد والکوفیون وابن السراج والجرجانی علی انه لایجوز اعادة
للنفی او تمنع تقدیم معمول النفی علیه فالبصریون وسیبویه والسیرافی

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقدم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضته ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من كيان افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي ذو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وبطمعه حصول الخبر لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه
لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي
اي ذو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك لدنو اشراف الخبر على
حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بحسب قرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع فيه بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب

والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي
الى غير ذلك من الامثلة وانما تصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاء اي في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها
تقول على احد استحاليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم فعل
مضارع مسند بان الاستقبالية تقويته لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي
عسى زيد خارج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا ناقصة وقيل المضارع مع ان في شبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يتق
على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر
فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع
بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي اراه ان هذا وجه
قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط

وسواء كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخير فاقيم مقامهما في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فتى تامة وعسى احتمال الامرين وسواء كون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى وآخر وسواء ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه واعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي
على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فنحو كان زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف
ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع له نواو الجزء نو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن نو الجزء لعلمك بانه نو او على الحصول
للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل

188

على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان له دلالة على
الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم كاد كثر طول الليل ان
يقصر فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي كل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادته اذ وات النفي تنفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
آما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لانفيه بدليل قد بجوها وآما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حبة يبرح بانه يدل على رسيس الهوى و
لتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفيا كاد للاثبات
لما خطأه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض من انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء لتخطي ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه لتخطئته روي
عن عتبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فقال

عتبه حدثت ابی نحولک فعال اخطا ابن شره فی انکاره واخطا
ذو الرمة حین غیره وانما سوکقوله لم یکد یریها ای لم یرها وقیل
یکون ای النفی الداخل علی کاد وما یتحقق منه فی الماضی للاثبات وفی
المستقبل کالافعال ای کسایر الافعال فی افادة النفی لمضمونها تمسکا
فی الدعوی الاولی بقوله لم وما کادوا یفعلون وقد عرفت وجه التمسک
والجواب عنه وفی الدعوی الثانیة بقول ذی الرمة اذا غیر الهوی
لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح حتی اراد بالنفی الداخل علی
یکاد انتفاء قرب رسیس الهوی عن البراح ای الزوال فالنفی الداخل علی
یکاد کالنفی الداخل علی سایر الافعال وهذا مسلم لکن لا یثبت مدعا
بمجرد ذلک ما لم یثبت دعواه الاولی وقد عرفت وجه القدح فیه
وفی تمسکه علیها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
دنو اخذ وشروع فی الخبر طفق بمعنی اخذ فی الفعل یقال طفق یطفق
کعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق یطفق کضرب یضرب وکرب
بفتح الراء یکرب بمعنی قرب یقال کربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنی طفق واخذ بمعنی شرع وهی ای هذه الافعال الاربعة فی
الاستعمال مثل کاد فی کون خبرها المضارع بغیر ان تقول طفق زید او
اخذ او کرب او جعل یفعل وقال الله تعالی وطفقا یخصفان وذلک

یعنی اسرع عطف علی طفق وهی اوشک مثل عسی وکاد فی الاستعمال
فتارة تستعمل استعمال عسی علی وجهین نحو اوشک زید ان یجیء
وتارة تستعمل استعمال کاد بدون ان نحو اوشک زید یجیء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی
اکثر النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة فافراد الفعل بالنظر الی ان التعریف
للجنس وجمعه بالنظر الی کثرة افراده وتثنیته بالنظر الی نوعی صیغته وعلی
کل تقدیر فالتعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع ایضا فهو ما وضع
ای فعل وضع لان الکلام فی قسم الافعال فلا ینتقض الحد بمثل لله در زید وما احسنه
لکن ینتقض بنحو قاتله من شاعر ولا شاعره فان فعل وضع لانشاء
التعجب ولیس بحض الدعاء الا ان یقال هذه الافعال لیست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلک بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحیث لا یستعمل فی غیره وما ذکر من مواد النقض فکثیرا یستعمل فی
الدعاء ولما ای لفعل التعجب ولما وضع لانشاء التعجب صیغتان احدیهما
صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب ما افعله واجزیهما صیغة الفعل الذی
تضمنه ترکیب افعل به بشرط ان یکونا فی هذین الترکیبین وهما ای فعلا
التعجب غیر متصرفین فلا یتغیران الی مضارع ومجهول وتانیث وفی بعض
النسخ وهی ای افعال التعجب غیر متصرفة مثل ما احسن زیدا واحسن بزید

ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى افعل التفضيل المشابهتهما اياه من
حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل الى فعل
الممتنع نباء صيغتى التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد
حما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اى يتوصل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقدم جائز فيما عدا
صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير
اى تاخير جائز فيما عدا ايها كتاخير الفعل منهما واتما قيدنا التقدم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام
يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تغير
الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير غيره يستلزم
تقدم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير مجرد للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه
ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا تتصرف فيهما بايقاع

فصل

فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المبرد في الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لزيد في الماضي
حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان ايا ما قبله وما ابتداء
اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شئ لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اى ما بعد ما الخبرية من باب شر اهر ذا ناب فموصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اى الذي احسن زيدا اى جعله احسن شئ عظيم
وعند الفراء ما استفهامية مبتدا ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه فصدق
من استفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيد
فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاكمأ اى
صار ذا لحم وبه اى بمجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان
يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل

واحد ليس الا وبه اى مجرور ه مفعول عند الاخفش للاحسن بمعنى صيرة
ذا حسن على ان يكون بمزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى يجعل
الازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون بمزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى
افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيد اى اجعله حسنا بمعنى
صيفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصيفه بالحسن فكانه قيل صيفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص
افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اى فعل وضع للانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء ومنها نعم وبئس وسما فى الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى كل فعل اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعِل بفتح الفاء وكسر
العين وهى الاصل والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى
هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم واسكان العين قليل
سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط

نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا بالام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين
ابتداء ولغير معين بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفسير بعد
الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بها اى بالام ما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا او بواسطة نحو
نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفا باضافة
نفطية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فبها اى نعم شيئا
هى قال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة
ما جمهما فى فبها هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعلها هى الى الصدقات
وقال سيبويه والكيا هى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فبها نعم الشئ
هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وبعدية تيه انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وسوى المخصوص
مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة
الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه او خبر
مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ

وتعم الرجل مقدما عليه خبره وانما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال
فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى
الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او
تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت المراتان الهندان ونعمت
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند ونعمت المراة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال مقدر حيث
وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله
نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله فنعم الماهدون
اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرط والاحكام ومنها

اى من افعال المدح والذم حبذا فى حبذا اسم مركب من حب الشئ وحب
اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى
اى حبذا هو فاعله وذا اعما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا
كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التى لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد
حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا
او بعده اى بعد مخصوصه تمييزا او حال على وفق مخصوصه فى الافراد
والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا و
حبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امراة هند نحو حبذا هند امراة والعامل
فى التمييز او الحال اما فى حبذا من الفعلية وهو الحال نحو الا زيدا لان زيدا مخصوص
والمخصوص لا يحكى الا تمام المدح والمركب من تمامه فالراكب حال من الفاعل
لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى غيرها متعلق بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
تصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن
ثمه اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا

كان او غيره الى اسم تعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل
كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ملوضع للافضاء بفعل او اشباهه
فان معنى الافضاء الوصول وما عدى الباء صار معناه الايصال لو
معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد او اماما
بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى رحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه
اولان ارتقاء ما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى وذكر
هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها
عنها والباء واللام ذكرتا سماوكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواو وتاء التى
تقدر بعد ما رب وفى وعد من حروف القسم تالله وواو والقسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى يليها تكون حرفا واسما
والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية

والمراد

والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او لا معنى للابتداء
الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية
صحة ابراد الى او ما يفيد فايدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين
بالجر عطفا على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود
من المبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام
المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايده عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالجر تة وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما
جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه محاتوهم
منه زيادة الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان
بعض مطر او هو ورد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب

بانه قد کان من سطر والی للانتهاء ای لانتهاء الغایة فهی بهذا المعنی مقابلة
لمن سواء کان فی المکان نحو خرجت الی السوق او الزمان نحو اتموا الصیام الی
اللیل او غیرهما نحو قلبی الیک فان قلب المخاطب منتهی الیه باعتبار الشوق و
المیل وبمعنی مع قلیلا کقوله تع ولا تاکلوا اموالهم الی اموالکم ای مع اموالکم
وحتی کذلک ای مثل الی فی کونها لانتهاء الغایة وبمعنی مع کثیرا ولم یکتف
فی کونها بمعنی مع بتشبیهها بالی کما اکتفی فی کونها لانتهاء الغایة للتفاوت
الواقع بینهما بالقلة والکثرة وتختص بالظاهر ای لا تجر الضمیر فلا یقال
حتاه کما یقال الیه لانها لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمیر المجرور بالمنصوب
بجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله علی المضمر مستدلا بما
وقع فی بعض اشعار العرب علی سبیل الندرة والجمهور یکمون بشذوذه
فلا یجوز ونه قیاسا وفی للظرفیة ای لظرفیه مدخوله لشیء حقیقة نحو المال
فی الکیس او مجازا نحو النجاة فی الصدق وبمعنی علی قلیلا کقوله تعالی و
لاصلبنکم فی جذوع النخل ای علی جذوع النخل والباء للالصاق ای الافادة
وصول امر الی مجرور الباء کما یری فی مررت بزید فان الباء فیه یفید
وصول مرورک بزید ای بمکان یقرب منه والاستعانة ای استعانة
الفاعل فی صدور الفعل عنه بجر ما یتوقف علیه نحو کتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتریت
الفرس بسرجه ای مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج لما اشتراه مع الفرس

فی الاشتراء ولا یلزم ان یکون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فلا
یستلزم المصاحبة من غیر عکس والمقابلة ای لافادة وقوع مجروره
فی مقابلة شیء آخر نحو بعت هذا بذاک والتعدیة ای جعل الفعل اللازم متعدیا
بتضمینه معنی التصییر او جعل الباء علی فاعله فان معنی ذهب زید صدور
الذهاب عنه ومعنی ذهبت بزید صیرته ذاهبا والتعدیة بهذا المعنی
مختصة بالباء واما التعدیة بمعنی ایصال معنی الفعل الی المفعول بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة کلها فیها سواء لا اختصاص لها بحرف
دون حرف والظرفیة نحو جلست بالمسجد ای فی المسجد وزیادته
فی الموجب فی الاستفهام هل لا مطلقا نحو هل زید بقائم فلا یقال ازید
بقائم والنفی لیس نحو لیس زید براکب وبما نحو ما زید براکب فهی زائدة فی
هذه الصور قیاسا وفی غیره ای غیر المحرر الواقع فی الاستفهام والنفی
سماعا سواء لم یکن خبرا نحو حسبک زید وکفی بالله شهیدا والقی بیده
ای حسبک زید وکفی الله شهیدا والقی یده او کان خبرا ولکن لا فی
الاستفهام والنفی نحو حسبک بزید واللام للاختصاص بملکیة نحو
المال لزید وبلا ملکیة نحو الحبل للفرس والتعلیل ای لبیان علة شیء ذهنا
نحو ضربت للتادیب او خارجا نحو خرجت لمخافتک وبمعنی عن
مع القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر ای قلت عنه وزیادته نحو

وربها امراة وربتهما امرأتين وربهن نساءً والحقها اى رب ما الكافة
المانعة عن العمل فدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد
يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواو ما
اى واو رب فى تحكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة
فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة لما قبلها الصقه وربتهما بمعنى ربت فلا تقدر ون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فى اصل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر
استعمالا من اصلها اعنى الباء بغير السوال يعنى لا تستعمل الواو فى السوال فلا
يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال
وكما فعلن مثلا يقال والله او وربت الكعبة وذلك الاختصاص ايضا
لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء تخصيصا بها جد القسمين وخص الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى

نحو ذلكم اى رب ذلكم والمعنى الواو فى القسم للتحقيق نحو لا وخالق الجبل
وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كالشرط
لها صدر الكلام لكونها لانشاء الكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة لتخصص التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف
الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة اما
موعلى المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكره المصنف اصلها ان تستعمل فى
معنى الكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم وقد دخل اى رب على ضمير
مبهم مميز نكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا
ذكروا ان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا

الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم
وهو اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجمع اى فى جمع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم
الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم
بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اتفعلن
وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلاف تا فانها تختص
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجمع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه
لمكان التنافى وتتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال وان تكون حرف النفى
ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو
والله لافعلن كذا وآن فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ وآما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم وتقدمه اى القسم عليها

اى على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن الجواب فى
ما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب ولهذا لا يجب
فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى المجاوزة شئ وتعديته عن شئ آخر وهو
ذلك اما بالذات عن الشئ الثانى ووصولا الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
نأيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول عليهما
نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد ورأيته كليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثل شئ مثله شئ على بعض الوجوه وقد
يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو فيضحكن منه كما يضحكن عن كالجؤذر المفهم اى عن انسان
مثل البرد والذايب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال زيد كهو استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل فى السعة
على المضمر نحوما انا كأنت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى
ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فيهما للابتداء
فى الزمان الماضى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل
المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى اريد بهما الجميعة كما اذا قلت

سافرت فى البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنتين كذا بشرط
ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فى البلد ولا رأيته فيها غلاف فان
معناه ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن
والظرفية عطف على الابتداء اى وبما للظرفية المحضة عن غير اعتبار معنى
الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر انه حاضر او ان فى بعضه يعنى
اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل من ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثال الاول
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء الحقيقى ثم يحسب
الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها مما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها تكون حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت منها نحو جاءنى
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه تشبيهها به انها لفظا فلانها
كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما
معنى فلان بعض معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت

عله قوله فلان معانيها معانى الافعال الخ لم يرد
ان هذه الاحرف بعض الافعال الماضية لان
الظاهر انها الات التاكيد والتشبيه والترجى
والتمنى فى الحال والتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بعض الافعال المقصود بها الا
والا يلزم استعمال الماضى فى الآت وكصيغ
العقود عصام

وتمنيت

وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف للشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فرد منها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وبى ان وان كان ولكن وليت ولعل اخرتها لكونها لانشاء بخلاف
الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من
اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها مدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان
المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس ما قبلها على حذف المضاف اى لكن يقتضى
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق
بشئ آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بالمكسورة
فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا
على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى
هذه الحروف بالكافة فتلغى اى تنزل هذه الحروف عن العمل لمكان
ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل
على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين

ان تخفى بان الزمان عرفى فليتتبع وقد عرفت عصام

او تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير جملة ولا يخرجها عن كونها جملة
فاذا قلت ان زيدا قائم اقدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما بجملتها باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجمل
ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد انى عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جائنى الذى انه ابوه قائم وكسرت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو يعجبنى ان زيدا عالم لوجوب كون
الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا غائب
لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندى
انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبنى اشتهارا انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا لو لا انك بفتح الهمزة بعد لو لا الامتناعية لانه اى ما بعد لو لا

قوله وقالوا لو لا انك الخ خص ذكر لو لا ولو با لتبوض رد اعلى الخالف فان المراد
وانك ان زعما ان ما بعد لو لا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط
مبتدا، وقد تبعه الشيخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا لو لا انك جوابا
سواء وقدر وبهوا نه يجب بعد لو لا جملة اسمية فيجب ان لا يكون
الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا
بعد لو لا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا بما عده قوله ولو انك
لانه فاعل لانه لا سؤال يدفعه

غفر

الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لو لا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لو لا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد تاويله
بمعمول للفعل الواجب دخول لو لا التحضيضية عليه نحو لو لا اتانى معاذ لكنت
زعمت اى لو لا زعمت انى معاذ لكنت ولو لا انك ضربتنى اى لو لا صدر
الضرب منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل
لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اى لو وقع
قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان يقدر المفرد وتقدر الجملة جاز الامران
اى الفتح والكسر فى ان الا ان الفتح على تقدير حمل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير حملها معهما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
فى موضع الجملة واما اذا كان المراد من يكرمنى فجزاءه انى اكرمه او اكرامى
ثابت لزوجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدا
او خبر مبتدا، ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم ما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجاة على انها معها مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن

غفر

وزيدا مفعولا ثانيا وسيد المفعول الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه ليتم يخدم قفاه واللهازمة اى عظمة ان ياكل لبعضه
قفاه واللهازمة والله زمتان عظمان ثابتان فى اللحيين تحت الاذنين
جمع بالواو والنون ما فوق الواحد او باراد تهما مع حواليهما
بالجر عطف على اذا اى عبد القفا الى آخره اى مثل عبد القفا ومثل سهد
وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتى تعيين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى
فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان
جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اقوالى تعين الفتح لان اول اقوالى
هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المقول ولذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت
المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم
وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما

حيث يكون مع ما عملت فيه تاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف
على اسمه حملا على محله وهو ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه
بالرفع فانها اذا غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وتشترط فى العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اى
ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا يمكن ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن
حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسم ان يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة
هذا العطف مضى الخبر فان عندهم ان لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان لانه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل

اسم ان ما مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة نيابته فكانها لم
تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور لكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناها لا
وهو لا نيافي المعنى الاصلي كما ان لا نافية للتاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف
شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج
ويكره ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا اعتبار بمحل اسمها وايضا نقول لك اى لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتاكيد وهنا اى دون
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق دخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الجزء التي هي على خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم
وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او على ما وقع بينهما اى بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا الطعام اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما
ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف

لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التاكيد وجاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة تثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها لعد التخفيف اللام
وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية مثل ان زيد لقائم وان زيد قائم واما في الاعمال
فلاطراد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التي هي من دواخل
المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها
فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لان في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول

الشاعر ما لك ان قتلت لمسلما وحبت عليك عقوبة المتعمد ومثله

غدة البصرين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عمل المخففة على سهل

الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة

بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها

في سعة الكلام واقع كقولهم وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد

تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف

على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى تكون اسما للمفتوحة

بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا

والخبر كما كانت في الاصل وهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون

عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن

دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت

فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل

الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او

فعلية وقد اخلا فعلها على المبتدا والخبر وغيرها داخل وشذ اعمالها

اي اعمال المفتوحة المخففة في غير اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض

اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة كقولهم اظن انك قائم واحسب

انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في

المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

اي العمل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى

وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى

او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة

للفرق بين المخففة ومن ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من

النون المحذوفة واو حرف النفي نحو علم ان لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس

لزوم حرف النفي لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد

الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما

انما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي

المصدرية وانما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا

فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وصح

برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وقيل

الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد

ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر

وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة

فهي المصدرية والا فهي المخففة

والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان
المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لحرفيتها في المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحو
مشرق اللون كان ثوبا دهان وان اعملتها قلت كان ثوبه لكنه على
الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعمل لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يجعل غير مقدر بعد ما الضمير لعدم
الباعث اليه كما كان في ان المخففة وكفت في عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله
كان ففتحت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما
بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ توسط اى لكن هي بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورية نحو ما المعبودي
ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لحرفيتها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف

ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا بعلة وفي بعض النسخ على الاكثر
وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز نصبها مشددة وتخفيفه الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة
واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخر اظهر وليت للتمني اى الانشائي
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني
فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالخبر ان
منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الخبر
الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
قال ابو البقاء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اى
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبر ما المحذوف اى ليت ايام الصبا
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك في داع دعا يا من

يجيب الى الندى ولم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب
عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال الملخص في شرحه يعني انه
وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال
الثلثة بالياء ولعل مراد الملخص ما ذكره من التاويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل
بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الا ما ذكر ولما كانت هذه الحروف تدل المعطوف الى المعطو
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو اما بكسر
الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفتوحة منها وعند
الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى
ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
كثيرة منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط هو ونها
غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع
ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء

كما كانت او واوا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بيان للاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اي الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي
متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يكون بحسب ما اقتضاه وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث
انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة
والضعف عن الكل فصار كالاجزاء غير المفصلة لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان

ان المهلة المعتبرة في ثم نحو ما سيجيء بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي
حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الزمان الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن
تقدم قدوم ركبان الحاج على قدوم جملتهم وان كان في بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة الا ما لاقى الاخير
فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عليها
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا بل
الاصل على الفرع مرتبة وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون ما بعدها
جزء الان اتحاد الاجزاء في نحو الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من مشبوهه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما واما

كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا بتوهم
ان اوفى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم
في سياق النفي لان كلمة او ولم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي
غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر على الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا ان استويا فيه زيد وعمرو واحدهما
وان في ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه
انه هذا جائز حسن فصيح وارايت زيدا ام عمرا احسن وافصح وح يكون
تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح و
في الترجمة الشريفية اي وحدي وفي بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية
الى مرتبة الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة

قوله عن لازمة لهمزة الاستفهام اي غير لازمة له فان في
بعض الكتب الموثوق بها هذا اللفظ بعينه وكذا في اللازم المفارق اعني غير المفارق ويسمى
المفارق اعم بوجه في اللازم الجزائي عصام

كل

فكلام المصل لا يخلو عن اضطراب هو الحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة
اي ومن اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي يتعين احد الامرين لان السؤال عنه دون تمام اولا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك
امازيد ام عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان
احدهما لا على التعيين اجاءك اولا وقد يجاب بنعم على كليهما لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه ثمة في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى شرط
آخر لا يخفى نعم يجاء ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز فتأمل الكلام
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل
في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما
خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اريها لا بل هي
جملة خبرية فلما علمت انها ليست بل اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت بقولك ام شاة بل اي شاة
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب

ههنا

و قد يجاب بنعم على كليهما اذا اعرض على المخبر
[illegible] الجواب في التعيين [illegible]
[illegible] بلا اضافة الى الجواب بنعم او لا ونحوه
[illegible] او قد يجاب بنعم على كليهما [illegible]

رئيس جمعية التعاونية

من الاستفهام الاول لا استفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بأم يلزم ان
يصدر المعطوف عليه اولا بالهمزة ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني
اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جايزة
مع او يعني اذا عطف شيء على آخر بأو يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو ويجب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل
المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا
للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما
الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا ويل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم

عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد بل عمرو فحكم المجئ فيه
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاضراب الذي
وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه الحكم بكلية بل وانما كلية بل
بعد النفي نحو ما جائني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل تصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل
جائني عمرو ورد ما في حكم المسكوت عنه او المجئ منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي
نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن
الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على
الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو ما جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف
التنبيه الا وآما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ

مما يلقى اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ما خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا
بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء وحروف النداء يا
ايها استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا
للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء للقريب وكانه اراد القريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب
متصف بكمال القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واجل واي بكسر الهمزة
وسكون الياء وخير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وسيأتي
بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا
فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى
لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى نعم لكان كفرا

فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات لاستفادة من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال
احد يا زيد ألَيْسَ لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا
ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بابجاب النفي
يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن
الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام فهو مقرر لما
به فبلى اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولهم الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما يقول في جواب ما قام زيد بلى قام زيد واي اثبات
بعد الاستفهام لانك في غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجيء للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وبذا
مخالف لما ذكره الملخص وبلى فيها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من
غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان التصديق لخبر وفي بعض النسخ تصديق
للخبر كقولك اجل وجير ان الخبر قد اتاك زيدا ولم يأتك اي قد اتى
او لم يأت وجار ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير

من

من قال لغلام اعد ناقة حمامي اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ألَيْتَ شعري هل
شفاعة من جعد جهنم ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب ومجيئها في هذين
الموضعين خلاف ما ذكره الملخص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا
فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبرنا
ليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلام او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفوائد حتى معادا لا لغت عبثا و
لا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلوس القاعد
اي مدة جلوسه وقلت في زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان تصح الهمزة وسكون النون يزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير

وتزاد بين لواو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد وبعد
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على
تقدير رواية ضبية بالجر وما تزاد مع اذا الجوازية اما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذنب ادنب ومع اى نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع اى
نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا
اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا او عما قليل ليصبحن نادمين كما ان عمرا
اجى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وانما
الاعمال بالنيات قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى نفطا نحو ما جانى زيد
ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد
ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد
وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا
البلد والترغ زيادتها التنبيه على جلالة المقسم بحيث تستغنى
عن القسم فيبرز ذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعرى فى شبر حور والحور الهلكة

ثم اعلم ان الفاسق والكافر يقول يا ليتنى كنت ترابا وانا طينة او فى الملك الهالك لا وجه
لشرط التمنى او غفلة انه سار فيها حتى اذا تعلق البصر بها لم يتخطها او الكفر ولكنه علم انه كان ساقطا فى ظلمات الغرور
وجهل

قوله وقلت قبل نفسى وان كثرت فيحتمل الرد
جوابه نفى للايجاب اى جوابه نفى نحو والله لا ازورك

آخره
بانجليه حنى واذا الصبح جشم

جر اى ذلك من جار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستوفى على
ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فى تفسير كل
مبهم من المفرد نحو عندى زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات
والذى مختصة بما فى معنى القول اى بفعل مقدر فى معنى القول تقديره المظروف
فى الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى
القول فهى للمفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ موداه قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه بان
توضأ فان حرف ان على ان اثبت تفسير للمفعول به المقدر كما كتبت
وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقولك ان اعبدوا الله
تفسير ضمير به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى قولك ما امرى
لانه مفعول صريح القول وقد فسرها المفعول به الظاهر كقوله تع واوحينا
الى الفلك ما يوحى ان اقذفيه فقولك ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول
الظاهر لا وحينا خروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية
اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر كقوله تع و
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة

آخره
بانجليه حنى واذا الصبح جشم

على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في
بعض المواضع الى هذا المعنى والماضي التقرب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب والمقاعن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقق والتوقع والقرب وقد
يكون مع التحقق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم
لم تتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف
تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد يرى الجبان حتفه بين فخذيه ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري ربت سابغة حرفا الاتهام
التمرة وهل لما صدر الكلام لاستفهام فيها ما في خبر ما فلذا لا لتهما على
احد انواع الكلام كما مر وقد خلا ان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل
قائم زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
او فعلا بخلاف هل زيد قائم الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان
تكون بمعنى قد كما جاء على الاصل في قوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى

وهي مع اما وانها التحقيق للشيء
والتوقع في الفعل قيل لا يتوقع الا
قلنا اراد بالتوقع انه كان
الصلوة في الفعل
سطر

حرف الاتهام

وفي الفعلية اقام زيد

فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل

ونحو لك العجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية
بالفعلية اغلبي وقوعها عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي ان كان سيبويه كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في خبرها و
بجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قايم اي قيامك
او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر تقدير الكون نحو
اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على انواع الكلام فتصدرت لتدل
على اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويذكرها الفعل وفي بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحث على الفعل والطلب
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات لانها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على ان ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث التحضيض على فعل مثل ما فات حرف
التوقع والتقريب قد يسمى بهما المجيء بها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت

فلما كان اصلها قد يبقى منها لوازم الافعال فاذا رأيت فعلا في خبر ما
تذكرت عهود ايامك الخ وحنت الى الالف المالوف وعاقتهم
وان لم تره في خبر نا فسلت عنه فانها والهمزة اعم تصرفا الى التصرف
فيها باعتبار استعمالها الاكثر في التصرف في هل تقول ازيدا اضربت
باد خال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا اضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة
لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل فمضرب زيدا الان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى
بضربك زيدا او نحو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا تحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيدا عندك ام عمرو
ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها ما قصد الاستفهام عن احد الامرين
قصد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام اولى
فيه انسب واليق وقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة
ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول والاستئناف
بسؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في
هل اعندك عمرو وتقول انتم اذا ما وقع وامن كان واو ما كان داخلا
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون هل التي لا تعطف

تعاقبها في مواضع ص

تقدير ص

هل

هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو
واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع وللماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه
وكذلك لو للمضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله ولامة موءمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفاء ما انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي لحصول مجيء مقدر
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء
في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء

تقدير ص

ويه ان الفرض ان يستعمل ما انتفى كما اذا علمت
هل فلان في البلد فتقول لو كان
لزارنا والمقصود الاستدلال
من

الملزوم كقولنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا
تدل على لزوم الفساد للتعدد والآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال لو تتم المصال لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكسه ولم يدر ان ما ذكره معنى تقصيد اليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور سان سببية احد الانتفائين المعلوم منهما للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور منك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد الى المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف كلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه ان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء
ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فرتب ذلك
الشيء بما بعد النقيضين عنه كقولك لو اتاني لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاتانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام فقد استمر وجود الاكرام ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا
كما من الامثلة او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد من المشركين استجارك ولو تملكون
انتم مرفوعان بانهما حاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
الا احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضمير [illegible] مستترا فلما حذف

تحاهد وانتم

الفعل

فصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف
الفعل والفاعل لعدم حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل
وم الفعل بعد ما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر
ة اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
وان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع يحقق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر
ان سواء الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر [illegible] لا بد ان يفسر وان يكونا دالا على معنى
التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وبهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك القسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقولك لو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط

الفعل

القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه الماضي الخ
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا
فيه اداة الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل اداة
الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط
جميعا لا يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وانما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه و للشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان تبقني مثال للماضي لفظا وان لم يات بمثال
للماضي معنى لاكرمتك وان توسطا اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه او غيره اى تقدم غير الشرط عليه لتغيير القسم ويلغى الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان اتني اتك فعلى المعنى
الاول هذا امثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كلبهما نشرا على ترتيب غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا امثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب
اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان تبقني والله لا تبقني وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط
المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقد

التقديم

على المعنى الاول في امثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
به باعتبار تقدمه جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم
الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف
بين باعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان غايته كون النشر على ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على
الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثليهما و تقدير القسم كالملفوظ اى كالملفوظ
به او مقدرا ملحوظا في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي
وكان الجواب للقسم كقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى اى لا يخرجوا وكذا قوله تع وان اطعمتموهم انكم لمشركون
اى والله ان اطعمتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم
في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجماله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب لواسطة

التقديم

القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان تتقدمها
الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرار
قد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور دليلا له او اقصد الصنف
على الآخر كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ابتغاء
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني فاما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم ان كلا من اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف خبرها الذي
هو الشرط عوض عنها اي مهما يكن من شيء فزيد منطلق او خبرا مبتدأ محذوف
خبرا اي خبر فانها او خبرا مقدما ان جعل الفاء ايضا خبرا سواء كان ذلك الخبر
مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي لعمرو ايضا غير مقيد بحال بتجويز تقديم ذلك الخبر على الفاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقدم
بلا تمنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد سواء وقع بينها وبين فانها
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال بتجويز
التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء
واقيم اما مقام مهما وشرط يوم الجمعة من اما وفائها ليلا يلزم توالي حرفي

الشرط

والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء كائنا يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المبرد ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز
التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور ومن قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء تقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقدم
مع قطع النظر عن الفاء بل ضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فانني ذاهب منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
آخر وبين ان يكون فجعل اما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو
اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن من زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون

فصار يلزم توالي حرفي الشرط

زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير اراد
بهما يذكر يوم الجمعة بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف نحو جهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيد انطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جواز هما بلا خلاف واما مثل ما يكون الواسطة بلى اما وفاها مضمونة
نظهر لامثله كونها مرفوعة لكنها حرف الردع كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد
تقول عمرو فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد
يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا
افعل لك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقولك
بلى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون
لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك ترد ع
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفية اذا كان بمعنى حقا
ايضا لان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوه لك عن
الحرفية تاء التانيث الساكنة لانها المتحركة لانها مختصة بالاسم بخلاف الفعل
الماضى ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل

الاسم

الردع مع

الاسم

واصل الفعل البناء فشبه من فعل الامر بكون هذه على بناء
وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما تحتها فان
المسند اليها تماما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فحظها تخريج من الحاق
التانيث وبين علامة ابو تحريفه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع
فى جمعى المذكر والمؤنث مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا احتيج على ضعفها فليست بضمار ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فايدة مل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قالوا النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال النظائر منها والفايدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل
او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر
نونته اى ادخلته نونا فسمى به ما يتلفظ به من النون تنوينا اشعارا بالحدوثة
وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه هذا وسمى فى
الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضر بها الحركة العارضة مثل عاد الاولى

هي شاملة نون من ولد ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة
اي آخر الكلمة فان هذه او آخر تلك الكلمات لا توابع حركات او احرفا والا
قال تتبع حركة الاخر ولم يقل يتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها
بها من غير تخلل شيء ومنها الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم
يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لانه تاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا يتقض التعريف بالنون في يا رجل اطلق فان المراد بتبعيتها لحركة
الآخر تعلقها لها في الوجود تعلق العارض للمعروض وليس نون اطلق بهذا الحركة
لام الرجل بهذا المعنى وسواي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وآما صه
بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وآما التنوين في نحو احد وارا سيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى مناسا ان يكون
سوى واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
جعلته علما لتخص تخصص للتمكن والعوض وهو ما حل الاسم عوضا عن المضاف
اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف

الى

الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليبقى الكلمة ناقصة
حنيذ وساعتئذ وحينئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابل وهو ما
يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع
كما ان الواو وعلامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في
ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ
لانه لو سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده
فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا
تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر
الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به تردد
الصوت في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا
ما لحق آخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني انما
هو الآخر لئلا يخل سلك النظم المتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع

ولا يخل بفهم المعاني وسواء تلحق القافية المطلقة وهي
مستقعا بالشباع حركته واحدا من الالف والواو واليا
من الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداد
النون بهذه القافية انما يكون بامثال حروف الاطلاق به ك
الشاعر أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لعد اصابن
بهذا البيت الباء وحصل بالشباع فتحها الالف وعوض عن ال
عند التغني نون التنوين وأما تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رو
حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه الحروف مقيدة لتقي
الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس بعدها حركة يحصل
اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان رو
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن هذا الصوت بها
عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترق والخفق
ويسمى هذا القسم من التنوين العالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجا
البيت لحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع
وليس القسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا لمعنى
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف

لغرض التركيب لا لمعنى من المعاني ففي
ام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع
ح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
حذف اي التنوين
ن العلم حال كونه موصوفا بابن
ول الابن مضافا الى العلم حركوا جاني زيد بن عمرو وكلك لكثرة الاستعمال
ن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب
تخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف
لذلك قولهم هذا فلان بن فلان فانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
نعته لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم كخوجاني رجل ابن عمرو وزيد
ن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال
يعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة كخو زيد ابن عمرو
على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن على ما ذكرنا الا
حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل
زه منذ ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية
الاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح
مع غير الالف اي غير الف التثنية كخو اضربانِ والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة كخو اضربنانِ فانه يكسر منها

لشبهتها بنون التثنية تخلص اى نون التاكيد بالفعل المت
فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد وا
لا تضربن والاستقبال نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك
والعرض نحو الا تنزلن فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
والتشديد فى جمع هذه الاشياء واما اختص هذه النون بهذه
الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيدا ما يقومنّ الا قليلا لخلوه
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها بالنهى ولزمت اى نون
التاكيد فى مثبت القسم اى فى جواب المثبت لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان
زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه
لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره
وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان لم تكن
فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون



ا اولتقل الواو وبعد الضمة وقبل النون المشددة ان
لتقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورا
المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسر وقبل النون
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
واحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا
خفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث
حكمها غير ما ذكر فتقول وتقولان التثنية وجمع المؤنث اضربان و
اضربنان بمنزلة الاستثناء فتقول فى المثنى اضربان باثبات
الف ليلا يشتبه بالواحد واضربنان وجمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
لا تد خلها اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
فى غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده و
يعتبر كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين وما اى النون
الثقيلة والخفيفة فى غير ما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اى واو الجمع وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة
يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون من حيث عامليته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحركها فتحا وكسرا او غيرهما من احكام الكلمة

بيض

بيأتي الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها
حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ماذكر ومع غيرهما
يارزو هوشيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا وا
المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى وا مع ضمير
نحو اغزوا وارم واخشى فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
اغزن وارمين بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار و
وكذا اغزين وارمين يا امراة تحذف الياء كما حذفت في
وارمي الغرض وتضم الواو والمفتوح ماقبلها نحو اخشون كما
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما
مع المنفصلة تقول اخشين يا هند الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
وهو الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فكما المتصلة اي فالنون كالكلمة
المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارمين بردّ اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لكونها كالمتصل مع
غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترني كما يقال ترينان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت الياء بالفتح
كما تفتح مع المتصل وهل تروُنّ في هل تروُنَ بالسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو وكضمها اي لم تروُا القوم هذا مثال ماغير بارز

بيض

هل ترين في مثل هل ترينّ بالسقاط نون الواحدة
بكسرها كما يقال لم ترَيْ الناس هذا مثال لما فيه
نون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اي كما
حذف الواو والحذف هنا كما يرد مع ضمير الغيبة في اغزوا
حذف الواو والمضموم ماقبلها كما قيل اغزوا القوم
اغزي بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزوا القوم
وقفت على رتبة تقرب تصريفها الواقع في كتب
بعضها لما سوى الضمير البارز كالمنفصل وبعضها مع غير
متصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي
الساكن المذكور بعد ما في بعض النسخ للساكنين اي
ساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما قد رفعته اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها
ساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ماقبلها للدلالة عليها والا
يجب ان يقال لا تهن الفقير ولم تحركها كما تحرك
بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل
يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف
في حال الوقف عليها الحقت به خفيفا اذا ضم

او كسرا ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك ويرد المحذوف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزو واو اغزى وقلت اغزن
او اغزين بحذف الواو والياء وقفا واوقفت عليها وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزى كما قبل التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست
بلازمة فجعل اللازم مزيلا باقيا اثره على ما ليس بلازم
المخففة تنبيه بلازمة قبل اللازم همزة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك في الخبء اخبا بتشبيهها بالتنوين اذا
والتنوين اذا اتبع الفا واذا انضم او انكسر
تحذف نحو اصبت خيرا او اصابني خير واخترت الخير
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه شرور
تاخيرا واجعل نومات نقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة
في مواقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك
على نهج الاستقامة وصل على من كانت شفاعته في
مخوار قائم الصلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات
شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
وقد استراح من كمد الانتهاض لنقيل هذا الشرح من اسواد

